AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01043 5703

FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

29 MAY 2012

ID: 01-b2671

17-5

معهد الدراسات العربية العالية
مسح نجيات

النقود والبنوك
فى
البلاد العربية

جامعة الدول العربية

معهد الدراسات العربية العالية

النقود والبنوك في البلاد العربية

(١)

مصر والسودان

HG
1316
M98
1955
V.1

محاضرات

ألقاها

الدكتور

فؤاد مرسي

[على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية]

١٩٥٤

١٩٥٥

٢٢٧/١٤
م ن ٢
38937

الفصل الأول

البيئة الاقتصادية والتطور النقدى والمصرفى

« الاقتصاد السياسي فى أوسع معنى هو علم القوانين التى تحكم انتاج ومبادلة الوسائل المادية »
للعيشة فى المجتمع البشرى .. ومن ثم فالاقتصاد السياسى علم تاريخى بصفة جوهرية . فهو »
« يتناول مادة تاريخية ، أى تتغير على الدوام . »
فردريك انجلز — ثورة الهرأوجين ديهرنج فى العلم .

إذا أردنا أن نحدد معالم النظام النقدى والمصرفى فى بلد من البلاد ، فان من الطبيعى أن ننظر أولا إلى البيئة الاقتصادية التى يوجد ويعمل فيها هذا النظام . فالنظم النقدية والمصرفية لم توجد بلا هدف ؛ وإنما هى أدوات اقتصادية تتخذ لتسهيل انتاج وتبادل الأموال . واذن فهى انما تعكس الاقتصاد الذى وجدت لخدمته ، بل هى لا تسير إلا وفقاً له [1] . فالاقتصاد المعين انما يناسبه نظام نقدى ومصرفى معين . ومتى عرفنا اقتصاد البلد استطعنا أن نحدد نوع نقده وائتمانه . الاقتصاد الوطنى يحدد فى الواقع النظم النقدية والمصرفية المتبعة ، وهذه النظم بدورها هى عنوان ذلك الاقتصاد الوطنى .

وعلى الدارس للنقود والبنوك فى البلاد العربية أن يضع لنفسه هذه المشكلة ، وأن يجيب أولا على هذا السؤال : ما هو اقتصاد البلاد العربية ؟ ما هو الوسط الاقتصادى الذى تعمل فيه النظم النقدية والمصرفية فى البلاد العربية ؟ ما هى العوامل الاقتصادية غير النقدية التى تؤثر على طبيعة النقود والائتمان فى البلاد العربية ؟ ما هى البيئة الاقتصادية التى تتحكم فى التطور النقدى فى هذه البلاد ؟ ما هى خصائص الاقتصاد فى البلاد العربية ؟

---

[1] Ragnar Nurkse - « L' Expérince Monétaire Internationale. » Jenéve 1944. p. 216.

الواقع أنه حيثما توجهنا فى العالم العربى نصادف اقتصاداً يتميز بأنه اقتصاد زراعى وأنه اقتصاد تابع . وأنه اقتصاد متماثل . جميع البلاد العربية اقتصادها زراعى تابع متماثل ، وان كانت تتفاوت فيما بينها فى مدى تغلغل هذه المميزات فيها ، اذ ليست جميعاً على درجةواحدة من النمو الاقتصادى.

اقتصاد البلاد العربية اقتصاد زراعى :

فاقتصاد هذه البلاد اقتصادزراعى أساساً . بمعنى أن هذه البلاد تستمد أغلب دخلها من الزراعة ومن انتاج المواد الأولية الأساسية [١] وبمعنى أن أكثر من ثلثى السكان فى هذه البلاد يشتغلون بالزراعة [٢] . والانتاج الزراعى يعتمد على الخصائص المحلية الخاصة بالأرض والمناخ . ومن هنا كان أثر البيئة الزراعية بارزاً فى البلاد العربية . فكل النظم الاقتصادية فيها تتميز بهذا الطابع الزراعى .

وليس الاقتصاد الزراعى فى البلاد العربية اقتصادا متقدما ، ولكنه على العكس من ذلك اقتصاد متأخر ، تتجمع منه طائفة من النظم المتأخرة مثل صغرحجم المزارع وتفتت الملكية الزراعية [٣]، وسيطرة الاقطاعيات الكبرى ، وكثرة الأراضى الرديئة ، وبدائية طرق الزراعة وقلة استخدام الآلات ، وعدم استقرارحق الزراع فى الأرض والمياه ، وارتفاع الايجارات وانتشار نظام المزارعة ، وعموم الديون بين سائر الفلاحين ، وشدة وطأة

---

(1) Natiens Unies - « Rapport Economique. » No. 1 Janvier 1948, New York, p. 120

(٢) وتصل هذه النسبه فى بلد كالأردن الى ٨٥٪ من مجموع السكان ، انظر نشرة البنك الأهلى المصرى الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، ص ٦١ .

(٣) انظر محمد منير الزلاقى وزكى محمود شبانه ـ الآثار الاقتصاديه والاجتماعيه لتعديل وتبديل المنوال الراهن للحياة الزراعيه فى مصر . بحوث وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الزراعى الأول ، القاهرة ، مارس ١٩٥٢ ، ص ٦٣ ، حيث يقولان « لو اعتبرنا أن المزرعه الصغيرة هى ما قلت مساحتها عن ٥ أفدنه لبلغت تلك المزارع حوالى ٨٢٪ من مجموع عدد المزارع البالغ أكثر من مليون وربع مزرعه فى مصر » .

الضرائب عليهم ، وانخفاض الانتاجية الزراعية.[1] وبعبارة أخرى فان الاقتصاد الزراعى فى البلاد العربية يواجه مشكلة أساسية هى مشكلة الارض وما يتعلق بها .

الأرض الزراعية بآلاف الهكتارات

	أراض مزروعة		أراض صالحة للزراعة	نسبة الصالحة للمزروعة
	الجملة	المروية		
السودان	١٧٠٠	٧١٦	٦٠٠	٠/٠٣٥
مصر	٢٤٤٥	٢٤٤٥	٧٠٠	٠/٠٢٩
العراق	٢ر٦٥٠	١٧٥٠	٩٣٥٠	٠/٠٣٥٣
الاردن	٤٨٠	٢٥	...	...
لبنان	٢٣٩	٣٠	١٨٠	٠/٠٧٥
فلسطين	٦٩٧	٤٠	...	...
سوريا	٢ر٥٠٠	٣٣٣	٣٤٠٠	٠/٠١٣٦

المرجع :

United Nations - ("Review of Economic Conditions in the Middle East", 1951 — 52.) New York, March 1953, p. 16.

(١) وضع الفرد بونيه الاحصائيه التاليه عن الانتاجيه الزراعيه فى بعض البلاد العربيه :

	صافى الانتاج للفرد الواحد	صافى الانتاج فى الفدان
سوريا ولبنان	٩٨	٤٠
العراق	٩٣	٤٣
مصر	٩٠	١٢٨

وكلها مقدرة بالوحدات الدوليه . والوحدة الدوليه هى مقدار السلع المشتراة بدولار امريكى فيما بين عامى ١٩٢٥ و ١٩٣٤ .

Cf. Alfred Bonné - « The Economic Development of the Middle East », London, 1945, p. 47.

ومن هنا قيل بأن النظام الزراعى السائد فى البلاد العربية هو النظام الاقطاعى [١] أو شبه الاقطاعى [٢] ، وأطلق عليه البعض اسم الاقتصاد قبل الرأسمالى [٣] . فالملكية فيه ملكية كبيرة . فى أيدى نفر قليل من ملاك الأراضى ، الذين تلقوها عن طريق الميراث أساسا ، والمتغيبين فى الغالب عن أراضيهم . ولذلك أنتشر نظام الإيجار ، ونظام المزارعة . وأصبح المالك مجرد شخص يتلقى الريع نقداً أو عينا من أرضه . ونظام ملكية الأرض معقد وعتيق فى أغلب البلاد العربية . وحقوق الملكية الفردية لا تزال غير محدودة فيها [٤] كنتيجة لنظم الملكية الشائعة الدائمة التى كانت سائدة فى الدولة العثمانية [٥] والتى لم يوضع لها نظام للتسجيل . وصورة هذه الملكية المشتركة الدائمة هى الوقف والملك المشاع واحتلال الأراضى الواسعة بواسطة القبائل . ومع أن حقوق الملكية الفردية قد تقررت فيما بعد فى أغلب البلاد العربية ، فى مصر والأردن والعراق وسوريا ولبنان ، فإن الأرض فى بعضها لاتزال تسجل بوصفها ملكا لرؤساء القبائل ، للشيوخ والدولة فى العراق [٦] ، وللدولة فى سوريا ومصر [٧] . وفى العراق تستغل أغلب الأراضى على طريقة الإيجار بالمحاصة . فهى مؤجرة لصغار المزارعين والفلاحين ، على أن تقسم الغلة منا صفة بين الشيخ والفلاح بعد إخراج حصة الدولة ونفقات الزراعة . وعدا الدولة فهناك السركال ، وهو رئيس بالوراثة

(1) B. Keen - « The Agricultural Development of the Middle East. » London 1946, p. 13 .

(2) David Horowitz & Rita Hinden - « Economic Survey of Palestine. » Tel-Aviv 1948, p. 203.

(3) George Kirk - « A Short History of the Middle East. » London, p. 241.

(4) Alfred Bonné. « State and Economics in the Middle East. » London, 1948. p. 130.

(٥) كان قانون الأراضى العثمانى يقسم الأرض فى ربوع الدولة العثمانية الى خمسة أنواع الملك ، والميرية ، والموقوفة ، والمتروكة ، والموات .

(٦) وفقاً لاحصاء تم فى نصف الأراضى غير الصحراوية بالعراق ، تبين أن ١.٦٤ من الأراضى ملك للدولة .

Cf. Nations Unies - « Aperçu de l'évolution des conditions économiques au Moyen - Orisnt. » New York, avril 1952. p. 62.

(7) Nations Unies - « La réforme agraire. » New York . 1951. pp. 28, 29.

للفلاحين القائمين بالزراعة [١]، يعمل بمثابة ناظر للزراعة [٢]، ويتعاقد معه صاحب الأرض للإشراف عليهم فى مقابل حصة يتقاضاها بدوره .

تلك هى الملكية الاقطاعية السائدة . أما أغلبية السكان فيشتغلون فى الأرض . وحال أغلبهم أقرب إلى حال رقيق الأرض فى القرون الوسطى وهم من يعرفون بالأقنياء . أما الملاك منهم فهم يعيشون بالديون ، لأن الأرض التى يملكونها لا تكفيهم . ومن هنا يجتمع من ريف البلاد العربية نظامان لزراعة الأرض متناقضان هما (اللاتيفوندیا) وهى نظام الزراعة الخفيفة على أرض اقطاعية كبيرة ، و (المينيفوندیا) [٣]، وهى نظام الزراعة الكثيفة على قطعة أرض صغيرة هى المصدر الوحيد لكل دخل الفلاح . وإذا كانت العادات الرأسمالية قد غزت الريف العربى ، فإنها لم ترفع بعد مستوى الفلاحين. لقد أصبحوا يتلقون أجورهم نقداً ، ومع وذلك فقد ازداد بؤسهم نتيجة لانتشار المديونية بينهم ، وارتفاع سعر الفائدة التى تبلغ أحياناً ٥٠٪ ونتيجة لتدهور الملكيات الصغيرة . وبذلك لم يقف تأخر الاقتصاد الزراعى عند حد تأخر نظام الملكية وبؤس الفلاحين ، وانما يتعدى ذلك إلى تأخر طرق استغلال الأراضى وانهاكها بالزرع . فقد تزرع الأرض مرتين أو أكثر فى السنة . والانتاجية الزراعية منخفضة ، نتيجة لكل ماذكرنا ، ونتيجة أيضا لسوء التربة وقلة الامطار وتأخر وسائل الرى وأدوات الزراعة [٤] . ومن هنا نميز بين نوعين من الزراعة ، كثيفة وخفيفة ، على حسب ما إذا كانت هذه الزراعة متبعة فى أرض مروية أو أرض تزود دوريا بمياه الأمطار . ويعتبر العراق البلد الوحيد الذى يزرع زراعة خفيفة على أراض تروى ، حيث ينقل الاستغلال الزراعى من منطقه إلى أخرى كل

---

(1) Alfred Bonné . State and Economics. » ibid. p. 131.

(٢) سعيد حمادة . النظام الاقتصادى فى العراق . بيروت ١٩٣٨ ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(3) "Latifundia" , "Minifundia".

(٤) ومن هنا انتشرت فى ربوع البلاد العربية طريقة الزراعة الجافة بالاستعانة بالمياه الجوفيه . انظر

Middle East Supply Centre . The Proceedings of the Conference on Middle East Agricultural Development. . . Dry Land Farming Practices. » p. 23. Cairo 1944.

بضع سنوات بعد أن تصبح الأرض مالحة غير صالحة للزراعة . ويساعد على ذلك اتساع رقعة الأرض فى العراق ، وقلة ضغط السكان عليها .

ويبدو مع ذلك أن البلاد العربية ليست جميعاً على درجة واحدة من التأخر الزراعى . وبينما يوجد تقدم صناعى ملحوظ فى مصر ، لاتزال بلاد كثيرة فى مرحلة مبكرة من الاقتصاد الاقطاعى . ففى العراق قبائل لم تستقر تشتغل بالرعى لا بالزراعة وتمثل حوالى سدس السكان (١) . وأغلب السكان فى الحجاز يشتغلون بالرعى . كما لاتزال هناك صور من الرق فى اليمن والحجاز والأردن (٢) . ولطريقة المعيشة فى ريف ليبيا طابع قبلى . فهناك القبائل الرحل الرعاة ، يرعون الماشية ويزرعون قليلا من الشعير ويسكنون الخيام متنقلين عبر الأراضى الصحراوية وان كان قد بدأ شىء من التجمع والاستقرار هناك ، نتيجة لجهود المذهب السنوسى الذى أنشأ الزوايا الدينية ، فبدأ التجمع حولها . ومع أن الزراعة هى الركن الرئيسى فى اقتصاد ليبيا فإن ليبيا تعد من مناطق العالم ذات الأرض الحديثة أو دون الحديثة . بمعنى أن الزراعة هناك بدائية لاتقدم سوى مقدار ضئيل مما هو ضرورى للسكان . وأكثر من ذلك أنه يوجد نظام فى استغلال الأراضى يعرف هناك بنظام الجباد . والجباد هو الشخص الذى يسحب المياه ، ويسقى الأشجار والنخيل . وهو يعمل بمقتضى عقد مديونية ولا يملك أدوات العمل . وأجرته حصة صغيرة من المحصول ، ولذلك كانت هذه الفئة من السكان مدينة باستمرار لأصحاب الأراضى الذين يقرضونهم كميات من التمر والشعير . مما أدى فى النهاية إلى أن يفقد الجبّاد حريتهم فى العمل وفى التنقل ، فهم فى الواقع عبيد للأرض (٣) . يضاف إلى ذلك أن ليبيا كلها مهددة بالقحط والجفاف ،

(1) George Lenczowski - « The Middle East in World Affairs, » New York, 1953. p. 212.

(٢) وهم يعملون خدماً أو حرساً شخصيين ، وبعضهم يتولى المناصب العامة . انظر Alfred Bonné - « State and Economics. » Ibid. p. 330/334.

(٣) جون لندبرج ــ تقدير عام للاقتصاد الليبى . نيويورك ، ١٩٥٢ ، هيئة الأمم المتحدة . ص ١٢ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٨٠ .

وأنه كثيرا ما تصاب سوريا ولبنان والأردن بفترات جفاف وبغزوات الجراد التى تساعد على انخفاض مستوى الإنتاج الزراعى [١].

ومع انخفاض الإنتاجية وتزايد عدد السكان يطرد تدهور مستوى المعيشة. فالدخل بالنسبة للفرد الواحد ضئيل ، والمنطقة كلها تعد بين اسوأ البلاد تغذية . والفكرة التى تشغلها هى المحافظة على مستوى الاستهلاك ، لا تجميع رأس المال للإنتاج فى المستقبل . والمشكلة بالنسبة للبلاد العربية لا تزال هى السعى لمجرد اشباع الحاجيات لا التقدم فى الكفاية الإنتاجية [٢]. ولهذا يتجه السعى لادخال الصناعة وتنميتها والسير المطرد فى طريق الرأسمالية . ولا شك فى أن هذه البلاد قد تحولت فى مجموعها تحولا جزئياً من الاقتصاد الاقطاعى إلى الاقتصاد الرأسمالى ، كما اتخذ بعضها اجراءات ضد الملكية الاقطاعية مثل سوريا بالمرسوم التشريعى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٢ ، ومصر بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لنفس السنة [٣]. والواقع أنه لا ينبغى أن يستفاد من كون اقتصاد البلاد العربية اقتصاداً زراعياً أساسا أنه اقتصاد قاصر على الزراعة . فهناك ولاشك تجارة وصناعة . ولكن البلاد العربية اليوم هى كما يقال فى بداية ثورتها الصناعية . فالصناعة لا تستخدم سوى ٤٪ إلى ٦٪ من مجموع السكان [٤]. وتكاد هذه الصناعة تتكون أساسا من وحدات حرفية صغيرة . فلا تزال تسود فى سوريا ولبنان نظم صناعة حرفية، والعمال المشتغلون فى النسيج هناك منهم من يعمل فى منزل أو فى حانوت أو فى غرفة ويمتلك أدوات الإنتاج . أما صاحب العمل التاجر فيزود العامل بالمواد الأولية ويتلقى السلعة منتهية . ويحسب الأجر عادة بالقطعة . وتنتشر الورش

---

(1) Nations Unies - « Rapport Economique. » 1948, ibid. p. 125.

(2) Nations Unies - « La réforme agraire. » New York 1951, p. 6 et se 9.

(٣) انظر نصوص القانونين فى .

« The Middle East Journal » Winter 1953. Washington. »

(٤) أما فى مصر وهى أكثر البلاد العربية تقدما صناعياً ، فلا تعدو هذه النسبة ١٠٪ من مجموع السكان ، كما لا تمثل الصناعة سوى ١٠٪ الى ١٥٪ من مجموع الدخل الأهلى .

Cf. United Nations - "Review of Economic Conditions in the Middle East" 1951-1952, New York.

فى البلدين ، وهى تتميز بأنها تبيع مباشرة للمستهلك ، ولا تنتج للمشترى المجهول . ولا توجد مع ذلك جمعيات للصناع العرقاء ، وإنما لا يزال يوجد شيوخ للحرف ، وان كانت لهم مجرد صفة شرفية [١] . وعلى العموم فإن الصناعات الموجودة فى البلاد العربية هى صناعات خفيفة تنتمى للصناعات الخاصة بدورة تحويل المواد الأولية مثل صناعتى النسيج والمأكولات ، ولا يزال أغلبها يحمل الطابع الحرفى ، حتى لا تتعدى مساهمة البلاد العربية فى الإنتاج الصناعى العالمى أكثر من ١٪ [٢] .

على أن الصناعة تتقدم باستمرار ، كما تزداد أهميـــة المدن التجارية والصناعية . فالصناعة اليوم قادرة على الوفاء بجزء كبير من حاجيات سكان البلاد العربية . وهناك صناعات مثل غزل القطن فى مصر ، والمنسوجات الحريرية والصناعية فى سوريا ، تعتبر منتجات صالحة للتصدير . وبينما يتزايد الانتاج الزراعى فى البلاد ببطء ، يتزايد الانتاج الصناعى بسرعة أكبر ، حتى لقد تزايد فى سوريا أخيراً بنسبة أعلى من نسبة تزايد سكانها . فما الذى يحول إذن دون إزدهار الصناعة فى البلاد العربية ؟

إن ظروف الصناعة القائمة هى وحدها التى تحدد نموها وتطورها المقبل . فلا شك فى أنه توجد فى البلاد العربية وفرة فى الأيدى العاملة وفيها مايسمح بتوليد الكهرباء من مساقط ومجارى المياه العديدة . وكذلك الحال بالنسبة للمواد الأولية ، كالقطن والمعادن كالحديد والبترول الذى يعتبر مصدراً رخيصاً للقوة المحركة والمواد الأولية اللازمة لتقدم الصناعة والزراعة والنقل . فكلها وفيرة . غير أن البلاد العربية لا تزال تنقصها الخبرة الفنية للإنتاج كما تنقصها رءوس الأموال . ومن السهل اكتساب الخبرة الفنية . أما رءوس الأموال فان نقصها سبب ونتيجة فى نفس الوقت للتأخر الاقتصادى . ولقد ترتب على ضآلة رءوس الأموال المستعملة أن صارت نفقات الانتاج

(1) Said Himadeh - "Economic Organization of Syria", Beirut 1936, p. 169-170.
(2) Nations Unies - "Les conditions économiques au Moyen - Orient." Mars 1951 , p. 11.

أكثر تقلباً منها فى البلاد الصناعية الغربية . وأخيراً يجب أن نشير إلى أن المواصلات فى البلاد العربية لم تتقدم تقدما كبيراً . فجميع هذه البلاد ، عدا مصر ، تعتبر من ناحية إقتصاديات النقل ذات كثافة حديدية أقل منها فى أوربا الشرقية أو الهند أو الباكستان[١] .

وليس هنا مجال بيان الطرق التى تقضى بها الدول العربية على تأخرها الصناعى . وإنما يكفى أن نذكر أن بلداً كالعراق إستطاع أخيراً فى سنة ١٩٥١ أن يضاعف إيراد الحكومة من استغلال منابع البترول فيه ، واستطاع أن يصل به بالتدريج إلى ٥٩ مليون دينار فى سنة ١٩٥٥[٢] . وقد خصص هذا المبلغ لتنفيذ مشروعات التنمية فيه ، مستغنيا بذلك عن مخاطر الاقتراض من الخارج .

اقتصاد البلاد العربية اقتصاد تابع :

وليس اقتصاد البلاد العربية إقتصاداً زراعياً فحسب ، بل هو كذلك إقتصاد تابع . بمعنى أن هذه البلاد نظراً لتأخر نموها الاقتصادى ، نظرا لسيطرة الاقتصاد الزراعى عليها ، نظراً لنظامها الاقطاعى ، قد صارت منذ ساعة مبكرة تابعة لاقتصاد البلاد الرأسمالية النامية . وتتمثل هذه التبعية فى أن البلاد العربية :

أولا — موطن للاستثمارات الأجنبية المصدرة من البلاد الرأسمالية التى بلغت فى نموها مرحلة الاحتكارية ، حيث تركز الانتاج ورأس المال فيها ، وحيث انضم رأس المال المصرفى إلى رأس المال الصناعى مكونا أقلية مالية هائلة القوة ، أطلق عليها هيلفردينج اسم الرأسمالية المالية[٣] . وتتميز

---

(١) الكثافة الحديدية هى حاصل قسمة طول الخطوط الحديدية على مساحة البلاد .
Nations Unies - "Les conditions économiques." 1951, ibid. p. 15.

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد الرابع ، العدد الثالث ص ٢٣٦ .

(3) Maurice Dabb - "Political Economy and Capitalism." London 1946, p. 230,231

وتعتبر البلاد النامية قد بلغت بذلك مرحلة الاستعمارية . فالاستعمارية هى الرأسمالية فى مرحلتها الاحتكارية ، حين تتداخل البنوك مع الصناعة ، وتخضع القرارات الصناعية لسلطة رأس المال المالى .

هذه الاستثمارات الأجنبية بأنها تسعى للحصول على معدل للربح يزيد عن معدل الربح فى البلاد الصناعية نفسها . وتتخذ الاستثمارات فى البلاد العربية صورة القروض والائتمان واستغلال أشكال بدائية من الانتاج . وتحتمى هذه الاستثمارات وراء احتكارات وامتيازات خاصة .

ثانياً — وهى مزرعة تعنى بانتاج بعض السلع الزراعية المعدة للتجارة . حتى تزود البلاد الرأسمالية النامية بالمواد الأولية والغذائية الرخيصة، وسوق يسمح لها بأن تصدر إليه المواد الصناعية التى تناسب مستوى معيشة سكانه المتأخر . وبذلك اعتمدت التجارة الخاصة بالبلاد العربية على البلاد الصناعية المتقدمة . وصارت هذه البلاد الأخيرة تحصل فى التجارة الخارجية معها على كثير من العمل فى مبادلة قليل منه، فهى تتمتع بميزة البيع بالثمن المنخفض، بحيث تكون علاقة التبادل فى صالحها .

ثالثاً — وهى مناطق تتقاسم النفوذ فيها البلاد الصناعية المتقدمة، وتوجه اقتصادياتها على النحو الذى يحقق مصالح هذه البلاد . فالزراعة فيها من نوع معين ، والصناعة من نوع معين كذلك ، والتجارة إنما تتجه إلى بلاد معينة بالذات . وكل ذلك على حساب البلاد العربية التى صارت السياسة فيها كما صار الاقتصاد خاضعين للنفوذ الرأسمالى الخارجى .

وليس يرجع هذا الوضع إلى مئات السنين الماضية . وإنما يرجع بأكمله إلى أواخر القرن الماضى . فاهتمام البلاد الرأسمالية النامية بالبلاد العربية أمر حديث العهد ، فقد أخذت تتسرب اليها وهى فى ظل الدولة العثمانية . ولا يمكن أن نعتبر اقتصاد الدولة العثمانية اقتصاداً رأسمالياً نامياً حتى يمكن القول بأن البلاد أو الولايات العربية كانت مستعمرات تابعة لها . ففى ظل الاقطاع الذى كان يجمع بين البلاد العربية والدولة العثمانية نفسها لم تكن فكرة القومية معروفة . وإنما كان الجميع رعايا للسلطان . وكانوا لا يفترقون إلا من حيث الملة أو من حيث المدنية التى ينتمون اليها . فكان هناك، المسلم

السنى ، والأرثوذكسى ، واليهودى ، والشيعى ، أو البغدادى ، والحلبى ، والشامى ، والمصرى[١] .

وانما يمتد اهتمام الدول الرأسمالية بالبلاد العربية إلى حوالى عام ١٧٧٠، أى منذ مرور التجارة عن طريق البحر الأحمر والعدول عن طريق رأس الرجاء الصالح . فمنذ أواخر القرون الوسطى والمشروعات التجارية الأوربية فى الشرق تنشط وتتخذ شكل الشركات المصرح بها بمقتضى إتفاقيات . وكانت هذه التنظيمات الخاصة توضع فى معاهدات تعقد بين الدولة الشرقية والدولة الأوربية ، أى بين الدولة الشرقية والشركة الأوربية . وهكذا نشأت الامتيازات المعروفة[٢] . وكان التجار الأوربيون حتى ذلك الحين خاضعين تماما لأحكام المعاملات فى البلاد الشرقية ، حتى لقد كان يفرض عليهم أن يلبسوا الملابس الشرقية ويسيروا فى حياتهم كأبناء البلاد ذاتها.

وكانت البلاد الأوربية منذ الثورة الصناعية فى بداية القرن التاسع عشر، قد أخذت تنمى صناعاتها ، وتشتد فى البحث عن أسواق لها ، تزودها بموادها الخام وتصرف فيها منتجاتها المتكدسة[٣] . ولذلك زاد اهتمامها بالبلاد العربية، وبخاصة فرنسا وانجلترا والمانيا . وانحصر اهتمام هذه الدول الثلاث أول الأمر فى تحسين المواصلات فى البلاد العربية . فقد كانت أهمية الشرق العربى فى نظر العالم الغربى قائمة عندئذ على كونه مركزا حيويا للمواصلات بين الشرق والغرب . وفعلا عنيت بريطانيا فيما بين عامى ١٨٣٣ و ١٨٨٧ باقامة خط برى ونهرى تحت اشرافها عبر العراق الى الهند[٤] .

---

(1) George Kirk - "A Short History." Ibid. p. 99.

(2) Lewis Thomas - "European Imperialism in the Middle East" . in "Background of the Middle Fas." by Ernest Jackh. New York 1952 . p. 120.

(٣) وتميزت فى هذا الصدد الفترة من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٩٥ بتطور جديد جاء فى أعقاب النمو المطرد فى وسائل المواصلات الآلية . وتسابقت عندئذ بلاد أوربا فى الحصول على المنافذ فى البلاد المتأخرة ، وبدأ عصر يسميه الأستاذ نوولز «عصر الاستعمارية البانية» . انظر L. C. A. Knowles - "Industrial and Commercial Revolutions in great Britain During the Nineteenth Century". London 1947. p. 326.

(4) George Lenczowski - "The Middle East in World Affairs", ibid. p. 22.

وأفلحت فى نفس الوقت فى مد بعض الخطوط الحديدية فى مصر. وأنشأت فرنسا قناة السويس . وعهدت المانيا الى بنك الدويتش الذى كان يقوم على رأس جماعة مالية معنية بانشاء الخطوط الحديدية فى الأناضول والعراق . ولم تكن المواصلات فى الواقع سوى خطوة ضرورية فى سبيل نشر التجارة وتصدير رأس المال.

فى هذا الوقت أخذ الشرق العربى يتحول من النظام الاقطاعى . فقد كانت بداية القرن التاسع عشر فترة استطاعت فيها الثورة الفرنسية والحروب النابليونية أن توقظ الآمال القومية خلال الشرق الأوسط ، فظهرت الحركات القومية فى صورها الدينية والمدنية المختلفة . كان الشيعيون فى ايران يحاولون احياء تقاليدها القومية ، وكذلك الوهابيون فى الحجاز[1]. واصطدمت القوميات الناشئة بالتوسع الرأسمالى الغربى . وكانت مصر والسودان أول البلاد العربية التى سقطت ، واحتلتها قوات الدول الغربية فى نهاية القرن التاسع عشر، بعد أن قامت فيها أول ثورة صناعية استخدمت الآلات وأقامت المصانع وقسمت العمل بين العمال وأنتجت من أجل السوق، وهى ثورة تأثرت بها البلاد العربية وبخاصة سوريا ولبنان[2] . وبعد سقوط مصر ، أخذت البلاد العربية الأخرى تقع فى قبضة الدول الرأسمالية ، الواحدة بعد الأخرى . فسقطت ليبيا فى عام ١٩١١ فى أيدى ايطاليا ، واحتلت قوات الحلفاء فلسطين وسوريا ولبنان والعراق من أيدى الأتراك فى الحرب العالمية الأولى . ثم وزعت على الحلفاء عقب هذه الحرب ، ثم أعيد توزيعها من جديد عقب الحرب العالمية الثانية .

فاهتمام البلاد الصناعية النامية بالشرق العربى اهتمام دعت اليه المصالح الاستعمارية التجارية والاستثمارية . ولقد سيطرت هذه البلاد منذ عشرات السنين على الاقتصاد العربى ، ولقد نمت فيها بعض الصناعات الخفيفة ،

(1) Hans Kohn-"Nationalism." in "Background of the Middle East. didi p. 145, 146.
(2) Alfred Bonné - "State and Economics". ibid. p. 242.

ولكن بغير أن تفيد بالضرورة مجموع السكان فى الريف ، وبغير أن تساهم فى زيادة الانتاج الزراعى[١]. والواقع أن أهم ما كانت ترمى هذه البلاد اليه هو جعل البلاد العربية موطنا مأمونا لاستثماراتها . ولهذا ، وفى ظل الامتيازات ، تدفقت رءوس الأموال على البلاد العربية ، فى الأراضى والتجارة والمواصلات[٢]. وقامت البنوك الأجنبية تأمينا لهذه الأغراض وسيطرت المصالح الأجنبية على النظم النقدية فى البلاد العربية . وكانت الاستثمارات المتدفقة تعتمد فى الواقع على وفرة ورخص المواد الأولية والأيدى العاملة . وهذا ما يفسر قول كرومر فى مصر (رءوس بريطانية وأيد مصرية) . فالواقع أنه كان ولا يزال لبريطانيا نفوذ كبير فى هذه المنطقة من العالم ، ومصالح تتمثل فى البنوك وشركات النقل والتأمين والغرف التجارية ومكاتب السياحة . كما أن عملات مصر والعراق وفلسطين والأردن وليبيا تنهض جميعا على الأسترليني . واستغلت بريطانيا موارد البلاد العربية حتى صارت مدينة لهذه المنطقة بحوالى ٦٥٠ مليون جنيه بعد الحرب العالمية الثانية كان لمصر منها ٤٤٠ ، وفلسطين ١٣٥ ، والعراق ٦٠ مليونا . وقدرت جميع الاستثمارات الأجنبية الطويلة الأجل فى البلاد العربية فى سنة ١٩٣٨ بملايين الدولارات الآتية[٣] :

مصر	٥٩٠
الحجاز	٦٠
العراق وفلسطين وسوريا ولبنان	١٣٧

(1) Nations Unies - " La réforme agraire". ibid. p. 93.

(٢) «تحاشت الأموال الأجنبية الاستثمار فى الصناعات التى تنتج للسوق المحلى سلعاً مشابهة أو مماثلة لما يمكن استيراده من البلاد التى صدرت الى مصر تلك الأموال ، فى حين نشطت فى صناعة البناء ومواد البناء وفى بعض الصناعات الغذائية.» محمود أحمد الشافعى ـ تثمير رءوس الأموال فى مصر ، بحوث وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الزراعى الأول ، القاهرة ، مارس ، ١٩٥٢ ، ص ٢٨.

(3) Nations Unies - "Les conditions economiques". Mars 1951. ibid. p. 22/18

وبلغت الاستثمارات البريطانية بملايين الجنيهات الأسترلينية[1]

	١٩٣٨	١٩٤٣	١٩٤٨	١٩٥٠
السودان	١٧	١٣	١١	١١
مصر	١٠	٧	٩	١٠

وقدرت الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى مصر والسودان بحوالى ٣٩ر٧ مليون دولار فى ١٩٥٠ مقابل ١٦ر٨ مليون دولار فى ١٩٤٣ . وبلغت هذه الاستثمارات فى سائر البلاد العربية الأخرى ٥٧٤ مليون دولار أى أكثر من ١٠ مرات ما كانت عليه عام ١٩٤٣[2] .

ولعل أهم استثمار أجنبى هو ما يوجد فى زيت البترول . وهذا استثمار حديث فعلا . فأغلب آبار البترول قد اكتشفت منذ بداية القرن الحالى، وبخاصة خلال الحرب العالمية الاخيرة[3] . وتوجد فى الشرق الأوسط ، بما فيه إيران ، ٤٢٪ من مجموع الاحتياطى العالمى من البترول . وكان الشرق الأوسط يزود العالم فى ١٩٣٩ بحوالى ١ر٦٪ من مجموع الإنتاج العالمى، فارتفعت هذه النسبة فى ١٩٤٨ إلى ٥ر٩٪[4] . وتوجد احصائية تقول بأنه زود العالم فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ حوالى ٣ر١٨٪ و ٧ر١٧٪ على التوالى ، أى حوالى سدس الإنتاج العالمى . ولكن الجدير بالملاحظة هنا أنه لاتزال توجد بلاد لم تكشف عن آبار البترول فيها ، ومثالها لبنان وسوريا واليمن . ولذلك يعتبر الجيولوجيون الأمريكان منطقة الشرق الأوسط قلب الإنتاج العالمى للبترول، وأكبر احتياطى للبترول فى العالم، بوفرة لايمكن أن تقارن[5] .

(1) United Nations - "Review", ibid. p. 104. note 6

(2) United Nations - "Review", ibid. p. 105

(3) George Hakim - "Social and Economic Problems", in "Background of the Middle East". p. 169

(4) Nations Unies - "Rapport Economique", ibid. p. 128.

(5) Ernest Jackh - "Background of the Middle East", ibid. p. 18.

(الاحتياطى المقدر والإنتاج السنوى للبترول)

	الاحتياطى		الإنتاج		
	بآلاف الأطنان	٪ من العالمى	سنة البداية	بآلاف الأطنان	٪ من العالمى
البحرين . .	٤٠ر٩٠٠	٣ر	١٩٣٣	١٨ر١٠٠	٢ر
مصر	٢٣ر٤٠٠	٢ر	١٩١١	٢٤ر٢٠٠	٣ر
العراق . . .	١ر٤٠٣ر٧٠٠	١٠ر٣	١٩٢٧	٧٢ر٦٥٠	٨ر
الكويت . .	٢ر١٧٢ر٧٠٠	١٥ر٩	١٩٤٦	٦٧ر٤٠٠	٧ر
مسقط . . .	١٣٥ر١٠٠	١ر٠	١٩٤٩	٤ر١٠٠	٠٠
العربية السعودية	١ر٤٨٢ر٩٠٠	١٠ر٨	١٩٣٦	١٣٤ر٧٠٠	١ر٤
العالمى . .	١٣ر٦٧٠ر٤٠٠	١٠٠	١٨٥٧	٩ر٤٩٩ر٥٥٠	١٠٠

وتسيطر على هذا البترول الشركات التى تقوم على استخراجه . فهذه الشركات تتمتع بامتيازات تخولها حرية فى التصرف ، تجعلها خارج الحياة الاقتصادية للبلاد العربية ، بل فوق اقتصادياتها . فهى التى تحدد وحدها مدى الانتاج ، وهى تحدده طبقا لظروف السوق العالمى للبترول . وهذه الشركات هى التى تقوم بمد الخطوط والأنابيب ، وهى التى تسعى وتبحث عن الأسواق . وهى التى تجمع العملات الأجنبية المستمدة من عمليات البيع ، فتدفع منها الأتاوة الحكومية ، وتحتفظ بأغلبها . وعلى الرغم من التوسع الهائل فى انتاج البترول بالشرق الأوسط خلال السنوات الماضية ، فانه باعتراف هيئة الأمم (لم يؤد إلى تحسن عام فى طرق الزراعة ولا الى تحسن ملموس فى ظروف المعيشة)[1] .

وفيما يلى بيان بنصيب كل من الدول الثلاث التى تسيطر على بترول الشرق الأوسط من انتاج هذا البترول فى عام ١٩٥٠ مقدرا بملايين الأطنان.

(1) Nations Unies - "La réforme agraire". ibid, p. 94

ومنه يتضح المركز الخطير الذى تتمتع به امريكا بالنسبة لبترول البلاد العربية ومركز بريطانيا الممتاز فى بلاد الشرق الأوسط كله . فلأمريكا ثلاثة أرباع بترول البلاد العربية ولبريطانيا نصف بترول الشرق الأوسط .

	انجلترا	أمريكا	فرنسا	الجملة
إيران	٣١و٨	٠٠	٠٠	٣١و٨
الحجاز	٠٠	٢٧و٠	٠٠	٢٧و٠
الكويت	٨و٦	٨و٦	٠٠	١٧و٢
العراق	٢و٩	١و٥	١و٥	٦و٢
قطر	٨و	٤و	٤و	١و٦
البحرين	٠٠	١و٥	٠٠	١و٥
	٤٤و١	٣٩و٠	١و٩	٨٥و٣

المرجع :

George Kirk . "A Short History of the Middle East." ibid. p. 230 Note 2.

ويمتد نفوذ شركات البترول والدول التى تنتمى لها إلى كل بلاد الشرق العربى ، إما عن طريق قيامها باستخراج البترول ، وإما بتكريره وإما بمد أنابيبه عبر البلاد التى لا تنتجه .

والواقع أن أنابيب الزيت تمتد عبر بلاد كثيرة . فالبترول الذى تنتجه العربية السعودية تحمله الأنابيب إلى صيدا على شاطىء لبنان حيث يتم تصديره . وهذا الطريق يمر بالأردن وسوريا ، ويعمل منذ ديسمبر ١٩٥٠ . كما أقيم خط آخر للأنابيب يصل العراق بالساحل السورى ، ماراً بكركوك إلى بانياس فى سوريا . وقد بدأ يعمل منذ ١٩٥٢ .

وصناعة البترول صناعة تعد منتجاتها للتصدير أساساً [١] . ولهذا تمتد سيطرة الشركات على وجهة البترول فى الخارج . فهذا البترول إنما يصدر لأوربا والشرق الأقصى وإفريقيا . كما أن هناك صادرات بترولية لامريكا الشمالية نفسها . المهم هو أن الشرق الأوسط يزود بلاد أوربا بحوالى ٧٥ ٪ من حاجتها السنوية من البترول . وأهم موانىء تصديره هى حيفا وصيدا وطرابلس على ساحل الشام ، وتربط حيفا ببغداد عن طريق أقيم فيما بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤١ . وميناء العربية السعودية هو رأس تنورة ، وفى الكويت ميناء الأحمدى ، وأم سعيد فى قطر ، والبحرين فى الخليج الفارسى [٢] .

والخلاصة أن اقتصاد البلاد العربية تابع لاقتصاد البلاد الرأسمالية النامية وفى مقدمتها انجلترا وأمريكا . فانجلترا تتحصل على أكثر من ٥٠ ٪ من انتاج البترول فى الشرق الأوسط ، وهى التى تزود السوق الأوربى بأغلب حاجته منه ، وهى التى تسيطر على أغلب البنوك وشركات الأراضى والشركات التجارية ومشروعات النقل البحرى والبرى والجوى فى البلاد العربية . ولهذا تعتبر انجلترا أقوى بلد استعمارى فى الشرق العربى . وقد استطاعت خلال السنين الماضية أن تقتلع النفوذ الفرنسى ، ولكنها تلاقى اليوم منافسة كبرى من جانب أمريكا . فهذه البلاد تسيطر اليوم على حسب الاحصاء الموجود بين يدينا على ٣٩ مليون طن من بترول البلاد العربية ويبلغ ٥٢٫٩ مليون طن ، أى على أكثر من ٧٥ ٪ منه . وليس البترول هو كل ما تسيطر عليه أمريكا ، كما أنه ليس السبيل الوحيد لبسط سيطرتها . وهذا اعتبار يجب أن نضعه أمامنا عندما ندرس النظم النقدية والمصرفية فى البلاد العربية .

اقتصاد البلاد العربية اقتصاد متخلف

على الرغم من عدم تكافؤ النمو الاقتصادى فى مختلف البلاد العربية [٣] ،

(1) James Terry Duce - "The Industrial Future of the Middle East", in "Evolution in the Middle East". Washington 1953, p. 62.

(2) George Hakim - "Social and Economic Problems", ibid. p. 170.

(3) Nations Unies - "Aperçu de l'évolution des conditions économiques au Moyen Orient". New York, avril 1952, p. 7.

فان اقتصاد هذه البلاد اقتصاد متماثل ، بمعنى أن هذه البلاد متماثلة فى اقتصادياتها ، وبمعنى أن هذه الاقتصاديات ليست مكملة لبعضها البعض بل متنافسة بعضها ضد بعض[١] . فخصائص الاقتصاد العربى واحدة ، وهى تتلخص فى تغلب الزراعة ونقص رءوس الأموال والتأخر الفنى فى الانتاج وسيطرة الاقتصاد الأجنبى . والمنتجات الزراعية فى أغلب البلاد العربية واحدة وهى القطن والقمح والشعير والتمر . واذا كانت مصر تعتد بأنها تنتج القطن ، فسوريا والعراق والسودان تنتجه كذلك . والقمح والشعير والتمر حاصلات توجد فى كل البلاد العربية بغير استثناء . والمنتجات الصناعية كالنسيج والجلود والزيت والصابون والأسمنت منتشرة فى مصر والسودان وسوريا والأردن . يضاف الى ذلك أن هذه البلاد جميعا ذات زراعة متأخرة ، تعتمد على انتاج سلعة أو سلعتين أساسيتين ، سواء كانت من المواد الأولية أو الغذائية ، وأن البيئة قبل الاقطاعية والاقطاعية وشبه الاقطاعية تحدد من حاجات السكان ومن قدرتهم على الاستهلاك .

لكل هذا تميزت تجارة هذه البلاد بعدة اتجاهات مميزة وهى :

اولا — قلة اتساع السوق المحلى ، فهو محدود بعدم تنوع المنتجات ، وانخفاض الانتاجية الزراعية ، وتأخر النمو الصناعى ، وضعف القوة الشرائية ، وشدة ضغط السكان ، وتفاوت البيئات الاقتصادية حتى فى البلد الواحد .

ثانياً — انحصار الصادرات فى المنتجات الغذائية والمواد الأولية ، فى سلعة أو سلعتين فقط ،[٢] كالقطن والأرز فى مصر ، والحبوب والبلح فى العراق ، والقطن والصمغ فى السودان ، والحبوب ومنتجات المطاحن ومنسوجات الحرير الصناعى فى سوريا ولبنان . ولا تتوقف أثمان هذه

(1) Nations Unies - "Les conditions économiques au Moyen - Orient". New York, mars 1951, p. 4.

(2) Nations Unies - "Les conditions économiques", mars 1951, ibid., p. 11.

السلع على تقلبات العرض المحلى بقدر ما تتوقف على تقلبات الطلب الخارجى . ومن هنا تخضع تقلبات أثمانها للسوق العالمى ، بينما لا تستطيع البلاد المنتجة لها أن تؤثر عليها . ولهذا يتميز الاقتصاد هنا بقلة المرونة من ناحية عرض منتجاته فهى زراعية ومن ناحية الطلب عليها فهو متوقف على حالة الطلب فى الخارج. فاذا ما ارتفعت أثمان السلع الصناعية ، ارتفعت بالتالى أثمان السلع المنتجة فى البلاد العربية وبخاصة المواد الأولية ، مثلما حدث فى الحرب الكورية . فقد استفادت مصر والسودان عن البلاد العربية التى لا تصدر مواد أولية . [1] ومتى ارتفعت أثمان المواد الأولية أو الغذائية زادت قيمة صادرات البلاد العربية ، وزاد دخلها . فدخلها مرتبط بصادراتها .

ثالثاً — الاعتماد على الواردات من أموال الانتاج بل وسلع الاستهلاك . فالبلاد العربية فى حاجة إلى المنتجات الصناعية سواء كانت صالحة للاستهلاك أو معدة للانتاج. بل وهى فى حاجة إلى المنتجات الزراعية حتى تكفى حاجة سكانها إلى الغذاء . فبلاد كمصر ولبنان تعتمد اعتماداً كبيراً على الخارج فى غذائها . والصفة المميزة لا تجاهات الاستيراد فى هذه البلاد هى المحافظة على الصلة الطردية بين نمو الدخل نتيجة لنمو الصادرات وبين الزيادة فى الواردات . فهناك موازاة ملحوظة بين النمو الطويل المدى فى الدخل القومى وبين النمو فى الواردات . كما أنه يوجد توافق واضح بين التقلبات الرئيسية فى حركات الدخول فى الانتعاش والركود وبين تقلبات الواردات فى الفترات المماثلة . ويلاحظ كذلك أن زيادة الواردات لا تكون دائماً بنفس نسبة زيادة الدخل . وعلى ضوء هذه الاعتبارات ندرك التطورات التى طرأت على تجارة الواردات فى هذه المنطقة منذ الحرب الأخيرة . فقد زادت الواردات فى قيمتها النسبية وزاد فائضها عن

(1) Nations Unies - "Aperçu de l'évolution des conditions économiques". Avril 1952, ibid., p. 2.

الصادرات فى كل البلاد . وعلى الرغم من انخفاض واردات المنسوجات القطنية ، فانه يلاحظ ازدياد واردات السلع الانتاجية . كما أن الأقليم كله فى نهاية الأمر يعتبر مستوردا صافياً للحبوب .

صافى الواردات والصادرات من القمح
بآلاف الأطنان المترية

	١٩٣٤-٣٨	١٩٤٧-٥١	١٩٥٠	١٩٥١
السودان	—٢٤	—٢٠	—٢٦	—٣٠
مصر	—٧	—٥٠٤	—٥٤٦	—١٫٠٨٢
العراق	٥٣	١٣	—٦٦	٧٠
فلسطين	—٧٢	—١٧٧	—١٧٣	—٢٠٧
الاردن	٢٣	—١٨	٤	—٩٦
لبنان وسوريا	—٢	—٢٠	١٤٦	—١٥٢
العربية السعودية	...	...	—٧٢	—٣٠
المنطقة	—٢٩	—٧٢٦	—٦٠١	—١٫٥٢٧

المرجع

United Nations - "Review of Economic Conditions". March 1953, ibid. , p. 30.

رابعا — ضآلة قيمة التجارة الخارجية الخاصة بالبلاد العربية . فتجارتها مع الخارج ضعيفة نسبياً [1] . والصادرات من المواد الأولية والغذائية

(١) كان نصيب الشرق الأوسط (بما فيه الافغان وإيران وتركيا) من التجارة العالمية ٢٫١ ٪ فى سنة ١٩٣٧ . وارتفعت هذه النسبة الى ٢٫٨ ٪ فى سنة ١٩٤٩ . وترجع الزيادة فى الواقع لزيادة واردات هذه المنطقة فقد ارتفعت على التوالى من ٢٫١ ٪ إلى ٣٫٥ ٪ بينما لم تزد الصادرات فى هذه الفترة الا بمقدار ١٫٩ ٪ .

Cf. Nations Unies - "Les conditions économiques au Moyen Orient", mars 1951, ibid., p. 20

لا تعوض الواردات من السلع المصنوعة [١] . ونتبين من هنا أهمية الصادرات غير المنظورة فى موازنة المدفوعات الخارجية ، وهى صادرات تتكون أساسا من الاتاوات المحصلة عن استغلال الزيت ونفقات القوات الأجنبية ومدفوعات السياح والمسافرين ومع ذلك فان البلاد العربية فى مجموعها تكون منطقة تتميز بالعجز فى ميزان المدفوعات [٢] والتجارة الخارجية نشيطة نسبيا مع الدول الصناعية . فأغلب صادرات المواد الأولية تتجه إلى بلاد أوربا وأمريكا ، ومن هذه البلاد تأتى أغلب السلع التامة الصنع . وقد كانت التجارة حتى منتصف القرن العشرين مع أوربا أساساً ثم صارت مع أوربا وأمريكا . وعلى العكس من ذلك نجد التجارة الخارجية فيما بين الدول العربية ذاتها ، فهى تجارة ضعيفة محدودة . وهذا أمر طبيعى بين بلاد تنتج تقريبا نفس السلع ، وتستورد نفس السلع ، وتصدر جميعا نفس السلع . فمن الطبيعى ألا تقوم تجارة خارجية لا يقوم بينها تقسيم دولى للعمل . والتجارة الدولية لا تقوم مهما قيل عن أساسها إلا على تقسيم العمل الدولى . وحيث لا يكون هناك تخصص كاف لا تقوم تجارة خارجية . وأكثر من هذا أن هذه البلاد تتبع فى أغلبها نظما للحماية الجمركية . والتعريفة المتبعة تتمشى فى الواقع مع درجة نموها الاقتصادى . فهى خفيفة على الآلات ، مرتفعة على المنتجات المماثلة للمنتجات المحلية . ومن هنا يصادف كل بلد منها صعوبات فى تصريف منتجاته فى البلد الآخر . فهى بلاد غير متكاملة ، بل متماثلة أى متنافسة . لكل هذا نلاحظ انخفاض نسبة التبـــادل فيما بين هذه الدول [٣] . فهذه النسبة كانت أقل من ١٠٪ قبل الحرب العالمية الأخيرة . وبفضل ظروف

---

(١) ومع ذلك فقد كان اتجاه التجارة الخارجية فى بداية تبعيتها للبلاد الرأسمالية الصناعية هو تحقيق فائض فى الميزان التجارى ، يساعد على دفع فوائد وأرباح رءوس الأموال المستثمرة فيها .

(2) Nations Unies - "Rapport Economique", 1948, ibid., p. 135

(٣) نسبة أو علاقة التبادل هى عبارة عن حاصل قسمة الأرقام القياسية لأسعار الصادرات على الأرقام القياسية لأسعار الواردات . وهى تسوء كلما كانت أقل من الواحد الصحيح اذ تزيد أسعار الواردات و تتحسن عند ما تزيد عن الواحد الصحيح إذ تقل أسعار الواردات .

الحرب وانشاء نظام خاص للتبادل فيما بينها تولاه مركز تموين الشرق الاوسط، ارتفعت النسبة خلال الحرب إلى ٢٥ ٪ . ثم عادت النسبة إلى مستواها الأول ومادونه [١] . ويمكننا أن نقارن هذه النسبة بنسبة التبادل الخاصة ببعض البلاد العربية فى سنة ١٩٥٠ ، فقد كانت ١٦٥ ٪ لمصر، ١٠١ ٪ للبنان ، ١٦٤ ٪ للسودان . وكل هذا إنما يدلل من جديد على صحة الرأى القائل بأنه (إذا كانت البلاد الزراعية غير متكاملة لأنها زراعية ، فان التجربة الحديثة تثبت أن البلاد الصناعية هى فى العادة خير العملاء لبعضها) [٢] . والواقع أن تصنيع البلاد الزراعية يحدث تغييراً أساسيا فى تكوين تجارتها الخارجية . وعلى العكس فطالما ظلت البلاد العربية بلاداً زراعية ظلت اقتصادياتها متماثلة غير متكاملة ، وامتنع بالتالى التفكير فى توحيدها . فمثل هذا التوحيد لا معنى له ، مادامت لا تقتضيه مصلحة ما . وإنما الأفضل فى هذه الأثناء هو التوسع فى التبادل التجارى فيما بين البلاد العربية عن طريق الاتفاقيات التجارية ، كتلك التى عقدت بين مصر والبلاد العربية السعودية فى سنة ١٩٤٩ ، وبين مصر وسوريا فى سنة ١٩٥٠ ، وبين مصر والأردن وبين مصر ولبنان فى سنة ١٩٥١ ، وبين لبنان والأردن فى عام ١٩٥٢ ، وبين سوريا والأردن فى عام ١٩٥٢ ، وبين سوريا ولبنان فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٢ . فالعناية بالتجارة فيما بين البلاد العربية تسير بهذه البلاد فى طريق التكامل ، وتساعد على أن تغدو اقتصادياتها شيئاً فشيئاً مكملة بعضها لبعض [٣] .

البيئة الاقتصادية ونظم النقد والائتمان :

تلك هى الخصائص المميزة لاقتصاد البلاد العربية عامة . فهو اقتصاد زراعى ، تابع متماثل . صحيح أن التطور ليس واحداً فى جميع هذه البلاد

(1) Nations Unies - "Aperçu de l'évolution des conditions économiques". Avril 1952, ibid., p. 15

(2) Ragnar Nurkse - "L'Expérience économigue internationale", ibid., p. 226

(3) United Nations - "Review of the Economic Conditions". March 1953, ibid. p. 7

فهناك بلاد تتخلص من اقتصادها الزراعى التابع ، فتتصنع وتستقل عن الاقتصاد الأجنبى . ومع ذلك فتلك هى الخصائص المشتركة الغالبة على اقتصاد البلاد العربية كلها . وهذه الخصائص هى التى تكيف النظم النقدية ونظم الائتمان فى البلاد العربية . فلابد أن تتأثر هذه النظم بتأخر الاقتصاد وتبعيته للخارج وتماثله من بلد إلى آخر . وأهم ما نلاحظه من أثر فى هذا الصدد ، قبل دراسة النظم النقدية والمصرفية ذاتها ، يمكن أن نلخصه فى النتائج الآتية :

أولا : استمرار المبادلات العينية وقلة المبادلات النقدية نسبياً . بمعنى بقاء ما يسمى بالاقتصاد الطبيعى جنبا إلى جنب الاقتصاد النقدى .

ثانيا ـ ضآلة الدخل القومى وانخفاض نصيب الفرد الواحد منه ، وبالتالى ضعف القوة الشرائية فى أيدى الأفراد .

ثالثا ـ عدم مرونة الاقتصاد القومى ، فالانتاج الزراعى تنقصه المرونة وسرعة الاستجابة لتغيرات الأثمان ، وإن كان معرضا لتقلبات عنيفة ناتجة عن الأحوال الجوية . فالعرض يعتمد فى الواقع على إنتاج عدد قليل جداً من السلع الأولية أو الغذائية كما أن الطلب على هذه المنتجات غير مرن عادة ، وبخاصة بالنسبة للمواد الأولية . فهو خاضع لتقلبات دورية نتيجة لتغيرات الدخول والمخزون من السلع الصناعية التى تعتمد على تلك المواد الأولية [1] . والواقع أن الطلب فى البلاد الصناعية خاضع كما نعلم لتقلبات دورية كبرى تبعاً لحالة الدخل والعمالة . ومن هنا كان الطلب على المواد الأولية اللازمة للصناعة طلبا متقلبا بصفة دورية ، خاضعا للأحداث العالمية .

رابعا — سيطرة تجارة الصادرات على حجم الدخل القومى ، هذه التجارة التى تنحصر فى واحدة أو اثنتين من السلع الزراعية الضرورية . وهذا ما يجعل اقتصاد البلاد العربية يعرف باقتصاد التصدير ، حيث تكون تقلبات الدخل القومى مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتقلبات الخارجية ، وحيث

---

(1) Ragnar Nurkse . "L'Expérience monétaire internationale", ibid., p. 219.

يتقرر مصير جزء كبير من الدخل القومى النقدى فى الخارج [١] . وهناك أمثلة كثيرة لاقتصاد التصدير ، تعتبر التجارب النقدية والمصرفية فيها ميدانا واسعا لدراستنا . فاليونان تعتمد على تصدير الطباق ، ويمثل ٥٧ ٪ من صادراتها ، والأرجنتين على القمح والذرة ويمثلان ٤٧ ٪ ، واستراليا على الصوف ويمثل ٤١ ٪ ، والبرازيل على البن ويمثل ٧١ ٪ ، وكوبا على السكر ويمثل ٧٥ ٪ - وفقا لاحصائيات التجارة عن عام ١٩٢٩ . وهى تشترك جميعا فى ظاهرة هامة هى أن التطورات النقدية فى داخل كل منها إنما تتوقف على اعتبارين هما : انتاج أو عرض السلعة الأساسية ، وثمن هذه السلعة كما يتحدد فى السوق العالمى . وهذه الظاهرة هى التى تحمل كل بلد منها على أن يحتفظ لنفسه بصفة دائمة برصيد خارجى يؤدى وظيفتين معاً ، هما الاحتياط ضد خطر العجز المحتمل فى الميزان الحسابى ، والتخفيف بصفة عامة من حدة الحركات المفاجئة فى حصيلة العملات الأجنبية وأثرها على حجم النقد والائتمان فى الداخل .

خامسا - ضآلة الادخار القومى وتأخر أشكاله . فالاستهلاك المحلى يكاد يستوعب كل الانتاج المتاح . ولذا كان ما يدخر ضئيلا ، وكان معدل الادخار أقل من معدل الاستثمار اللازم لادخال التحسينات الملموسة فى الإنتاج [٢] وأغلب ما يكون الادخار المحلى فى أشكال متأخرة كاكتناز أوراق البنكنوت . والقطع الذهبية ، والعملات والأوراق الأجنبية . وهذا أمر طبيعى فى بلاد انتاجيتها ضعيفة ، وعدد سكانها كبير . ودخلها الفردى ضئيل ، يسيطر الأجانب على اقتصادياتها ، وينظر أهلها نظرة احتقار لسعر الفائدة . وطبيعى أيضا أن ينتشر الاكتناز فى هذه البلاد لعدم وجود طرق

---

(١) يحيى الملا - الانتشار الكسادى وكيفية حدوثه . مجلة مصر المعاصرة . عدد يوليو ١٩٥٢ . ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد الثالث . العدد الاول ص ٦٠ .

بديلة فيها عدا الأرض ترغب فى الاستثمار [١] . ومن المؤكد أن زيادة الاستثمار فى البلاد الزراعية تتوقف على زيادة ادخارها ، حتى يمكن أن يزداد الدخول [٢] . وعندئذ فان هذه الزيادة فى الدخول لا بد أن تنتج زيادة فى الميل للادخار وهكذا [٣] .

تلك هى أهم النتائج التى نخلص من دراستنا للوسط الاقتصادى فى البلاد العربية . وهو الذى يتحكم بدوره فى النظم النقدية والمصرفية فيها ، وهذه النتائج هى أول مايجب أن نتزود به فى دراسة هذه النظم . على أنها نتائج تتفاوت فى الدرجة ، وتتحدد بالتالى فى كل بلد من البلاد العربية على نحو معين يتفق ومدى التطور الاقتصادى الذى قطعه . فهى على هذا النحو نتائج عامة ، لا تتوفر حتما فى كل بلد من البلاد العربية ، وإن صدقت على مجموعها .

(1) H. Belshaw - "Observations on Industrialistion for Higher Incomes". «The Econnomic Journal.» September 1947 p. 383, 384

(2) R. Williams - "Fiscal Palicy and Propensity to Consume". «The Economic Journal.» December 1945, p. 393.

(٣) يمكن هنا أن تعقد المقارنة بين حالة الادخار فى البلاد العربية وحالته فى بلد يعتبر الى حدما زراعيا هو فرنسا . ففيها ادخار كبير الحجم متقدم الاشكال ، متنوع المؤسسات .
Cf. Jean Lescure - "L'épargne en France. Paris 1936.

الفصل الثانى

النقود والبنوك فى مصر والسودان

« من الأفضل تقنيت الطبيعة عن تجريدها . »
فرانسيس بيكون — العضو الجديد .

خرجت مصر عن سيطرة الدولة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر تقريبا . وبذلك بعدت النظم المصرية منذ وقت مبكر عن تأثير النظم العثمانية الاقطاعية . فقد حاول على بك الكبير ثم نابليون إصلاح الأحوال النقدية . ولكنها كانت محاولات خاطفة ، سرعان ما اندثرت نتائجها . حتى وضع « محمد على » اول نظام نقدى للبلاد ، يتفق والتطور الاقتصادى والسياسى الذى أحدثه فى مصر . ومنذ ذلك الحين بدأت النظم النقدية والمصرفية تأخذ صورتها الواضحة . وامتدت هذه النظم الى السودان ، فكان ومصر على نظم واحدة . ولقد نمت النظم النقدية والمصرفية نموا كبيرا فى مصر ، يمكن أن نحيط به بدراسة تطور النقود ثم البنوك فى مصر ، على أن نجعل للسودان دراسة مماثلة .

— أولا —

النقود فى مصر

قبل أن يضع محمد على فى عام ١٨٣٤ أول نظام نقدى حديث للبلاد ، [١] كانت النقود المتداولة فى أغلبها نقودا عثمانية ومملوكية . وكانت النقود العثمانية قد دخلت البلاد منذ سنة ١٥١٦ مع سليم الأول الذى قام بضرب عملات

(١) لن نعرض هنا لدراسة النقد المصرى على سبيل التفصيل . وإنما تعنينا بصفة خاصة متابعة التطور الذى أتخذه والخصائص المميزة له . راجين أن يرجع الراغب فى الاستزادة من التفصيل الى مؤلفنا (اقتصاديات النقود) ، القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ من ص ١٧٩ الى ص ٢٦٨ .

مصرية محلية على النمط العثمانى . فالعملة الذهبية العثمانية المعروفة بالبندق نسبة إلى البندقية التى كانت عملتها الذهبية تتداول فى تركيا ، قدعرفت طريقها إلى مصر . غير أن العملة الرئيسية فى التداول ظلت هى المؤيدى ، وهى قطعة صغيرة من الفضة تنسب إلى السلطان المؤيد[١] . وفى نفس الوقت ضربت فى البلاد عملة مصرية ذهبية ، عرفت باسم زر المحبوب ، كما ضربت عملات فضية صغيرة القيمة ، كان أغلبها عثمانيا . ولما حاول على بك الكبير أن يستقل بمصر عن الدولة العثمانية فى عام ١٧٦٩ ، أصدر عملة معدنية ذات ٤٠ مدينا أو مؤيديا ، وهذه هى القرش[٢] ، وبعدها صار المؤيدى يعرف باسم البارة [٣]. وقد اندثر هذا القرش حتى أعاده نابليون ومنحه سعرا قانونيا . ولكنه عاد فتدهور ثانية . وفى ذلك الحين وجدت فى التداول عملات أجنبية غير عثمانية ولا مملوكية ، تضمنت قرش اسبانيا ، وريال[٤] المانيا المعروف باسم الريال ابو مدفع ، وريال النمسا المعروف باسم الريال ابو طاقة [٥] .

والمهم فى ذلك أنه كانت فى مصر ، فى بداية حكم محمدعلى ، مجموعة متباينة من العملات ، بين عثمانية ومصرية وأوربية ، فضية وذهبية ، تتداول جميعها بغير أن يدرك المصريون حقيقة كل عملة منها [٦] . والواقع أن تداول أكثر

(1) John Todd - "Political Economy" Edinburgh and Glasgow, 1911, p. 189

(٢) وهى كلة من أصل ألماني هو : (جروش) . انظر الأب أنستاس الكرملى . النقود العربية وعلم النميات . القاهرة ١٩٣٩ ص ١٨١ . وكلة جروش الالمانيه هى الكلمه المقابلة لكلمه (جرو) الفرنسيه و (جروسو) اللاتينيه التى كانت وصفا لقطعه النقد فى عهد سان لويس ملك فرنسا ، وكانت طرازاً للعملة فى كل أوروبا .

Cf. Ahmed Samman "Le régime monétaire de la Syrie". Paris 1935, p. 1012

(٣) بارة كلة فارسيه نقلت الى التركيه ومعناها قطعة . انظر الأب انستاس الكرملى النقود العربيه وعلم النميات . المرجع السابق . ص ١٦٦ .

(٤) الريال كلمه أجراها الاسبان فى الاسواق نسبه الى الملك فهى تعنى الملكى . انظر الأب أنستاس الكرملى . النقود العربية وعلم النميات . ص ١٧٤ .

(5) Isaac Ancona - "Le régime monétaire égyptien". Paris 1971, p. 16

(٦) يمكن أن نحيل فى تعداد العملات المتداولة عندئذ الى الصفحات الطوال التى خصصها لذلك الأب الكرملى فى كتابه سالف الذكر من ص ١٣٩ الى ١٤٢ .

من عملة واحدة ، أجنبية ومحلية ، ظاهرة اقطاعية عرفت فى أغلب البلاد . ثم جاء الاصلاح النقدى فى عام ١٨٣٤ ، بعد سنوات طويلة من حكم محمد على. وابتداء من هذا التاريخ دخلت النقود المصرية فى طور التنظيم الحديث ، فقد بدأت تتوحد ، ويعرف منها الرئيسى والثانوى المعاون . وينقسم تاريخ النقد المصرى ابتداء من هذا الاصلاح الى مراحل عدة . فى أول مرحلة منها لم يكن يتداول فى البلاد سوى عملات معدنية ، وفى المرحلة الثانية بدأت النقود الورقية تصدر وتتداول الى جانب العملات المعدنية . وفى المرحلة الثالثة سيطرت النقود الورقية على التداول ، غير أنها كانت نقودا تابعة . وفى مرحلة أخيرة لا تبدأ الا من نهاية الحرب العالمية الأخيرة أخذت النقود المصرية تتحرر من التبعية الأجنبية ، وانتشرت خلالها فى التداول نقود الودائع ، وصار الجنيه المصرى أداة للتسويات الدولية .

النقود المعدنية ١٨٣٤ — ١٨٩٨ :

حاول الاصلاح النقدى الذى تم فى عام ١٨٣٤ أن يمنح البلاد نظاما نقديا موحدا مستقرا . فحاول لذلك أن يضع قاعدة للنظام ، ووحدة للنقد ، وأدوات للتداول . اختار المعدنين قاعدة للنظام ، اذ جعل وحدة النقد وهى الريال ذو العشرين قرشا من قطعتين ، قطعة فضية على غرار الريال النمسوى [1] وتزن ١٢٠ قيراطا ، وقطعة ذهبية تسمى المصرية وتزن ٧٣ر٧ قيراطا . فكانت النسبة بينهما هى ١٥ ونصف الى ١ تقريبا . ولكن الاصلاح لم يقرر حرية السك للأفراد ، ولم يفصح عن قوة ابراء كل من القطعتين . وترك محمد على فى التداول العملات الأجنبية التى كانت موجودة ، ومنحها السعر القانونى ، وبخاصة الجنيه التركى والجنيه الانجليزى والقطعة الفرنسية ذات العشرين فرنكا ، وكانت كلها عملات ذهبية . والى جانب هذه العملات ، سك الاصلاح

[1] George Dernouchamps - "Le régime des finances publiques de l'Egypte et les capitulations". Bruxelles 1942, p. 144.

قطعا فضية صغيرة القيمة من القروش والبارات للمبادلات الصغيرة . ثم تبين محمد على حاجته بعد ذلك لسك قطعة ذهبية تكون قيمتها أكبر من قيمة الريال . فضرب الجنيه المصرى فى عام ١٨٣٦ [١] ، وجعله من مضاعفات وحدة النقد ، بقيمة ١٠٠ قرشا ، ووزن ٨٫٥٤٤ جراما .

واذا كان محمد على قد أراد أن يقلد فى اصلاحه النظام الفرنسى ، فقد أصابت البلاد من جرائه خسائر جسيمة ، اذ تقلبت أثمان الفضة والذهب ، بغير أن تتخذ البلاد من جانبها أى اجراء لحماية عملتها وثروة أبنائها . حتى صارت مصر موئل جميع العملات المتدهورة ، ووقع فلاحوها وتجارها فى حبائل المرابين والصيارفة . هذا بينما أخذت العملات الذهبية ، الأجنبية والمحلية ، تستقر فى التداول شيئا فشيئا . وهجرت البلاد الفضة كقاعدة نقدية ، وأصبحت فعلا على قاعدة الذهب ، تتعامل بالقطع الذهبية فى داخلها وخارجها على السواء [٢] .

واستمرت البلاد على هذه الحال حتى قامت الحركة الوطنية فى سنة ١٨٨١ فتألفت لجنة لاصلاح العملة ، انتهت من عملها قبل الاحتلال الانجليزى ، ولكنها لم تخرج نتيجة أبحاثها إلا فى سنة ١٨٨٥ ، فصدر بها أمر عال فى نوفمبر من هذه السنة .

لم يفعل الاصلاح النقدى الجديد سوى أن أقر النظام السائد فعلا . فجعل الذهب وحده قاعدة النقد ، وجعل الجنيه وحدة النقد ، تصنع من الذهب بوزنها القديم وعيارها ٨٧٥ر ، فكان وزنها ٧٫٤٣٧٥ جراما ذهبا خالصا . أما وسائل التداول الأخرى ، فقد رأى الاصلاح سك قطع ذهبية ذات نصف جنيه ، وقطع فضية من الريال وأجزائه ، وقطع نيكلية هى

---

(١) الجنيه كلمة أخذت من الانجليزية ، نسبة إلى مستعمرة جينيا البريطانية المشهورة بذهبها أنظر الأب الكرملى — النقود العربية وعلم النميات . المرجع السابق . ص ١٧٢ .

(٢) فى سنة ١٨٦٤ جعل الخديو اسماعيل الجنيه الذهبى ٢١ قيراطا ، وصنع قطعة ذهبية قيمتها ٥٠٠ قرشا وقطعة فضية قيمتها ١٠ قروش ونصفها ٥ قروش . انظر الأب الكرملى — النقود العربية وعلم النميات . المرجع المذكور . ص ١٤١ .

القروش . كما أقر الاصلاح على العملات الأجنبية الذهبية سعرها القانونى. ولكنه اقتصر فى هذه المرة على ثلاث منها بخسها الاصلاح قيمتها وهى الجنيه التركى والجنية الانجليزى والوينتو الفرنسى . وكان الجنيه الانجليزى أقل هذه القطع جودة ، أى كان أردأها . فاستطاع ، عملا بقانون جريشام، أن ينفرد بالتداول فى مصر . وقد ساعد على الوصول الى هذه النتيجة المقصودة أن النقود المصرية الذهبية كانت من قلة العدد وسوء الصناعة بحيث لم تكن تتداول فعلا. حتى ليمكن أن يقال أن الجنيه الذهبى الانجليزى كان هو وحدة النقد وأداة التداول ، لا فى الداخل فحسب وانما فى الخارج أيضا.

فالواقع أن أغلب بلاد العالم كانت تتبع عندئذ قاعدة الذهب بحيث تتعامل فى الداخل والخارج بالذهب . والوقع أيضا أن الجنيه الذهبى الانجليزى كان أهم العملات الذهبية فى العالم ، نتيجة لمركز بريطانيا الممتاز فى التجارة الدولية . كانت بريطانيا عندئذ مركز التجارة العالمية . وسوق النقد العالمية ، بحيث كانت تتم فيها تسوية عمليات التجارة لكل العالم(١) . ومعنى هذا أن التجارة الدولية كانت تسوى بالجنيه الانجليزى، بالاسترلينى. حتى قال بعضهم أن قاعدة الذهب العالمية هى فى جوهريا نظام للصرف بالاسترلينى(٢) . وكانت مصر عندئذ تزرع القطن لتصدره الى بريطانيا(٣) . وكان اعتمادها عليه كمحصول معد للتصدير قد جعل عملية تمويله عملية خارجية تتم عن طريق الأسترلينى . بحيث كانت حركات الذهب المعروفة فى ظل قاعدة الذهب ، تتم فى صورة حركات للجنيه الأسترلينى الذهبى . كان تصدير القطن لبريطانيا يقع فى موسمه بين سبتمبر ومارس . وعندئذ تتدفق

(١) انظر تفاصيل هذه العملية فى أكثر من موضع من كتاب .
George Hawtrey - "Bretton Woods for Better or Worse" - London 1946.

(٢) أنظر شرحاً لهذه الفكرة . عند
Robert Triffin - "National Central Banking and the International Economy in International Monetary Policies". Washington 1947, pp. 58 - 73

(٣) منذ أوائل القرن التاسع عشر صارت صناعه المنسوجات القطنية صناعة بريطانية خالصة. وبعد أن كانت بريطانيا تستهلك من القطن فى سنة ١٧٨٤ نحو ٤ مليون رطل ، بلغ استهلاكها منه فى سنة ١٨٣٣ نحو ٣٠٠ مليون رطل
André Maurois - Histoire d'Angleterre. Paris 1946, p. 561.

على البلاد عملة ذهبية انجليزية ، لا تلبث مصر أن تستخدمها فى استيراد السلع من الخارج . وهكذا كانت تجارة مصر الخارجية تتم بالأسترليني . وهكذا كانت حركات دخول وخروج الذهب تتم فى صـــورة دخول وخروج الأسترليني . واشتركت البنوك التى تأسست فى هذه الفترة فى عمليـة تمويل القطن ، فكانت تقوم باستيراد العملة الذهبية المطلوبة ثم تعيد تصديرها ثانية . ولم يكن سوى القليل من هذه العملة القادمة من لندن فى كل خريف يعود مرة أخرى الى لنـدن . فمالا يحتفظ به الزراع فى مصر كان يتخذ طريقه إلى الهند . والسبب فى ذلك أن موسم التمويل فى مصر يأتى مبكرا عن مثيله فى الهند ، بحيث يمكن فى الشتاء إرسال الذهب من مصر إلى الهند ، بعد أن يكون قد أدى غرضه . وكانت هذه الرحلة الموسمية عملية هامة بالنسبة لسوق الصرف فى مصر ، فقد كانت تساعد على تعزيز أسعاره[1] .

هـكذا كانت العملة فى المرحلة الأولى . عرفت مصر خلالها قاعدتين للنقد هما قاعدة المعدنين ثم قاعدة الذهب ، وتداولت عملة رئيسية كانت تصنع فى البداية من الذهب والفضة ، ثم اقتصرت فيما بعد على الذهب وحده . كما تداولت عملة مساعدة من الفضة والنيكل . وهى عملة معدنية كلها . مصرية وتركية وأوربية ، تسيطر عليها جميعا العملة الذهبية الاسترليزية . ومعنى هذا بعبارة أخرى أن اقتصاد البلاد الزراعى التابع قد جعل نظامها النقدى فى هذه المرحلة نظاما معدنيا خالصا . تابعا للنظام النقدى البريطانى ، تابعا للاسترليني الذى كان يتم به تمويل محصول القطن كل عام[2] .

---

(١) انظر تفصيلا لدور الوسيط الذى كانت تمثله مصر عندئذ بالنسبة لتجارة الهند فى .
J. M. Keynes - "Indian Currency and Finance". London 1913, p. 117

(٢) يحسن هنا أن نضع أمام القارىء بعض البيانات عن بداية سيطرة بريطانيا على تجارة مصر الخارجية عن طريق القطن . فقـــد عرف غزالة لانـكشير القطن المصر لأول مرة فى سنة ١٨٢١ ، وفى خلال السنوات الثلاث التالية زادت صادرات القطن بمقـدار ٢٠٠ مرة وفى سنة ١٨٣٠ بلغت تجارة بريطانيا مع مصر مالم تبلغه تجارة أى بلد أوربي آخر . وفى السنة التى مات فيها محمد على كانت بريطانيا تساهم بنسبة ٤١ ٪ من مجموع واردات مصر ، وتنفرد بحوالى ٤٩ ٪ من صادراتها .
Cf. G. Kirk - "A Short History of the Middle East", ibid, p. 81

النقود الورقية الائتمانية ١٨٩٨ — ١٩١٤

ظلت العملة التى تعرفها مصر هى العملة المعدنية حتى تأسس البنك الأهلى المصرى فى عام ١٨٩٨ . فقد أجازت الحكومة المصرية لجماعة من الماليين الانجليز والأجانب المتمصرين أن يؤسسوا بنكا يتمتع باحتكار فى اصدار أوراق لحامليها قابلة للتحويل إلى الذهب عند الطلب . ولضمان هذا التحويل أوجبت الحكومة على البنك أن يغطى إصداره بمقدار النصف على الأقل ذهبا . والباقى بسندات تختارها الحكومة نفسها . كما اوجب الأمر العالى الصادر بانشاء البنك أن يحتفظ بالغطاء الذهبى فى البنك بالقاهرة ، وإنما أجاز الاحتفاظ بالسندات فى لندن . وعلى هذا الأساس ظهرت النقود الورقية لأول مرة فى مصر . فى ابريل ١٨٩٩ .

وأرادت الحكومة أن تمكن لأوراق البنك الأهلى فى التداول فجعلت سعرها اختياريا لا تصدم به عادات الأفراد الذين لم يألفوها من قبل ، كما أجبرت صرافيها على قبولها . وكانت لا تزال فى التداول عندئذ العملات الذهبية الأجنبية والمصرية ، والعملات الفضية والنيكلية المساعدة . كانت البلاد على قاعدة الذهب . وكانت أوراق البنك الأهلى أوراقا ائتمانية . ومع ذلك فلم يقبل الأفراد على تداولها ، واستمروا على تداول النقود المعدنية . فكانت العملة الذهبية تسوى عندئذ أغلب المعاملات الداخلية وتعتبر أداة التعامل مع الخارج . ومعنى هذا أن الجنيه الذهبى الانجليزى قد ظل محتفظا بمكانته فى البلاد ، بحيث كانت مصر على قاعدة الذهب اسما . وعلى قاعدة الجنيه الاسترلينى الذهبى فعلا [1] .

فهذه المرحلة من تاريخ النقد المصرى قد تميزت بنشأة النقود الورقية ، واستمرار النقود المعدنية وبخاصة الانجليزية فى السيطرة على التداول .

(١) راجع مؤلفنا (اقتصاديات النقود) المرجع السابق ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .

فكانت العملة المعدنية هى النقود الرئيسية . بينما لم تكن أوراق البنك الأهلى سوى عملة مساعدة . ومع ذلك فقد كانت هذه الخطوة ضرورية لكل تطور نقدى لاحق . والواقع أنه لم يتصد أحد من الكتاب لاستقصاء الظروف التى دعت للتفكير فى إصدار النقود الورقية فى مصر . وان كان يبدو لنا أن الأمر قد دبر تدبيرا على ضوء المصالح البريطانية وحدها . فقد كانت بريطانيا فى ذلك الوقت على قاعدة الذهب ، وكان الطلب البريطانى على الذهب يجىء من جهات ثلاث : لدفع النفقات اليومية ، ودفع الأجور ومواجهة السحب الخارجى على الذهب . وكان أهمها هذا الطلب الأخير ، بحيث كانت سياسة الأرصدة الذهبية فى بريطانيا تحكمها اعتبارات ناتجة عن الطلب المحتمل للتصدير . وفى سبيل الاحتياط ضد خطر استنزاف الذهب البريطانى من الخارج ، وضع من التطبيق نظام معقد ينطوى على التقليل من استعمال الذهب . وذلك باستخدام الشيكات والتعديل فى سعر الفائدة . وفى نفس السبيل عملت بريطانيا من جانبها على أن تربط اليها البلاد التى تعتمد على سوق لندن . وتطلب الذهب الانجليزى بكثرة مثل الهند ومصر . فاتخذت لذلك سبيل تشجيعها على التعامل فى الخارج على اساس الذهب وليس بالذهب فعلا . وكان معنى ذلك أن بريطانيا تدفع البلاد التابعة لها إلى الأخذ بنظام الصرف بالذهب لا بنظام الذهب فعلا . وكانت الخطوة الأولى فى هذا السبيل هى إدخال النقود الورقية فى هذه البلاد ، تمهيداً فى مرحلة تالية لقصد التداول فى الداخل على هذه الأوراق وجعل الاسترلينى قاعدة لها بدلا من الذهب .

هذه الخطة اتبعتها بريطانيا فى الهند ، ابتدأتها فى ١٨٩٣ ونفذتها كاملة فى يناير ١٨٩٨ وشجعت على اتباعها فى غير الهند بدعوى الاقتصاد . والتبسيط من قاعدة ذهبية باهظة معقدة وبصدد هذه التجربة قال كينز مؤكدا (أن الذهب عملة دولية وليس عملة محلية) [1] . ولم تلبث الطريقة أن شاعت .

(1) J. M. Keynes - "Indian Currency and Finanee", ibid, p. 29

وطبقتها أمريكا وفرنسا فى البلاد الزراعية التابعة أمثال الفلبين والمكسيك وبناما وسيام والهند الصينية وجاوة . وكان تأسيس البنك الأهلى فى سنة ١٨٩٨ وإصدار النقود الورقية المصرية فى سنة ١٨٩٩ نقطة البدء فى تنفيذ هذه الخطة فى مصر .

النقود الورقية الالزامية التابعة ١٩١٤ — ١٩٤٥ :

ظلت قاعدة الذهب قائمة ، واحتفظت النقود الورقية الائتمانية بسعرها الاختيارى ، حتى نشبت الحرب العالمية الأولى . وعندئذ فرضت الحكومة السعر الالزامى فى أغسطس ١٩١٤ . وبذلك صارت النقود الورقية الزامية وخرجت مصر عن قاعدة الذهب ، وسحبت القطع الذهبية من التداول . وزاد الاصدار الورقى من ٢٫٤ مليون جنيه فى ٣٠ يونية ١٩١٤ إلى ٨٫٢٥ مليون جنيه فى ٣١ ديسمبر ١٩١٤ . فقد أحدث السعر الالزامى أثره فى الحال . فاختفى الذهب ، واحتفظ الأفراد بما لديهم منه ، وهكذا فان الرصيد الذهبى لمصر وهو الذى كان يمكن تحديده بمعرفة الفرق فى احصائيات الجمارك بين الداخل والخارج من الذهب ، قد اتخذ سبيله إلى الاكتناز وصار بالتالى رصيداً غير منظور [1] . غير أن البنك الأهلى ظل يلتزم النسبة الذهبية للغطاء ، فلم ينخفض الرصيد الذهبى عن الحد الأدنى المقرر وهو ٥٠٪ من الاصدار ، بل لقد ارتفع الرصيد فى عام ١٩١٥ إلى ٧٥ ٪ [2] . وإزاء الرغبة المطردة فى زيادة الاصدار ، مع صعوبة استيراد الذهب ، أخذ البنك يحتفظ بالرصيد الذهبى فى لندن ابتداء من ديسمبر ١٩١٤ . وكان معنى هذا أن النقود الورقية المصرية قد صارت على قاعدة الصرف بالذهب . فقد كان البنك الأهلى يشترى الذهب ويبيعه فى لندن ، بسعر صرف ثابت هو سعر التعادل الرسمى بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى . وتولى البنك الأهلى هذه العملية من دون البنوك فى مصر . كان الغطاء لا يزال يتضمن

(1) George Blanchard - "De l'effet de la guerre actuelle sur la circulation fiduciaire" L'Egypte Contemporaine. Mars 1916, p. 158

(2) Cf. A. Eid - « La guerre et ses conséquences économiques pour l' Egypte. » L' Egypte Contemporaine. 1916, p. 68.

الذهب . ولكن الذهب كان يحتفظ به فى خارج البلاد ، فى لندن ، بحيث ترتب على هذه العملية تثبيت سعر الصرف بصفة فعلية بين الجنيه المصرى والاسترلينى [١] .

وفى أكتوبر ١٩١٦ لم يعد فى استطاعة السلطات الانجليزية ، لسبب أو لآخر ، أن تحتفظ بالذهب تلبية لطلب البنك الأهلى . وعندئذ صدر قرار يخول البنك أن يحل السندات الأسترلينية محل الذهب فى الغطاء . وبهذا انتقلت مصر رسميا إلى قاعدة الصرف بالأسترلينى . وكان الأسترلينى منذ بداية الحرب غير قابل للتحويل إلى الذهب . وعندما عادت بريطانيا من ١٩٢٥ الى ١٩٣١ الى قاعدة السبائك الذهبية ، صارت السندات الأسترلينية قابلة للتحويل الى الذهب ، فعادت مصر الى قاعدة الصرف بالذهب ، وظلت بالفعل على قاعدة الصرف بالأسترلينى . فلما خفض الأسترلينى فى ١٩٣١ ، وهجرت بريطانيا قاعدة الذهب نهائيا ، عادت مصر ثانية الى قاعدة الصرف بالأسترلينى الورقى . وانما اعتبرت من ذلك التاريخ عضوا فيما سمى (كتلة الأسترلينى) التى تكونت من الدول التى خفضت عملاتها تبعا لتخفيض الأسترلينى [٢] . واستمرت مصر عضوا فى هذه الكتلة حتى قامت الحرب العالمية الثانية . وتحولت كتلة الأسترلينى الى منطقة نقدية للدفاع عن الأسترلينى ، فاشتركت مصر فى منطقة الأسترلينى والتزمت قيودها المفروضة لمصلحة الأسترلينى والاقتصاد البريطانى . وكان أهم هذه القيود أن فرضت مصر الرقابة على الصرف فيها ، وأتاحت للبنك الأهلى سلطات مكنته من التوسع فى إصدار النقود الورقية ، وزيادة أرصدة مصر التى تحتفظ بها فى صورة الأسترلينى [٣] .

---

(١) انظر محمد زكى شافعى ـ مقدمة فى النقود والبنوك ، الطبعة الثانية ١٩٥٣ ، ص ١٣٨

(٢) نشأت كتلة الاسترلينى فى الواقع كاجراء من جانب بريطانيا لمقاومة انهيار العملات ونظام الذهب الدولى ، وكان غرضها تثبيت سعر الصرف والبعد عن عوامل الانكماش التى استمرت تصيب البلاد المتعلقة بالذهب .

Cf. Heilperin - « The Trade ef Nations », 1946 p. 180.

(٣) انظر مقالنا عن مشكلة أرصدة مصر الاسترلينية ، فى مجلة الحقوق بالاسكندرية السنة الرابعة ، يناير ، يونيه ١٩٥٠ ، من ص ١ الى ص ٤٣ .

فى هذه المرحلة صارت العملة المصرية عملة ورقية أساسا ، وان بقيت الى جانبها فى التداول عملة معدنية مساعدة . بمعنى أن العملة المعدنية فقدت مكانتها الرئيسية ، وقوة ابرائها المطلقة . وصارت العملة الرئيسية عملة ورقية الزامية ، تابعة تمام التبعية للعملة الورقية الانجليزية . فلم تكن العملة الانجليزية من قبل سوى أداة للتبادل تتمتع بسعر قانونى فحسب ، أما هنا فالعملة الانجليزية هى القاعدة التى يقوم عليها النقد المصرى ، وهى التى تتحكم فى التداول النقدى وفى الائتمان معاً . فان معنى قاعدة الأسترلينى يتضمن فى الواقع :

أولا — أن غطاء الجنيه المصرى غطاء أسترلينى أساسا .

ثانيا — أن سعر صرف الجنيه المصرى بالأسترلينى سعر ثابت .

ثالثا — أن تحويل الجنيه المصرى مع الأسترلينى يتم آلياً لأى مقدار مطلوب ، تحقيقا لأغراض التعامل . وهكذا بلغت التبعية النقدية أوجها فى هذه المرحلة . لم تعد النقود الانجليزية تتداول فى الداخل ، فقد ألغى سعرها القانونى . وانفردت بالتداول أوراق البنك الأهلى الالزامية . وانما صارت النقود الانجليزية أداة التسويات الخارجية لمصر ، حتى لم يكن يعرف للجنيه المصرى أثر فى خارج مصر . كان التعامل الخارجى قائما على الأسترلينى الورقى . ولهذا كان تمويل القطن يتم بالأسترلينى . ففى موسم القطن يصدر البنك الأهلى مزيداً من النقود الورقية فى مقابل الأسترلينى الذى يحتفظ به فى لندن . وعند انتهاء موسم القطن يسحب البنك النقود من التعامل ، ويتصرف فى مقابلها فى جزء من الغطاء الاسترلينى . وأفلحت قاعدة الأسترلينى بذلك فى تسهيل التبادل فيما بين مصر وبريطانيا . أفلحت قاعدة الأسترلينى فى تثبيت سعر صرف الجنيه المصرى ، ولكنها ساعدت على تقلب مستوى الأسعار الداخلى ، تبعا لمواسم الانتعاش والانكماش . لقد تميز النظام النقدى عندئذ بثبات الصرف الخارجى واضطراب الأسعار الداخلية . وفضل

منتجو القطن وتجارة ثبات الصرف ، مضحين بثبات الأسعار [١] .

لقد تميزت هذه المرحلة بكون العملة الورقية الإلزامية هى العملة الرئيسية السائدة ، الخاضعة مباشرة للأسترلينى . أما العملة المساعدة فقد قامت بأداء وظائفها النقود المعدنية وأوراق النقد الحكومى . كما تميزت هذه المرحلة بازدهار الصناعة ونمو المعاملات الائتمانية واستخدام الشيكات ، فاحتلت نقود الودائع مكانها الى جانب النقـــود الورقية . ولقد أصاب الأسترلينى خلال هذه المرحلة شىء من التدهور ، ومع ذلك فقد كان التدهور عاما ، شمل جل العملات فى العالم . وعندما بلغ تدهور الأسترلينى فى عام ١٩٣٨ نسبة ٤٠ ٪ الى الذهب ، خفف التدهور العالمى من وطأة هذه النسبة فكانت حقيقة تدهور الأسترلينى إلى العملات المنافسة هى ١٥ ٪ فقط ، على نحو ما يبدو فى الجدول التالى [٢] .

١٩٣١ = ١٠٠

	يونيه ١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
القيمة الذهبية للأسترلينى	١٠٠	٧٢	٦٨	٦٢	٦٠	٦٠	٦٠	٥٩
القيمة الذهبية للعملات المنافسة (خاصة بستة وعشرين بلدا)	١٠٠	٩٥	٨٩	٨٣	٨٢	٧٩	٧٢	٧٠

النقود الورقية الالزامية المتحررة ١٩٤٥

ظلت تبعية النقد المصرى للأسترلينى قائمة حتى انتهت الحرب العـــالمية الأخيرة . ففى خلال هذه الحرب تبينت مصر خطر الاستمرار على هذه

(١) راجع فى تفصيل هـــذا الموضوع (اقتصـــاديات النقود) . المرجع السابق ص ١٩١ ــ ١٩٤

وانظر سيمور هاريس الذى يقول « كانت السلطات توسع أو تضيق من التداول فى مصر بالشكل الذى يتطلبه تقلب الأسعار فى بريطانيا العظمى »

(2) G. Macdougall - „ Britain's Foreign Trade Problem.„ The Economic Journal. March 1947, P. 107.

التبعية ، وضرورة وضع سياسة مستقلة للعملة المصرية . وكان أهم ما وقفت عنده الدوائر المصرية من مظاهر ذلك الخطر :

١ — أن الاسترليني قد توقفت حرية تحويله إلى العملات الأجنبية ، وفقد صفته القديمة كعملة دولية ، فصار عاجزا عن أداء دوره فى التسويات الدولية .

٢ — أن الأرصدة الاسترلينية التى كانت مصر تحتفظ بها قد زادت زيادة كبيرة أدت إلى التضخم (١) ثم جمدت فى لندن عن الاستعمال ، وفقدت وظيفتها كرصيد يساهم فى تمويل تجارة مصر الخارجية .

٣ — أن الغطاء الاسترليني لأوراق البنكنوت المصرية قد صار مجمدا ، وفقد بذلك صفة أساسية هى السيولة والمرونة .

وساعد على هذا الاتجاه الى التحرر من قيود الأسترليني أن تجارة مصر لم تعد ، كما كانت ، تتوقف على السوق البريطانى . كانت مصر تصدر الى انجلترا نصف محصولها القطنى ، وهو يمثل ٨٥٪ من قيمة صادراتها الاجمالية . فتدهورت هذه النسبة ، وصار القطن المصرى يتجه الى بلاد كثيرة غير بريطانيا التى لم تعد تعتمد على مصر فى تزويدها بالأقطان الطويلة التيلة (٢) ويكفى أن نطالع الجدول التالى لنلمس هذه الحقيقة .

واردات انجلترا من القطن بحسب طول التيلة بالألف كينتال (الكينتال = ١٠٠ رطل) .

(1) Cf. H. A. Shannon - "The Balances of the Sterling Area, 1939 - 49." The Economic Journal. September 1950, pp. 531 - 551.

(٢) تتردد نفس الآراء التى نبديها هنا فى مقال نشر حديثاً . انظر

Z. M. Shabana - „World Trade Barriers to Egyptian Cotton„ L'Egypte Contemporaine. Janvier 1954, pp. 1-16.

	الطويل التيلة			المتوسط التيلة		
	المستورد من العالم	المستورد من مصر	النسبة المئوية	المستورد من العالم	المستورد من مصر	النسبة المئوية
١٩٤٨	٢٠١٣ر٥	١١٢٢ر٧	٥٥ر٩	٥٧٢٩ر٠	١٤٢٢ر٧	٢٤ر٩
١٩٤٩	١٨٩٨ر٧	٧٧٥ر٨	٤٠ر٨	٧٨٩١ر٧	١٠١١ر٩	١٢ر٨
١٩٥٠	١٦٦٥ر٠	٧٣٠ر٣	٤٣ر٨	٧٩٠٧ر١	١١٧٧ر٣	١٤ر٩
١٩٥١	٢٢٢٧ر٢	٦٦١ر١	٢٩ر٦	٧٦٤٨ر١	٧٢٤ر٥	٩ر٥
يناير–اكتوبر ٥٢	٧٥٦ر٨	١١٦ر٩	١٥ر٥	٤٢٣٢ر٥	١٤٤ر٣	٣ر٤

المصدر :

النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ،المجلد الخامس ، العدد الرابع ص ٢٧٨ .

وكان معنى ذلك أن مصر قد بدأت تستقل عن الاقتصاد البريطانى . فأخذ نقدها يتحرر بالتالى من الاسترلينى ، وبخاصة منذ تخفيض الاسترلينى فى سبتمبر ١٩٤٩ . واتخذت مصر فى سبيل تحرير عملتها خطوات عديدة نذكر فيما يلى أهمها[1] :

أولا : الانضمام فى ١٩٤٥ إلى منظمة صندوق النقد الدولى . فقد بدأت مصر بذلك تربط نقدها بتنظيمات دولية ، وتحديد سعر الجنيه المصرى بالعملات الأجنبية على أساس التعادل الاسمى مع الذهب أو مع دولار أمريكا الذهبى ، بوزنه وعياره المعتمدين فى أول يوليه ١٩٤٤ ، فصار يحتوى اسميا على ٣ر٦٧٢٨٨ جراما من الذهب الخالص مما يجعل قيمته ٤ر١٣٣ دولارا .

ثانياً : الخروج من منطقة الاسترلينى وفرض الرقابة على الجنيه الاسترلينى فى يولية ١٩٤٧ وتصفية الأرصدة الاسترلينية باتفاقات مالية . وهكذا صار الاسترلينى عملة أجنبية عن مصر ، تقيد حرية صرفه ، وتفرض عليه الرقابة فى مصر .

(١) انظر تفصيل كل هذا فى (اقتصاديات النقود) المرجع السابق . ص ١٠٦ : ٢٤٧

ثالثاً : تعديل قاعدة الاسترليني المتبعة . فابتداء من يوليه ١٩٤٧ جمد الاسترليني المستعمل كغطاء ، ووقف التحويل الآلى بين الجنيه المصرى والاسترليني ، وأصبح سعر الصرف بين العملتين عرضة للتقلب ، وصار الاسترليني فى أغلب الأحوال عملة صعبة بالنسبة لمصر ، فسعت للاستغناء عنه فى التسويات الدولية .

رابعاً : زيادة نسبة السندات المصرية فى الغطاء ووقف كل زيادة فى السندات الاسترلينية ، وقد تم ذلك بمقتضى قانون صدر فى سنة ١٩٤٨ ، وكان من أثره الغاء قرار أكتوبر ١٩١٦ الذى أجاز وضع الاسترليني محل الذهب فى الغطاء . وسرعان ما ظهر أثر هذا القانون .

غطاء الاصدار

	الذهب	سندات وأذون مصرية	سندات وأذون بريطانية
فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٧	٦ر٣٧٥ر٨٧٤	١ر٥٠٠ر٠٠٠	١٢٦ ر ١٢٤ر١٢٧
فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩	٦ر٣٧٥ر٨٧٤	٤٦ر٢٩٠ر٢٥١	١٢١ر٣٣٣ر٨٧٥

خامساً : تدعيم الغطاء الذهبي ابتداء من سنة ١٩٥٠ بشراء الذهب وأذون الخزانة الأمريكية المقومة بالذهب .

غطاء الاصدار

	الذهب	سندات وأذون مصرية	سندات وأذون بريطانية
٣١ ديسمبر ١٩٥٠	٦ر٣٧٥ر٨٧٤	٦٣ر٢٩٠ر٢٥١	١٢١ر٣٣٣ر٨٧٥
٣١ يوليه ١٩٥١	٥٠ر٨٠٢ر٤٨٥	٤٤ر٦٠٣ر٧٢٦	٨٨ر٣٥٤ر٥٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٥١	٦٠ر٥٥٢ر٦٠٦	٨٤ر٣٣٩ر١٢١	٧٧ر٨٦٨ر٩٨٤
٣١ ديسمبر ١٩٥٢	٦٠ر٥٥٢ر٦٠٦	٥٦ر٧١٩ر٣٥٥	٧٦ر٤٨٨ر٧٥٠

سادسا : منح البنك الأهلى سلطات البنك المركزى بمقتضى القانون الصادر فى سنة ١٩٥١ . وإعادة تعديل الغطاء النقدى وقاعدة الاسترليني .

فالغطاء يجب أن يتكون دائماً من الذهب والأوراق الأجنبية والمصرية ،على أن تغطى كل زيادة بالذهب أو الورق الأجنبى القابل للصرف بالذهب ، أو الأوراق المصرية . فهذا القانون يتخلى عن الاسترلينى ، ويحل محله الذهب خاصة وبذلك صارت القاعدة المتبعة اليوم هى قاعدة الصرف الخارجى بالورق ، أكثر منها قاعدة الصرف بالاسترلينى وحده [1] .

تحليل التداول النقدى :

ذلك هو النظام النقدى المصرى فى تطوره خلال قرن ونصف القرن ، التزمنا فى عرضه الإحاطة بأهم معالم التطور دون التوسع فى التفصيل . ونستطيع الآن أن نلم بحالة التداول الراهنة . فالنقود التى تساهم فى تسوية المعاملات فى الداخل وفى الخارج هى اليوم نقود مصرية ، تتكون من عملة مساعدة معدنية وورقية ، وعملة ورقية رئيسية ، ونقود ودائع . ولكل منها أهمية خاصة فى التداول .

النقود المتداولة وأهميتها النسبية

	العملة المساعدة		اوراق البنكنوت		الودائع المصرفية	
	بملايين الجنيهات	الاهمية النسبية	بملايين الجنيهات	الاهمية النسبية	بملايين الجنيهات	الاهمية النسبية
يونيه ١٩٥٠	٩ر٣	٢ر٤ ٪	٩ر١٤٤	٩ر٣٧ ٪	١ر٢٢٨	٧ر٥٩ ٪
سبتمبر ١٩٥٠	٩ر٩	٢ر٦ ٪	٣ر١٥١	٣ر٣٩ ٪	٠ر٢٢١	١ر٥٨ ٪
ديسمبر ١٩٥٠	١٠ر٣	٢ر٤ ٪	٣ر١٧٨	٨ر٤١ ٪	٧ر٢٣٧	٨ر٥٥ ٪
مارس ١٩٥٠	١٠ر٤	٢ر٤ ٪	٤ر١٧٧	٢ر٤٢ ٪	٢ر٢٣٢	٤ر٥٥ ٪

اولا : العملة المساعدة :

تمثل العملة المساعدة من مجموع التداول النقدى نسبة تتراوح بين ٤ر٢ ٪ و ٦ر٢ ٪ ، وأغلبها من النقود المعدنية والباقى من العملة الورقية الحكومية.

(١) راجع مؤلفنا (اقتصاديات النقود) المرجع السابق ص ٢٤٧ .

فقد هبطت جميع النقود المعدنية فى مصر الى مرتبة النقود المساعدة ، وعلى رأسها العملة الفضية . وكان المرسوم رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ قد حدد عيار القطع الفضية بأنه ٨٣٣ وثلث ٪ فضة خالصة ، واشترط أن يكون الوزن القانونى للقطع الفضية كما يلى : ٢٨ جراما لقطعة العشرين قرشا ، ١٤ جراما لقطعة العشرة القروش ، ٧ جراما لقطعة الخمسة القروش ، ٢٫٨٠٠ جراما لقطعة القرشين[١] . وعدلت هذه الأحكام أخيرا بأن خفض العيار وأنقص الوزن ، فجعل العيار ٦٢٥ ٪ فضة خالصة ، مع تخفيض وزن كل قطعة إلى وزن القطعة التى تليها فى القيمة ، والبحث فى تحديد وزن قطعة القرشين . والغرض من هذا التعديل هو الاحتفاظ بفرق كاف بين قيمة المعادن الذاتية وبين قيمتها الاسمية يسمح للحكومة بتحقيق ربح من عملية السك ، ويكون فيه الضمان اللازم لمنع اختزانها أو صهرها لاستعمالها فى الأغراض الصناعية أو الاتجار فيها . ولهذا صدرت التعليمات إلى خزائن الدولة بسحب العملة الفضية التى تدخل اليها وعدم اعادتها الى التداول . وقد وجدت فى التداول لبعض الوقت عملة فضية أجنبية هى الروبية . فقد منحت الروبية الهندية فى عام ١٩١٦ سعرا قانونيا نظرا لحاجة المبادلات عندئذ الى العملة الفضية واختفاء القطع الفضية . غير أن تداولها ألغى بعد ذلك بأربع سنوات ، فاتجهت القطع الموجودة منها الى الصناعة[٢] .

أما العملة الحكومية الورقية فتوجد منها فئتان بعشرة وخمسة قروش . وقد عرفت لأول مرة فى أخريات الحرب العالمية الأولى . ونظم أحكامها عندئذ المرسومان رقم ١٣ ، ١٤ لسنة ١٩١٨ . ثم سحبتها الحكومة من التداول فى عامى ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ . وقد أعادت إصدارها ، عقب اعلان الحرب العالمية الثانية ، بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠ . فلما انتهت الحرب ،

(١) أجاز القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٤ للحكومة سك العملة من فئة القرشين بعيار ٥٠ ٪ من الفضة .

(2) Isaac Ançona - "Le régime monétaire égyptien", ibid., p. 96.

حاولت الحكومة أن تسحبها ، غير أنها استقرت فى النهاية على تركها فى التداول والزيادة منها .

والنقود المساعدة بنوعيها محدودة قوة الابراء ، وهى لا تسوى إلا المدفوعات الصغيرة القيمة فى أسواق التجزئة . وترجع ضآلة أهميتها فى مصر اليوم الى عدة أسباب فى مقدمتها :

١ ــ التعود على التعامل بأوراق البنكنوت نتيجة لاصدار قطع صغيرة منها كالورقة من فئة ربع الجنيه .

٢ ــ ارتفاع مستوى الأسعار باطراد على نحو يجعل العملات المساعدة الصغيرة عديمة القيمة ، فتختفى من التداول .

ثانيا : العملة الرئيسية :

وتتكون العملة الرئيسية فى مصر من النقود الورقية التى يصدرها البنك الأهلى المصرى . وتمثل أوراق البنكنوت حوالى ٤٠٪ من التداول النقدى ، ولو أنه تنتاب التداول الورقى فى العادة تقلبات على مدار السنة ، نتيجة لموسمية الاصدار . فالاصدار الورقى موسمى ، إذ يزيد فى موسم تمويل القطن ويقل فى الموسم الآخر من السنة . ويمتد موسم القطن من سبتمبر الى مارس ، فيزيد الصادر ، ويكثر الدخل النقدى . ولذلك يبلغ الاصدار غايته فى ديسمبر الى يناير ، بينما يدرك أدناه بعد انتهاء الموسم من يوليه الى اغسطس . فتمويل القطن انما يتم أساسا بالبنكنوت ، الذى يبلغ مدى الزيادة فيه فى موسم القطن حوالى ٢٠٪ . فيزيد إصدار البنكنوت عامة ، وبخاصة أوراق النقد الكبيرة القيمة من الخمسة والعشرة الجنيهات[1] . ومعنى ارتباط حجم

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد الأول ، العدد الرابع ص ٢٠٣ . والواقع أن هناك اتجاها عاما نحو زيادة نسبة أوراق البنكنوت ذات الفئات الكبيرة نتيجة التضخم والرغبة فى التهرب من الضرائب .

الاصدار بتمويل القطن أنه لا يزال محكوما بحاجات سلعة واحدة هى سلعة زراعية ، معدة للتصدير ، ويخضع طلبها لظروف السوق العالمى . أى أن الاصدار فى مصر محكوم فى النهاية بعوامل لا سيطرة لنا عليها .

أن الاصدار فى مصر موسمى نتيجة لموسمية الانتاج . فالقطن ينتج ويصدر فى موسم معين من السنة ، تزيد فيه العمالة وتتجمع الصادرات . وهكذا يتركز الانتعاش فى موسم ، لا يلبث أن يأتى الانكماش بعده ، بحيث يتناوب كل من الانتعاش والانكماش على البلاد فى السنة الواحدة .

ثالثا — نقود الودائع :

تمثل الودائع المصرفية الجارية نسبة تتراوح بين ٤ر٥٥ ٪ و ٣/٦٢ من التداول . وهى نسبة عالية حقا ، غير أنها لا تمثل الحقيقة كاملة . وإنما تدخل فى هذه النسبة ودائع التوفير ، وهى لا تعتبر نقودا ، لأنها ودائع شخصية لا يجوز لغير المودع أن يسحب منها . صحيح أنه لا تدخل فيها الودائع لأجل ، فالأجل كما نعلم قيد على حريتها فى الانتقال . والاتجاه اليوم هو إلى تفضيل الودائع تحت الطلب على الودائع لأجل ، نظرا لتفاهة الفائدة الممنوحة على هذه الودائع الأخيرة ، وعلى هذا لا يوجد سوى الودائع الجارية المستحقة الدفع عند الطلب التى تعتبر نقوداً بالمعنى الصحيح ، وهى تمثل نحو ٦٨ ٪ من مجموع الودائع فى بنوك المقاصة وصندوق البريد .

مجموع الودائع بملايين الجنيهات
فى بنوك المقاصة وصندوق البريد

	ودائع جارية		ودائع لأجل	ودائع توفير	جملة	نسبة الودائع الجارية
	هيئات عامة	ودائع اخرى	او توفير بالبنوك	بصندوق البريد	الودائع	لجملة الودائع
فى آخر ديسمبر ٩٥٠	٦ر٨	٧ ر١٠٧	٣ر٢٦	٧ر٢٩	٥ ر١٧٠	١ر٦٧ ٪
فى آخر ديسمبر ٩٥١	٩ر١	٩ ر١١٤	٧ر٢٦	٤ر٢٨	١ ر١٧٩	٧ر٦٨ ٪
فى آخر ديسمبر ٩٥٢	٨ر٧	٥ ر١٠٨	٣ر٢٧	٥ر٢٧	٠ ر١٧٢	١ر٦٨ ٪

المصدر :

النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد السادس ، العدد الثانى ص ١٦٨ .

وإذا أردنا مقارنة أرقام الودائع الجارية بأرقام البنكنوت المتداول، فاننا نلاحظ على الفور مايأتى :

١ — ارتفاع رقم الودائع عن رقم البنكنوت ، ومع ذلك فلا تزال هذه الودائع قليلة الحركة ، وهى أقرب أن تكون ودائع ادخار منها ودائع دخل ، بينما لا يزال البنكنوت هو العملة (اليدوية) ، العملة التى تتداولها الأيدى ، ولا يزال أداة الدفع المفضلة عند المتعاملين .

٢ — ثبات رقم الودائع وبخاصة فى شهرى ديسمبر ويناير وهما غاية موسم القطن ، بل وانخماض رقم الودائع أحيانا على الرغم من حلول الموسم. وذلك يؤكد تأخر العادة المصرفية ، ويقطع بأن تمويل القطن انمايتم بواسطة الاصدار الورقى . وأيا كان ثبات حجم الودائع ، فمن الواضح أن أهميتها قد زادت وأن الشيكات المستعملة قد زاد عددها ، وارتفعت قيمتها فى المتوسط .

عمليات المقاصة

	عدد الشيكات المقدمة بالألف	قيمة الشيكات المقدمة بملايين الجنيهات	قيمة الشيك الواحد فى المتوسط بالجنيه
١٩٣٩	٦٩٠	١١٨ر٥	١٧٢
١٩٤٥	٧٣١	٣٥٢ر٦	٤٨٢
١٩٥٠	٩١٢	٦٠٢ر٨	٦٦٢
١٩٥١	٩٧٧	٧١١ر٨	٧٢٩

رابعا — التسويات الدولية

ولا يتداول الجنيه المصرى فى الأسواق الداخلية وحدها ، ولكنه يتداول كذلك فى الأسواق الخارجية . ولم يكن الجنيه معروفا من قبل فى هذه الأسواق ، فقد كان الاسترلينى من قديم عملة مصر فى التسويات الدولية . واستمر هذا الحال حتى ١٩٤٧ ، حيث خرجت مصر من منطقة الاسترلينى وعدلت من قاعدتها النقدية ، فظهر الجنيه المصرى كعملة دولية ،

وصار يعرض ويطلب فى أسواق الصرف . وأصبحت قيمته بالتالى عرضة للتقلب حسب ظروف العرض والطلب ، وإن كان سعره الرسمى ثابتا بمقتضى قوانين الرقابة على الصرف .

لقد صارت المبادلات الخارجية لمصر تعقد بالجنيه المصرى الذى استطاع أن يسوى حوالى ٢٥٪ من مجموع قيمتها . والمهم فى ذلك أن تمكن من الاستغناء عن الجنيه الاسترلينى فلم يعد بحاجة إليه ، بل وتولى بنفسه تسوية مدفوعات مصر . ويشترك الجنيه المصرى فى التسويات الدولية بأكثر من وسيلة واحدة كأداة للتحاسب وأداة للدفع . فالواقع أن لمصر عدة أسعار صرف ، بحيث يتوقف سعر الصرف فى كل حالة على الاستعمال المعدة له العملة الأجنبية وعلى المصدر الذى تستمد منه . وهذا ما عرف فى بلاد أمريكا الجنوبية باسم نظام الصرف المتعدد [1] .

١- فهناك الجنيه المصرى بسعره الرسمى بحسب رقابة الصرف الخارجى . وهذا الجنيه لا يتداول إلا فى بعض المدفوعات كالسياحة والهجرة وفى أغلب اتفاقيات الدفع .

٢ — وهناك الجنيه المصرى المتفق على سعره فى بعض اتفاقيات الدفع الثنائية وغالباً ما يكون السعر الاتفاقى فى حدود السعر الرسمى ، وهو يستعمل عندئذ فى تسوية العمليات الجارية [2] . مثال ذلك الاتفاق بين مصر ولبنان على فتح (حساب السياحة اللبنانى) الذى يتم عن طريقة تمويل نفقات السياحة للمقيمين فى مصر أثناء وجودهم فى لبنان أو المقيمين فى لبنان أثناء وجودهم فى مصر . وتصرف المبالغ المحولة للمصريين المسافرين إلى

(1) Cf. Lloyd Metzler - «Exchange Rates and the International Monetary Fund», in «International Monetary Policies,» ibid., p. 11.

(٢) يمكن بصفة عامة تقسيم اتفاقات الدفع السارية حاليا الى ثلاثة مجموعات هى :

١ — الاتفاقات القائمة على أساس الجنيه المصرى فقط .

٢ — الاتفاقات القائمة على أساس الجنيه المصرى وعملة الطرف الآخر .

٣ — الاتفاقات التى لا تشترط استعمال الجنيه المصرى .

انظر « الاتفاقات المالية واتفاقات الدفع فى مصر » فى النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، ص ١٩١/٢٠١ .

لبنان بسعر الصرف السائد فى يوم الصرف ، على أن لا يقل عن ٨ر٥ ليرة لبنانية للجنيه . وشبيه بذلك الاتفاق بين مصر والسلطات السعودية على تحديد سعر صرف ثابت للجنيه المصرى خلال الحج هو عشرة ريالات سعودية.

٣ ـ وهناك جنيه التصدير المصرى وهو جنيه قابل للتحويل ، يتحدد سعره وفقاً لعرضه وطلبه فى الخارج ، ويستخدم فى العمليات الجارية غير المباشرة أى فى التجارة الثلاثية . ومهمته تمكين مصر من استيراد سلع العملة الصعبة عن طريق دول وسيطة تقبل الدفع بالجنيه المصرى . وقد نال هذا الجنيه اهتمام المتعاملين فى بلاد كثيرة ولا سيما فى إيطاليا وهولندا ولبنان وطنجة . وكانت أسعاره فى طنجة تتراوح فى سنة ١٩٥٠ بين ٢ر٤٨ و ٢ر٦٣ دولاراً ، وفى سنة ١٩٥١ بين ٢ر٣٣ و ٢ر٦٣ ، وفى سنة ١٩٥٢ بين ٢ر٣١ و ٢ر٧٣ دولاراً [1].

وفيما يلى بيان بقيمة المعاملات التى تمت عن طريق حسابات التصدير المصرية بملايين الجنيهات :

	مدفوعات للمقيمين			مدفوعات من المقيمين		
	عن الصادرات	مدفوعات اخرى	المجموع	عن الواردات	مدفوعات اخرى	المجموع
١٩٥٠	٩ر٧	١ر	٩ر٨	٨ر٧	١ر٢	٩ر٩
١٩٥١	١٨ر٩	١ر٧	٢٠ر٦	٢٠ر٣	٨ر	٢١ر١
١٩٥٢	١٠ر٤	٧ر	١١ر١	٨ر٤	١ر١	٩ر٥
١٩٥٣ (يناير، يونيه)	١١ر١	٢ر	١١ر٣	١٠ر٥	٨ر	١١ر٣

المصدر :

النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، المجلد السادس ، العدد الثالث ص ٢١٣ .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، حساب التصدير وحسابات استحقاق الاستيراد ، ص ٢١١ ، ٢١٢ .

٤ — وهناك جنيه استحقاقات الاستيراد ، وهو جنيه حر فى داخل مصر ، استخدم فى العمليات الجارية فى البداية بغرض تشجيع شراء القطن فى الخارج وتسهيل دفع ثمنه ، ثم امتد العمل به فشمل جميع الصادرات المصرية .

وفضلا عن ذلك فهناك اتفاقيات مقايضة تتم مع بعض الدول كالمانيا ، وينص فيها على استخدام الجنيه المصرى كوحدة تحاسب ، وإن لم يستعمل كأداة للدفع والتسوية .

وظاهر من كل هذا أن نظام الصرف المتعدد المصرى يحقق عدة أغراض هامة :

ا — فهو يغنى عن تخفيض قيمة العملة المصرية بأمل تحسين قيمة الصادرات الإجمالية ؛ فالواقع أن ظروف الصادرات المصرية لا تتوقف على تقلبات الأسعار فى مصر مثلما تتوقف على ظروف الطلب على المنتجات المصرية نفسها.

ب — وهو يعمل على تجنب العجز فى ميزان الحسابات المصرى ، فإذا ما حل العجز فإنه يعمل على تسويته بطرق لا تؤثر تأثيراً ضاراً على سعر الصرف المصرى عامة.

ج وهو يساعد على زيادة الصادرات المصرية فيطبق فى مواجهة بعض البلاد نظما مميزة ، تساعد على تصدير المنتجات المصرية والحد من الزيادة الضارة فى الواردات .

د — وهو يؤدى فى النهاية إلى الاستغناء عن الاسترلينى والدولار فى تسويات مصر الخارجية ، ويساعد على استعمال الجنيه المصرى كعملة دولية . فقد بلغ مجموع التسويات المتعددة الأطراف التى تمت بالاسترلينى ٣٫٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٣ مقابل ٢٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ [1] وهذا دليل

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد السادس ، العدد الرابع ، ص٣٠٢.

ملموس على مدى نجاح نظام الصرف المتعدد ومدى التوسع فى استعمال الجنيه المصرى فى التسويات الدولية .

ان التعامل مع البلاد الأخرى يتم اليوم وفقا لتنظيم خاص . فكل استيراد يتم يخضع لتنظيم يختلف بحسب نوع البلد المستورد منه . وفى هذا الصدد تنقسم البلاد إلى أربع مجموعات رئيسية بالنسبة لمصر هى : البلاد التى تربطها بمصر اتفاقيات دفع ، وبلاد المنطقة الاسترلينية ، وبلاد المنطقة الدولارية ، والبلاد الأخرى . ويمكن استخدام الجنيه المصرى فى جميع هذه المناطق على حسب تنظيم الرقابة على الاستيراد والصرف .

ـ ثانيـــا ـ

البنوك فى مصر

البنوك هى بيوت الائتمان التى تخصصت فى تجارة النقود ، فى الاقتراض والاقراض . وهى فى الواقع المؤسسات الأساسية التى تصل بين أولئك الذين يحتفظون بالأموال وبين أولئك الذين يحتاجون إليها . وليس البنك كالمرابى ، فهذا الأخير لا يقرض إلا نقوده ، أما البنك فهو يقرض نقوده ونقود عملائه . ومن هنا يجب التفريق بين البنك الحديث وبين النظم التاريخية التى نزل منها . فنحن نعلم أن البنوك الحالية وريثة نظم ثلاثة هى : التاجر المعروف صاحب السمعة الحسنة الذى يستودعه الناس أموالهم ، والمرابى العادى الذى يلجأ إليه المأزومون ليفرج عنهم مؤقتاً بقرض منه ، والصائغ الخبير بالمعادن وعيارها الذى تحول إلى صيرفى يقوم بمبادلة العملات بعضها ببعض فتحول من الصياغة إلى أعمال الصرافة والصرف [1] .

البنوك الحديثة هى وريثة هذه النظم جميعاً ، قد تخصصت فى تجارة النقود ، والوعد بالنقود ، تخصصت فيما نسميه الائتمان . فالواقع أن كل عملية من عمليات

---

[1] Cf. Jeoffrey Crowther - « An Outline of Money. » London 1948, pp. 22-26.

التبادل إنما تعنى قيام كل متعامل بتقديم شىء ما فى مقابل ما يأخذ. فهذا هو معنى التبادل، وقد يكون وفاء المتعاملين بالتزاماتهم معاً فى نفس الوقت، فيكون هذا تعاملا فوريا، وقد يكون الوفاء بالتزاماتهم فى أزمان متفاوتة، وهذا هو التعامل الائتمانى. ففيه يوجد إلى جانب السلع المعطاة والنقود المدفوعة عنصر ثالث هو الزمن، هو الأجل. ومن هنا كان الائتمان عبارة عن عملية انتظار، عملية ثقة يعبر فيها الدائن بانتظاره عن ثقته فى المدين وذلك بأن يمنحه أجلا للدفع. فالائتمان على هذا الأساس هو الوعد بدفع النقود فى تاريخ لاحق. الائتمان كما نفضل أن نعرفه هو تأجيل الدفع، هو السماح بالوفاء المؤجل أو الدفع الآجل.

فكيف نشأت بيوت هذا الائتمان فى مصر ؟ كيف ظهرت البنوك وتطورت أعمالها ؟ وكيف وصلت إلى النظام المصرفى الحالى ؟

معالم التطور المصرفى :

عرفت مصر البنوك الحديثة منذ منتصف القرن التاسع عشر [١]. فقد تأسس أول بنك وهو البنك المصرى (بنك أوف إيجبت) فى سنة ١٨٥٦ [٢]. وكانت جميع البنوك الأولى بنوكا أجنبية، وعلى الأصح فروعا لبنوك أجنبية تأسست لغرض أصلى هو اقراض الحكومة الغارقة فى الديون والاشراف على إدارة هذه القروض [٣]. فلم يكن الغرض من تأسيس هذه البنوك هو القيام بالأعمال المصرفية المعروفة، وإنما جاءت هذه البنوك فى ركاب الأموال الأجنبية، جاءت للتوسط بين الرأسماليين الأجانب والخديو بغرض تلبية مطالبه من القروض وللاشراف على شروط تنفيذها. وهكذا تأسس بنك

(١) ومن قبل كانت العمليات الائتمانية تقتصر على أعمال الصرافة والقروض المباشرة للاستهلاك. وكانت تجارة رابحة اشتغل بها الأجانب وبرع فيها اليونانيون واليهود من أهل البلاد.

(٢) كان مركز البنك الرئيسى فى لندن، ومكتبه العام فى الاسكندرية مع فرع فى القاهرة. وكان الغرض من انشائه هو العمل على رواج التجارة بين مصر وبريطانيا. ولكن كانت معاملاته مع الحكومة كبيرة لشرائه أذونات الخزانة التى كانت تصدر بوفرة. وقد أفلس البنك فى سنة ١٩١١.

(٣) انظر حسين فهمى — اصلاح البنك الأهلى المصرى، الاسكندية ١٩٤٧، ص ٥٧.

American Univ. in Cairo Library
AUC - LIBRARY

الأنجلو اجبشيان فى سنة ١٨٦٤ والبنك العثمانى فى سنة ١٨٦٧ ، والبنك الكونتوار الأهلى للخصم الباريسى فى سنة ١٨٦٩ ،وافتتح الكريدى ليونيه فرعه فى سنة ١٨٧٤ [١] . فلما أصبح للبلاد نظام قضائى حديث أعترف بمشروعية سعر الفائدة [٢]. تدفقت الأموال على مصر ، ونشأت البنوك المختلفة بفكرة مساعدة الرأسماليين الأجانب أصحاب الديون على الحكومة، ومساعدة التجار الأجانب على تمويل عملياتهم الخارجية ، مع محاولة السيطرة على انتاج البلاد ، على الملكية الزراعية لا مساعدة الملاك [٣] . وكان أول بنك تأسس لملاك الأراضى هو البنك العقارى المصرى الذى تكون فى سنة ١٨٨٠ برأس مال قدمته السوق الفرنسية والكريدى ليونيه لاقراض كبار المزارعين لاصغارهم. ثم تبعته بنوك كثيرة تخصصت فى أعمال الائتمان التجارى والعقارى والزراعى . فأسس الأيطاليون بنكهم (كاساتوديسكونتو) فى سنة ١٨٨٧ واليونانيون (بنك أثينا) فى سنة ١٨٩٥ ، وتأسس البنك الأهلى فى سنة ١٨٩٨ ، وتبعه البنك الزراعى المصرى بأربع سنوات . وكان تأسيس البنكين الأخيرين بأموال انجليزية .

ومعنى هذا أن البنوك التى تأسست فى النصف الثانى من القرن الماضى كانت كلها أجنبية ، قد جاءت من الخارج لتحقيق أغراض يهتم بها رأس

(١) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨ — ١٩٤٨ — الكتاب التذكارى ،ص ١٦ .
وقد ادمج البنك الانجليزى المصرى مع بنوك أخرى فى سنة ١٩٢٥ ليكون « بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج » .

(٢) كان القضاة الشرعيون هم المختصين بالفصل فى المنازعات المدنية قبل انشاء المحاكم الأهلية وتنظيم المحاكم المختلطة . وغنى عن كل بيان أن القضاة الشرعيون كانوا لا يحكمون لصالح الدائنين . وأنشئت المحاكم المختلطة فى سنة ١٨٧٦ ، فطبقت أحكام القوانين المدنية الأوربية ، ومنها أحكام نزع ملكية المدين المعسر .

(٣) وفى ذلك يقول أحد الكتاب « نحن نعرف عن ثقة هو اللورد دوفرين أن الأموال المدونة فى سجلات الرهن قد زادت فيما بين سنتى ١٨٧٦ و ١٨٨٢ من ٥٠٠٠٠٠ جنيه الى ٧ مليون ، منها ٥ مليون جنيه خاصة بالفلاحين ، هذا عداما عليهم من الديون للمرابين فى الأرياف والتى يقدرها دوفرين فيما بين ثلاثة ملايين واربعة ملايين جنيه » .
انظر تيودور روزستين ــ تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده . تعريب على احمد شكرى — ١٩٢٧ ص ٢٠٨ .

المال الأجنبي. فهى حينما تعمل كوسيط بين الدائنين والحكومة المدينة تعمل كصندوق للدين، يجمع الفوائد والأقساط، ويشرف على الحكومة وقد برز فى ذلك العمل البنك المصرى والكريدى ليونيه. فلما انتهت هذه المهمة عندما تأسس صندوق الدين وانتهت فترة الاقتراض، اتجه هذا الفريق من البنوك إما إلى تصفية أعماله، وإما إلى الأعمال المصرفية العادية[1] ولم تلبث بنوك أخرى أن تأسست. وكان أهمها البنك اليونانى فى سنة ١٩٠٦ وبنك ايونيان سنة ١٩٠٧. وفى سنة ١٩١١ أنشىء بنك بلجيكى هو الذى صار فيما بعد « البنك البلجيكى والدولى فى مصر ». وهكذا صارت فى مصر بنوك فرنسية وانجليزية وإيطالية وبلجيكية ويونانية تربط بين مصر وبلادها. وهذه البنوك حينما تتخصص فى تمويل التجارة الخارجية لمواطنيها تعمل كبنوك للتجارة الخارجية تتعامل فى القروض القصيرة الأجل[2] لغرض تسهيل التجارة بين مصر والبلد الذى ينتمى إليه البنك منها. ولذلك احتفظت كل جالية تجارية ببنكها الخاص وكثر عدد البنوك وزاد تنافسها على تمويل التجارة الخارجية وأدى تنافسها فيما بينها إلى هبوط سعر الفائدة إلى مستواه فى الأسواق الخارجية. كما كانت هذه البنوك جميعاً ولا بنك مركزياً بينها. فقد نشأ البنك الأهلى كبنك للاصدار والودائع. وهكذا اعتمدت البنوك على نفسها، واحتفظت باحتياطياتها فى الخارج حيث كانت تتم إعادة خصم أوراقها التجارية.

وخلاصة القول أن البنوك نشأت فى مصر بنوكا أجنبية ومتخصصة منذ البداية. فلم تقم فى مصر وهى البلد الزراعى بنوك زراعية تحيط بها المخاطر[3]

---

(١) زكى شافعى — مقدمة فى النقود والبنوك، المرجع السابق ١٢٩.

(٢) وكان لارتفاع سعر الفائدة على نحو غير محدود أثره فى ترحيب هذه البنوك باقراض عملائها، خاصة وقد كانت الفائدة على الودائع الحقيقية قليلة، نظراً لاحجام بعض المودعين عن طلب الفائدة.

(٣) لم يعش البنك الزراعى المصرى الذى تأسس فى سنة ١٩٠٢ طويلا، فقد أدى اصدار قانون الخمسة الأفدنة الى وقف أعماله. انظر

M.A. Rifaat - "The Monetary System of Egypt". London, 1935, p. 89.

وإنما قامت البنوك العقارية وبنوك التجارة الخارجية فحسب. صحيح أن هذا التخصص الذى حدث لم يكن مرعياً على أصول السياسة المصرفية ، ولكنه كان نتيجة للاعتبارات التاريخية التى أحاطت بنشأة هذه البنوك ، فقد كانت البنوك تقوم بعمليات مصرفية متنوعة ، ولكنها كانت أبعد ما تكون عن البنوك التجارية بالمعنى الصحيح . وكانت مصر منذ الاحتلال البريطانى حتى بداية القرن الحالى تجتذب المزيد من الأموال الأجنبية ، التى سرعان ماأحدثت أزمة ١٩٠٧، وأخذت بعض البنوك تصفى أعمالها. وساءت أحوالها بالركود العام سنة ١٩١١. وانماشاهدت هذه الفترة قيام عدد من البنوك العقارية نتيجة لإقبال ملاك الأراضى على الاقتراض لتسوية ديونهم. فلما قامت الحرب العالمية الأولى انحصرت أهمية البنوك الأجنبية القائمة بتمويل التجارة الخارجية . ونشط أصحاب الأراضى لتسديد الديون على أراضيهم للبنوك العقارية. وخرجت مصر من الحرب الأولى وقد تجمعت رءوس الأموال فى أيدى كثير من المصريين ، فكونوا بنك مصر سنة ١٩٢٠ بوصفه بنك ودائع وخصم غير متخصص يهتم بتشجيع الصناعة المحلية . وتطورت الظروف الاقتصادية فصارت البنوك أكثر اتصالا بالسوق المحلى والاقتصاد القومى الذى اطرد نموه وبخاصة بعد وضع التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠ [1] . فاتخذت البنوك الأجنبية صفة بنوك الودائع ، وصفة البنوك التجارية التى تمارس مختلف عمليات الائتمان القصير . وفى هذه الأثناء كانت الزراعة لا تزال تعانى من نقص الائتمان فأنشأت الحكومة البنك الزراعى لها . وقامت الحرب العالمية الثانية وانتهت والبنوك فى مصر قسمان واضحان : قسم يتخصص فى أعمال الائتمان الطويل والمتوسط والقصير الأجل ، وقسم غير متخصص لأعمال الائتمان القصير الأجل . وكان للحرب تأثير كبير على النظام المصرفى فى مصر ، فانتعشت البنوك العاملة ، ونشأت بنوك جديدة برأسمال مصرى ،

(١) يضع بعض الكتاب مبادىء عامة للبنوك التجارية فى مقدمتها (أن تتكامل والبلد الذى توجد فيه) .

Cf. Fernand Boudhuin - "Crédit et banque" Paris. 1945, p. 177.

كالبنك الصناعى ، ومصرى عربى كبنك الأمة العربية . واستكمل النظام حلقاته فى سنة ١٩٥١ بتحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى مسئول عن سياسة النقد والائتمان والصرف فى البلاد .

تلك هى أهم معالم التطور فى نظامنا المصرفى . وتتبين منها أن هذا النظام ينقسم إلى بنوك متخصصة وبنوك غير متخصصة وبنك مركزى . ولا يعنينا فى هذا التقسيم أن يكون موضع البنك فى سوق المال أو سوق النقد ، وإن كنا نعتبر البنوك التجارية وحدها ممثلة للسوق النقدى بمعناه الصحيح . فهذا السوق كما نعلم يركز العرض والطلب على الأموال لأجل قصير ، ويتعامل فى الأوراق القريبة من النقود ذات السيولة الكبيرة ، فهو سوق الادخار . ومؤسساته هى بيوت التوفير ، وبيوت القبول ، وبنوك التجارة الخارجية ، والبنوك التجارية أو بنوك الودائع . ولا توجد فى مصر بيوت متخصصة للتوفير وإنما هناك صندوق توفير البريد الحكومى ، ولا بيوت متخصصة للقبول أو التجارة الخارجية ، وإنما تقوم بهذه العمليات البنوك التجارية نفسها . فسوق النقد فى مصر إنما تتمثل حقاً فى البنوك التجارية . أما البنوك المتخصصة فمنها ما يدخل فيما يسمى سوق المال ومنها ما يوجد على هامشه . وسوق المال كما نعلم يركز العرض والطلب على الأموال لأجل طويل ، ويتعامل فى الأوراق المالية ذات الربح الكبير ، فهو سوق الاستثمار . ومؤسساته عديدة هى بنوك الاستثمار ، وبنوك الأعمال ، والبنوك العقارية ، والبورصات ، وشركات التأمين (X) . وعلى هامشه توجد البنوك الزراعية والصناعية التى يمكن أن تقوم بعمليات لأجل قصير أو متوسط . وليس فى مصر بنوك استثمار ، ولا بنوك أعمال بالمعنى الصحيح ، وإن قامت البنوك التجارية بوظائفهما .

(X) توجد فى مصر ٨٦ شركة مسجلة للتأمين منها ٤٢ شركة بريطانية ، ١٣ فرنسية ، ٧ أمريكية ، ٤ كندية ، ٤ سويسرية ، ٨ مصرية . وللشركات الأجنبية بالتالى أغلبية واضحة فى عمليات التأمين .

البنوك المتخصصة :

هذه البنوك المتخصصة تطلب الأموال وتعرضها لآجال متفاوتة ، قصيرة ومتوسطة وطويلة ، ومنها مالا يقدم إلا القروض الطويلة الأجل كالبنك العقارى المصرى ، وهى بنوك تخصصت أعمال كل منها فى عمليات معينة ، وقد يتضمن نظام البنك حظراً صريحاً عن مباشرة غيرها من العمليات . والبنوك التى تدرسها هنا هى بنوك الائتمان العقارى والائتمان الزراعى والائتمان الصناعى .

أولا : البنوك العقارية :

تقوم البنوك العقارية بعمليات الائتمان العقارى ، التى تسهل الحصول على الملكية العقارية أو تحسينها . والائتمان الذى تمنحه يكون طويل الأجل ، بضمان العقارات . مرتفع الفائدة ، وتحصل البنوك العقارية على أموالها عن طريق اصدار سندات عقارية مضمونة بمجموع الرهون العقارية .

وبذلك تعتبر البنوك العقارية فى واقع الأمر وسطاء بين الرأسماليين أصحاب السندات وبين ملاك الأراضى المقترضين . وتتولى عمليات الائتمان العقارى فى مصر بنوك أهمها البنك العقارى المصرى والبنك العقارى الزراعى المصرى .

والبنك العقارى المصرى هو أهم هذه البنوك جميعاً . وقد أنشىء فى عام ١٨٨٠ على شكل شركة مساهمة بأموال فرنسية بغرض تشجيع الحصول على العقارات وتحسينها . وأغلب قروض هذا البنك طويلة الأجل لمدة تتراوح بين ١٠ و ٥٠ سنة وهى مضمونة برهن . وتصل قيمة القرض الممنوح الى ٦٠٪ من قيمة العقار على الأكثر غير أنه لا يقرض عملا سوى كبار الملاك[1] . وقد أتيح للبنك العقارى أن يسيطر على مساحة كبيرة

---

(١) عبد الحكيم الرفاعى — الاقتصاد السياسى ، الجزء الاول ، ١٩٣٦ . ص ٧٧٩ .

من أراضى مصر، نتيجة لاتساع قروضه، وتوصل بذلك الى امتلاك بعضها[١]. غير أن قيام الحرب العالميـــة الأخيرة وزيادة الدخول النقدية ووفرة رءوس الأموال فى مصر قد جعل قروض البنك تتضاءل من ١٣ر١٥٥ الف جنيه فى سنه ١٩٣٩ الى ٦٠٥٣ الف جنيه فى سنة ١٩٤٦[٢]. وأدى هذا الى أن اتجه البنك الى توظيف أمواله فى عمل جديد فاشترك بمبلغ ٤٥٠ الف جنيه فى شركة تأسست للانشاءات الحديثة باسم شركة الشمس، ورأس مالها ١ر٥ مليون جنيه. ولا بد أن اعمال البنك قد تأثرت بقانون الاصلاح الزراعى، نتيجة لاستيلاء الحكومة على ما زاد عن الحد المعين من أراضى الأفراد، وقد تكون هذه الأراضى مرهونة لدى البنك، ونتيجة ايضاً لانخفاض أثمان الأطيان بدرجة محسوسة.

أما البنك العقارى الزراعى المصرى فقد أنشأته الحكومة فى سنة ١٩٣٢ للمساهمة فى حل مشكلة القروض العقارية. وقد أحيل اليه جانب كبير من الديون الخاصة بالبنوك العقارية وكان البنك عندئذ فرعا لبنك التسليف الزراعى ثم استقل بنفسه فى عام ١٩٣٥. وتقدمت الحكومة بالأموال اللازمة له أخذتها من الاحتياطى المالى للدولة. ولا يعطى البنك سلفيات عقارية لغير صغار الملاك وهم أصحاب الأراضى الزراعية الذين يدفعون ضريبة عن أطيانهم لا تتجاوز ٥٠ جنيها وبشرط الا يتجاوز الحد الأقصى للسلفة ١٢٠٠ جنيها. وانما يجوز فتح قروض لمن يدفعون ضريبة أكبر اذا كانت المنطقة الموجودة بها أراضيهم لا تمكنهم من الحصول على أى سلفة وعندئذ يجوز أن يصل الحد الأقصى للسلفة الى ٢٤٠٠ جنيها. ويمنح البنك قروض لمدة أقصاها ٢٠ عاما ولا يزيد ما يسلف عن الفدان الواحد

(١) يبدى بعض الكتاب شكا فى أن تكون البنوك العقارية فى مصر قد أدت خدمات تذكر للاقتصاد القومى الزراعى، « اذ كان يغلب أن يقترض منها كبار الملاك لأغراض استهلاكية أو بقصد المضاربة على القطن ». انظر فوزى منصور — دروس فى مادة الاقتصاد السياسى لطلبة السنة الثانية بكلية الحقوق فى جامعة الاسكندرية ١٩٥٤/٥٣ ص ٣٠.

(2) Crédit Foncier Egyptien - « Exercice 1946 » ganvier 1947.

على ٧٠ جنيها، على أن يكون الغرض من القرض هو استغلال أو اصلاح الأراضى لا الحصول عليها. وهذا فرق أول بين قروض هذا البنك وقروض البنك العقارى. وفرق آخر بينهما أن البنك العقارى الزراعى لا يقدم قروضه الا لأصحاب الأراضى الزراعية[1]، أما البنك العقارى فيقدمها لأصحاب العقارات فى المدن والريف.

ثانياً: البنوك الزراعية:

الغرض من البنوك الزراعية هو توفير الأموال اللازمة للنفقات الجارية التى تتطلبها الزراعة، كأثمان البذور ونفقات الحصاد وأثمان المواشى والآلات الزراعية، أى أن غرضها هو اقراض المزارعين انتظاراً لبيع المحصول بسعر موافق عندما تتحسن السوق[2]. فهو فى العادة اقراض قصير الأجل، تكون مدته غالبا سنة زراعية أو أكثر بقليل، يقوم على ضمان منقول، فيقدم المقترض المحصول أو الأدوات الزراعية ضمانا للقرض والفكرة هنا هى تخليص الزراع من قبضة المرابين المنتشرين فى الريف عند الزرع ومن قبضة المضاربين عند الحصاد. فالزراع وبخاصة فى البلاد ذات المحصول الواحد يتلقون دخولهم مرة واحدة فى السنة، وفى انتظار

(١) كانت عمليات البنك العقارى الزراعى المصرى تسير فى سبيل التدهور. ففى عام ١٩٥٠، كانت جملة قروضه ٥٨٫٨٣٩ جنيها. «وانتهز البنك فرصة ركود عملية الاقراض على الاطيان الزراعية فعمل على التخلص من التزاماته قبل الغير، وتخلص من الأطيان التى رسا عليه مزادها فلم يبق منها سوى ٧٢ فداناً، وكانت تبلغ حوالى عشرة آلاف فدان». بيان وزير المالية عن الحالة المالية والاقتصادية فى مجلس النواب والشيوخ. القاهرة ١٩٥١/٦/٤.
«كما كان الاقراض على الأراضى الزراعية محدوداً خلال عام ١٩٥١ نظراً لحالة الرواج. ثم أخذت حركة الاقراض تزداد باطراد نظراً لتغير الظروف. وبلغت جملة القروض التى منحها البنك أثناء ١٩٥١ مبلغ ٤٥٫٣٠٠ جنيه. وقد قرر البنك توظيف مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه فى شراء سندات قرض وطنى ٣ ونصف ٪» عن الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢/٥١، ص ٢٣٠. ومع ذلك فقد نشط الائتمان العقارى خلال عام ١٩٥٢، ومنح البنك قروضاً بلغت جملتها ١٨٢٫١٠٥ جنيها.

(٢) زكى عبد المتعال — أصول الاقتصاد السياسى. القاهرة ١٩٣٧ ص ٨٧٧.

بيع المحصول يحتاجون للأموال لادارة الاستغلال الزراعى ومن ثم يلجئون للاقتراض [١].

والبنك الذى يقوم بهذه المهمه هو بنك التسليف الزراعى والتعاونى. وهذا البنك لم يتأسس الا أخيراً فى عام ١٩٣١. أما قبل ذلك التاريخ فقد كان الائتمان الزراعى غير مستقر. فمنذ أواخر القرن الماضى والمزارعون يطالبون بحمايتهم من المرابين والمضاربين وسيطرة البنوك، حين كان تجار القطن ومصدروه الاغنياء وحدهم عملاء البنوك(*). ولقد حاولت الحكومة مساعدة صغار الزراع، وقدمت لهم القروض مباشرة ابتداء من سنة ١٨٩٦. ثم تولى البنك الأهلى عن الحكومة هذه المهمة لمدة أربع سنوات. وأخيراً تأسس البنك الزراعى المصرى فى سنة ١٩٠٢ برعاية الحكومة والبنك الاهلى. بغرض « تقديم السلف لصغار الزراع ». غير أن أزمة ١٩٠٧ ثم كساد ١٩١١ قد حملا الحكومة على اصدار قانون الخمسة الافدنة لحماية صغار الملاك، فزادت البنوك ابتعاداً عن اقراض المزارعين، ووضع ذلك حداً لجهود البنك الزراعى [٢] واستمرت الدولة على سياسة معونة المزارعين، ولكنها

---

(١) ونضرب المثل هنا بزراعة القطن. فالأرض تجهز للزراعة فى شهر نوفمبر، إما بتركها بغير زرع معرضة لأشعة الشمس، وإما بزراعتها ما يسمى ببرسيم (القلب)، وبعد ثلاثة أشهر تحرث الأرض ببرسيمها ويسمى برسيم التحريش. وتستمر عمليات الزراعة حتى ينضج المحصول، ثم يجمع فى شهرى أغسطس وسبتمبر حسب التبكير أو التأخير فى الزرع وتبعاً لمناطق شمال الدلتا وجنوبها ونشاط اهلها. وتستغرق هذه العمليات جميعاً ثمانية أشهر تقريباً. ثم يعرض القطن للتسويق والحلج. وكثيراً ما يعرض الزارع قطنه فى فترة زراعته على تجار القطن فى الداخل، إما بغرض الحصول على نفقات الزراعة وإما لضمان الأسعار المعاصرة لوقت الزراعة.

انظر احمد مرسى خليفه — تجارة القطن فى الداخل. نوفمبر ١٩٥٢ ص ٧ و ١٠.

(*) كان زراع قصب السكر يحصلون على سلف من شركة السكر. وكان زراع القطن أحياناً يحصلون على الائتمان من التجار أو من فروع بيوت التصدير. واذ كان هؤلاء التجار يقترضون بدورهم من البنوك، فقد كان سعر الفائدة مرتفعاً. هذا بينما كان أغلب الائتمان يقدمه المرابون فى القرى. مستأدين فائدة تصل إلى ٣٠ أو ٤٠ ٪ أحياناً أنظر

Charles Issawi — "Egypt at Mid-Century." London 1954, p. 221.

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى. المجلد الأول، العدد الثانى ص ٨٤.

رأت فى النهاية ضرورة تأسيس بنك لهذا الغرض، هو بنك التسليف الزراعى المصرى فأسسته فى ١٩٣١، برأسمال قدره مليون جنيه. اشتركت الحكومة بنصفه واشتركت البنوك بالنصف الآخر. وضمنت لها الحكومة ربحا قدره ٥٪ من القيمة الاسمية كما تعهدت بتقديم القروض للبنك، وأوقفت تطبيق قانون خمسة الافدنة بالنسبة لأعماله [1] وكان التعجيل بانشاء هذا البنك راجعا فى الواقع الى ازدياد حدة الكساد العالمى الذى تلا انهيار الأسعار فى سنة ١٩٢٩ فى الولايات المتحدة واستفحل فى مصر. وكان البنك فى البداية يقصر تعامله على المزارعين الذين يملكون ٤٠ فدانا أو أقل، ثم رفع الحد الأقصى الى ٩٠ فدانا. وفى سنة ١٩٣٧ انخفض سعر القطن وأحجمت البنوك التجارية عن التوسع فى الاقراض فرفع البنك حده الأقصى الى ٢٠٠ فدانا. ولقد نما البنك سريعا. فكان له فى سنة ١٩٤٠ أزيد من ١٠٠ فرعا وحوالى ١٠٠٠ شونة موزعة فى أنحاء البلاد. واعتمدت عليه الحكومة خلال الحرب فى جمع المحاصيل وتوزيع السماد.

وقد جرت العادة على أن يكون بنك التسليف الزراعى بنكا مركزيا للجمعيات التعاونية الزراعية يحتفظ بودائعها ويتولى عن طريقها توزيع الائتمان على المزارعين. فهو لذلك لا يمنح قروضه للزراع مباشرة. ولهذا عدل عن فكرة انشاء بنك تعاونى مستقل وحول بنك التسليف الزراعى فى سنة ١٩٤٩، طبقاً للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٨، الى بنك تسليف زراعى تعاونى، وزيد رأسماله بمقدار نصف مليون جنيه، ساهمت فيه الحكومة والجمعيات التعاونية مناصفة، واصبح يؤدى جميع العمليات المصرفية لجميع التعاونيات، ومنها قبول الودائع وتقديم السلف لأجل قصير ومتوسط

(1) M. A. Rifaat — "The Monetary System of Egypt," op., cit., p. 157.

وطويل تحقيقاً لأغراض هذه الجمعيات (٠) . وعلى هذا تتحدد عملياته على النحو الآتى .

١ — يقصر البنك تعامله على الزراع سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين لعمليات صغيرة ترفضها البنوك التجارية فبلغت قروضه لصغار الزراع ٧٣ ٪ من مجموع قروضه فى سنة ١٩٥٢. (١)

٢ — يمنح البنك نسبة من القيمة السوقية للمحاصيل تتراوح بين ٨٠ ، ٩٠ ٪ وهى نسبة تزيد عما تمنحه البنوك التجارية وإنما لاتزيد السلفة الممنوحة على المحاصيل عن ٢٠ جنيها للمحصول الواحد (٢).

٣ — يقدم البنك سلفياته لمدد تتراوح بين ١٤ شهراً و١٠ سنوات ، وإن كانت سلفياته بصفة أساسية قصيرة ومتوسطة الأجل .

وهكذا يبدو البنك مفيداً للزراع . إذ يتلقون قروضهم كلما احتاجوا بفائدة مخفضة . غير أن هذه المزية كثيراً ما يقضى عليها أن الزارع يحصل فى العادة على الأموال اللازمة لدفع قسط السلفة عن طريق المرابين المباشرين ، بفائدة ربوية تتراوح على حسب تقدير أخير بين ٣٦، ٦٠ ٪ .

ثالثا : البنوك الصناعية

هذه البنوك الصناعية هى مؤسسات مالية يتجه همها إلى انشاء مؤسسات صناعية أو توسيع الموجود منها بقروض تمنح لآجال طويلة . ولا تقف مهمة هذه البنوك عند تشجيع أعمال انشاء وتنمية الصناعات . بل تمتد إلى قيامها نفسها بأعمال التوصية الصناعية ، فهى تؤدى بذلك وظائف بنوك الأعمال .

---

(٠) ييسر البنك عمليات التسليف للجمعيات التعاونية على القطن ، إذ يدفع ٩٠ ٪ من ثمنه فى يوم تسليمه إلى شونة البنك أو المحلج الذى تختاره الجمعية ، ثم يقوم بدفع ٥ ٪ أخرى من ثمنه بعد اسبوعين من استلام المحلج للقطن .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد الخامس العدد الرابع ، الاقراض الزراعى فى مصر ، ص ٢٨٤ .

(2) L'Egypte — "Mémento économique." Institut National de la Statistique et des Études Economiques. Paris 1950, p. 55.

ولم يكن فى مصر أى بنك متخصص لهذه العمليات. وامتنعت البنوك التجارية عن تزويد صغار أصحاب الصناعات بالقروض بحجة المحافظة على سيولة أصولها. وفى سنة ١٩٢٣ تقرر أن يقوم بنك مصر بتقديم السلف من أموال أعدتها الحكومة لهذا الغرض، ولكنه تبين أن الاقراض اقتصر على أصحاب الصناعات من الملاك العقاريين، وعلى تقديم القروض للصناعات الصغيرة دون المتوسطة والكبيرة، وأنه عجز عن تشجيع الصناعات الجديدة[1]. ففكرت الحكومة فى ١٩٣٦ فى انشاء بنك للتسليف الصناعى. وفى خلال الحرب الماضية تمت اعادة أغلب القروض التى كانت منحت، وبرز التفكير فى انشاء البنك عقب الحرب، فتأسس فى سنة ١٩٤٧ برأسمال لا تمتلك الحكومة سوى ٥١ ٪ منه، وقد ضمنت الحكومة لأسهم البنك أرباحا لا تقل عن ٣٫٥ ٪ من قيمة الاسهم الاسمية، وأبيح للبنك أن يصدر سندات لا تتجاوز قيمتها خمسة أمثال رأس ماله المدفوع. وتحددت مهمته على النحو التالى:

١ — الاشتراك فى انشاء وتدعيم الصناعة.
٢ — تقديم السلف بضمان عينى أو شخصى.
٣ — معاونة خريجى المدارس الصناعية.
٤ — توظيف الفائض من أمواله فى شراء أسهم وسندات صناعية.

ولا يزال هذا البنك عاجزا عن أداء مهمة[2]. ووجه النقد العنيف إلى نظامه الذى جعل السلف قليلة. فرأسماله قليل هو مليون ونصف جنيه. ولم يحدث أن اصدر البنك سندات ما. وشروط منح القروض لا تشجع. إذ يتطلب البنك ضمانا عقاريا أو مصرفيا. وقد يصل سعر الفائدة عنها إلى ٦ ٪.

---

(١) زكى عبد المتعال — أصول الاقتصاد السياسى. المرجع السابق ص ٨٦٠.

(٢) يقول مدير البنك الصناعى فى تقريره السنوى بتاريخ ٣١ مارس ١٩٥٢ «تحتاج المشروعات الكبرى إلى رءوس أموال كثيرة وكفايات فنية لا يتيسر لغير شركات المساهمة الحصول عليها. ومع ذلك فلم يؤسس خلال العام الماضى إلا شركتان صناعيتان مساهمتان فقط رأس مالهما ٤٤٦ الف جنيه».

وأغلب قروضه لأجل قصير ومتوسط [1] . وقد يكون لاشتراك رأس المال الخاص فيه أثر فى تحديد أعماله ، فلم يقرض سوى المشروعات الكبيرة ، ولم يشارك فى إنشاء سوى مشروعات كبيرة .

هذه هى مجموعة البنوك المتخصصة فى مصر . من بنوك عقارية وزراعية وصناعية تمنح ائتمانا متفاوت الآجال . وهى مجموعة تتميز بخصائص هامة يجب ابرازها الآن فى نهاية دراستها ، وهى :

اولا — ان أهم هذه البنوك تتعلق عملياته بالأراضى ، سواء فى الريف أو المدن ، بينما لم ينشأ بنك متخصص للصناعة إلا أخيرا .

ثانيا — ان أغلب البنوك المتخصصة العقارية والزراعية والصناعية لم تتأسس إلا بفضل مبادرة الحكومة ورأس مالها . فهذا هو شأن البنك العقارى الزراعى وبنك التسليف الزراعى التعاونى والبنك الصناعى . وتتوخى الحكومة فى ادارة هذه البنوك أغراضا لا تكون دائما الربح المباشر .

ثالثا — ان استقرار حق الملكية العقارية وحماية صغار الملاك وكثرة تدخل الحكومات لإرغام البنوك على التسويات العقارية قد أدى فى النهاية

---

(١) بلغت الاعتمادات والسلف التى أمد بها البنك الصناعة خلال عام ١٩٥١ رقم ٣٢٤ر٩٧٨ جنيها . وارتفعت فى العام التالى إلى ٦٢ ٠٠٤ر١ جنيها موزعة بحسب آجال الائتمان كما يلى :

	سنة ١٩٥١	سنة ١٩٥٢
سلف طويلة الأجل	٣٤٠١٢	٣٢٢١٠
سلف متوسطة الأجل	٥٦٤٧١٢	٦٢٣٦٣٦
سلف قصيرة الأجل	١٦٥٣٣٠	١٦٥٣٥٠
سلف صناعية لفتح اعتماد	١٧٤٦٧٠	١٨٠٢٦٦
سلف تحت التصرف	٣٩٦٠٠	٢٦٠٠

الى حصر أعمال البنوك العقارية الخاصة [١] وتضاؤل رأس المال المستغل فى الرهن العقارى [٢] .

رابعا — ان أغلب البنوك المتخصصة مؤسسات ائتمان حكومية ، تقدم ائتمانها لآجال متفاوتة . وهو ائتمان يخضع كله لسياسة الحكومة ، لا عن طريق غير مباشر فحسب بوصفها المشرفة على الائتمان فى الجماعة ، وانما عن طريق مباشر بوصفها صاحبة الأمر فى مؤسسات الائتمان المتخصصة . وهذا كله مما يسهل على الحكومة ، ومعها البنك المركزى ، مهمة توجيه الائتمان فى مصر .

البنوك التجارية :

البنوك التجارية أو بنوك الودائع هى بنوك غير متخصصة وقد كانت هذه البنوك فى الأصل مؤسسات تعطى الحق لعملائها فى سحب الشيكات على حسابات لهم فيها ، بغض النظر عن مصدرها . والواقع أن البنوك التجارية هى مؤسسات تتعامل فى الودائع ، تتلقاها وتخلقها ، وتمنح ائتمانها لأجل قصير . ثم اتسعت عملياتها فاتجهت بأموالها تزود الصناعة بالائتمان الطويل الأجل . ولذلك يمكن أن نصف البنوك التجارية بأنها مستودع الادخار وبغية المستثمرين . كل ما هنالك أنها تتميز عن غيرها من البنوك فى السوق النقدى بأنها تتعامل فى الودائع . ففكرة الودائع هى اذن الفكرة الأساسية

---

(١) فاتجه البنك العقارى إلى اعمال البناء ، ووضع البنك العقارى الزراعى تسهيلات عدة لمدينيه كإجابة طلبات التجزئة التى تقدم له من الشركات فى الدين . وتفكر الحكومة فى توسيع عملياته حتى تشمل التسليف على العقارات غير الأراضى الزراعية . وأخذ بنك الأراضى المصرى يوظف أمواله فى شراء سنداته من السوق . وشراء الأوراق المالية .

(٢) وتدل الاحصائيات على أن الرقم القياسى لرأس مال الشركات والبنوك العقارية المستغل فى الرهن العقارى قد انخفض من ١٠٠ فى سنة ١٩١٣ إلى ٧٠ فى سنة ١٩٢٢ وإلى ٤١ فى سنة ١٩٤١ ثم إلى ٣٧ فى سنة ١٩٤٥ وإلى أقل من ذلك فى نهاية سنة ١٩٤٧ . انظر محمود أحمد الشافعى — تثمير رءوس الأموال فى مصر — بحوث وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الزراعى الأول . القاهرة مارس ١٩٥٢ ، ص ٢٩ .

التى لا تزال تميز البنك التجارى . ومن هذا يمكن أن يعرف بأنه مؤسسة تمنح لعملائها حق سحب الشيكات على ودائعهم فيها بغض النظر عن مصدر هذه الودائع . وأيا كان تعريف البنك التجارى ، فالمسلم به أنه يمنح الائتمان لأجل قصير ، وأن عملياته تنحصر أساسا فى ثلاثة هى : قبول الودائع ، ومنح القروض ، وخصم الأوراق التجارية وأذون الخزانة .

والبنوك التجارية كثيرة فى مصر ، بلغ عدد المسجل منها لدى البنك الأهلى ٢٤ بنكا ، منها ١٢ شركة مساهمة مصرية ، وهناك ١١ شركة أجنبية (٣ بريطانية ، ٢ لكل من فرنسا واليونان وتركيا وفلسطين) وبنك واحد يتخذ صورة شركة التضامن[1] . وكانت هناك بنوك المانية ويابانية وايطالية ، أصابتها الحرب بالتوقف . وقد ذكرنا من قبل أن البنوك الأجنبية انما تعتبر فروعا لبنوك مراكزها الرئيسية فى الخارج . وأهم البنوك التجارية بنك مصر وقد تأسس فى سنة ١٩٢٠ ، وبنك باركليز وتأسس سنة ١٨٣٦ وأعيد تأسيسه بمقتضى قانون ١٩٢٥ ، والبنك العثمانى وتأسس فى ١٨٦٣ ، والبنك البلجيكى والدولى فى مصر وقد تأسس فى يناير ١٩٢٩ محل فروع البنك البلجيكى للخارج فى القاهرة واسكندرية وكان قد بدأ فى مصر سنة ١٩١٢ واتخذ فى العام التالى صفته كبنك تابع للشركة العامة البلجيكية ، والبنك التجارى المصرى وقد تأسس فى عام ١٩٢٠ ويشارك البنك الأهلى هذه البنوك فى بعض عملياتها .

وكانت البنوك الأجنبية منذ نشأتها أميل الى التخصص . فقد علمنا أنها نشأت بوصفها بنوكا لتمويل التجارة الخارجية أكثر منها بنوكا للودائع بالمعنى الصحيح . وكانت هذه البنوك تقوم فعلا بتمويل محصول القطن . فتركز عملياتها فى شهور خمسة من سبتمبر إلى يناير . ثم تحول بعدها هذه الأموال إلى مراكزها الرئيسية فى الخارج لتعيد توظيفها . ومعنى هذا أن رءوس

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد الخامس . العدد الأول ، البنوك التجارية فى مصر ، ص ٢٥ .

أموالها كانت تتأثر بالاقتصاد القومى أقل من تأثرها بالظروف الدولية . ولذلك اتجهت هذه البنوك إلى توظيف أموالها فى الأوراق المالية وكانت تغامر فى ذلك باحتياطيها . ولم يكن هناك بنك مركزى بالمعنى الصحيح ، على استعداد لإعادة خصم الأوراق التجارية . فكانت البنوك التجارية تعتمد على مواردها فى مراكزها بالخارج ، وهذا ما يفسر عدم ظهور سعر رسمى للخصم فى مصر [١] . وإلى هذا فقد كانت هذه البنوك تقوم بأعمال مربحة هى قبول الودائع ، فلم يكن قبولها يكلفها فائدة ما [٢] . مع أنه كان يدر عليها أرباحاً كبيرة . وتميزت البنوك التجارية فى النهاية بصدودها عن تمويل الصناعة الداخلية .

فلما تأسس بنك مصر وتأسست البنوك المتخصصة الزراعية والصناعية، أخذت البنوك التجارية الأجنبية ترتبط بالاقتصاد القومى ، وبخاصة منذ تحول البنك الأهلى إلى بنك مركزى فى سنة ١٩٥١ ، وتخليه بعض الشىء عن منافستها وقيامه بينها بوصفه كبيرها . وتمثل ارتباطها بالاقتصاد المحلى فى اتجاهها إلى تمويل التجارة الداخلية . والاستقرار فى البلاد كبنوك مصرية . ولكن هذا الارتباط لم يصل على الإطلاق إلى حد تمويل الصناعة .

والبنوك التجارية القائمة تركز أغلب عملياتها فى المدن . ويعتبر بنك مصر وبنك باركليز البنكين الوحيدين تقريبا اللذين يبثان فروعهما فى الأقاليم. ولهذا التفضيل من جانب البنوك أسباب ظاهرة ، هى اهتمام هذه البنوك بتمويل التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية، وقلة اعتماد الفلاحين وتجار الريف على المعاملات الائتمانية ، وقيام بنك التسليف الزراعى وتوسعه فى الائتمان منذ ١٩٣١ [٣] .

ولعل خير سبيل لدراسة عمليات البنوك التجارية فى مصر هو تحليل ميزانياتها ، معتمدين على الدراسة التى خصصها البنك الأهلى للبنوك التجارية

(1) Emile James — "L'organisation du crédit en Egypte." «L'gypte Contemporaine," 1939, p. 537 / 594.

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد السادس . العدد الأول ص ١٥ .

(٣) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد الخامس ، العدد الأول . ص ٢٥ .

المشتركة فى غرفة المقاصة [١]. ونحن نعلم أنه بينما تدل خصوم البنك على مصادره وموارده فان جانب الأصول فى ميزانية البنك هو الجانب الذى يدل على الوجوه التى يستعمل فيها مصادره وموارده . فالبنك يستمد أمواله من مصدرين أساسيين هما رأس ماله المدفوع والودائع التى يتلقاها . وهو يوزع أمواله على أربعة أبواب هى الأرصدة النقدية ، والحوالات المصرفية، والأوراق المالية ، والقروض والسلف .

أولا — الأرصدة النقدية .

يحتفظ البنك التجارى بأرصدة حاضرة تتكون من نقود بنسبة معينة إلى ودائعه،والغرض من هذه الأرصدة هو تحقيق السيولة اللازمة لعملياته ، والاستعداد لمقابلة طلبات عملائه . وقد بلغت هذه النسبة فى سنة ١٩٥٠ حوالى ٣٢٪ من ودائع بنوك المقاصة . وهى نسبة غير ثابتة ، تتقلب موسمياً فى حدود واسعة ، فتزيد بعد موسم القطن وتنقضى خلاله . تقل خلال الخريف نتيجة لميل المزارعين وصغار التجار إلى استعمال أوراق البنكنوت وعدم إقبالهم على إيداع أموالهم بالبنوك . وعندئذ تحاول البنوك أن تغذى أرصدتها السائلة بتصفية بعض أصولها وبالاقتراض من البنك الأهلى . بضمان أذون الخزانة وسندات الدولة المودعة لديه فى مصر أو لندن [٢]. وقلما تلجأ الى إعادة خصم الكمبيالات لديه . ويتوقع أن تقل نسبة النقد فى الخزائن المصرفية نتيجة لتطبيق قانون البنك المركزى الذى يلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها فى البنك الأهلى . فقد أوجب قانون تركيز البنك الأهلى على كل بنك تجارى ان يحتفظ فى البنك الأهلى

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المرجع السابق ص ٢٥ إلى ٣٤ .

ولا تمثل دراسة البنوك غير الداخلة فى غرفة المقاصة أهمية كبرى . فهى لا تهتم كثيراً بتجارة القطن ، مما يجعل أصولها أكثر ثباتا طوال العام . كما أنها لا تمثل أكثر من ثمن مجموع نشاط البنوك التجارية فى مصر . انظر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد السابع ، العدد الأول ، ص ٢٣.

(2) «Overseas Economic Surveys» Egypt, October 1951. London 1952 p. 8.

وبدون فائدة برصيد نقدى دائن ، بنسبة معينة مما لديه من الودائع تحددت فيما بعد بمقدار ١٥ ٪ ثم خفضت فى صيف ١٩٥٤ الى ١٢ ونصف ٪ [١] وإن كان القانون يرى أن تحتفظ البنوك بنسبة أعلا تتضمن النسبة السابقة، ويترك لوزير المالية حرية تحديد هذه النسبة وعناصرها . ومعنى ذلك أن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة قانونية من الأموال السائلة إلى الودائع ، يحفظ منها جزء لدى البنك الأهلى بدون فائدة .

ثانيا — الحوالات المخصومة :

وتتكون هذه الحوالات فى العادة من أذون الخزانة والكمبيالات ، بغرض تحقيق السيولة اللازمة وتقليل الربح . وتوظف البنوك بعض أموالها فى خصم أذون الخزانة خلال الصيف ، للاستعانة بالفائدة القليلة غير المشجعة التى تدرها ثم لا تلبث أن تتصرف فيها قرب نهاية العام. وأهمية الكمبيالات فى أصول البنوك قليلة نسبيا فى مصر. وهناك كمبيالات داخلية وكمبيالات خارجية . أما الكمبيالات الداخلية فقليلة العدد ضئيلة القيمة ، يتقلب سعر خصمها - اذا خصمت - فى حدود ضيقة . وأما الكمبيالات الخارجية فأكثر أهمية نظرا لمساهمتها فى عملية تمويل القطن . والواقع أن نمو سوق الخصم يخضع لظروف ثلاث هى [٢] :

١ — تغيرات حجم وقيمة التجارة التى تمول عن طريق الأوراق التجارية .

٢ — نمو الأسواق الخاصة بقبول هذه الأوراق .

٣ — تغيرات طرق تمويل التجارة والصناعة .

---

(١) كان رئيس مجلس إدارة بنك مصر قد وجه فى تقريره الأخير ، فى مارس ١٩٥٤ ، نقداً لهذه النسبة باعتبارها لا تتناسب مع حالة الانكماش السائدة وطالب (بضرورة خفضها حتى تزيد قدرة البنوك على تدبير المال اللازم لمظاهرة النهضة الاقتصادية القومية) .

(2) Société des Nations — " Monnaies et Banques. 1938 / 39. " tome 2. Genéve 19,39 p. 71.

وهذه كلها ظروف انما أخذت تتحقق منذ سنوات قلائل ، على أكثر تقدير . فكثير من الأوراق التجارية التى تمول التجارة الداخلية ليس سوى سندات أذنية . أما الكمبيالة فى الداخل فيحتفظ بها عادة الى موعد استحقاقها فى البنك أو لدى المستفيد . وأما التجارة الخارجية فكانت تعتمد على الكمبيالات المسحوبة على لندن والمقومة بالاسترلينى ، فكان خصم هذه الأوراق يتم فى الخارج بسهولة ، مما أدى فى نفس الوقت إلى عدم قيام سوق لصرف الجنيه المصرى نظراً لتبعيته المطلقة للاسترلينى وآلية التمويل فيما بينهما . أما اليوم فإن البنك الأهلى هو الذى يتولى تنظيم تمويل التجارة الخارجية وبخاصة محصول القطن[1] وتقع عليه مسئولية تمويل احتياجات التجارة الموسمية التى كانت تمولها لندن[2] .

ثالثا — الاوراق المالية :

علمنا أن البنوك التجارية تعمل حاليا على توظيف أموالها فى الائتمان الطويل الأجل . ومن هنا كانت الأوراق المالية استعمالا رئيسيا من استعمالات مواردها . وتنطوى هذه الأوراق فى مصر على سندات الدولة والدول الأجنبية والأوراق المالية للشركات . ونسبة هذه الأصول ثابتة لا تتقلب فى حدود واسعة ، لأن البنوك لضيق السوق المالى تخشى التعامل فيها على نطاق واسع . وكانت سندات الحكومة المصرية فى سنة ١٩٥١ تمثل سُبع مجموع الأوراق المالية فى بنوك المقاصة ، وإن كانت الأوراق الأجنبية قد سادت خلال الحرب العالمية الأخيرة ، فوجدت السندات البريطانية سوقا حسنا فى مصر . وتمثل الأوراق المالية فى ميزانية بنك مصر حوالى ٨٠٪ من مجموع الأوراق المالية فى ميزانية جميع بنوك المقاصة . وتلك سياسة درج عليها البنك منذ تأسيسه . فقد أعلن طلعت حرب فى أول تقرير لبنك مصر أنه يسعى لتمويل الصناعة وتنميتها . وسارت هذه السياسة فكوّن

(١) انظر خطوات الدور الذى تقوم به البنوك التجارية فى تمويل القطن داخليا فى مؤلفنا (اقتصاديات النقود) ص ٢٥٩ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد السادس ، العدد الأول ص ١٧ .

البنك الشركات المختلفة التى تزيد عن ٢٠ شركة مساهمة . غير أن هذه السياسة أدت به الى التضحية فى الواقع باعتبارات السيولة والأمان . حتى كانت سنة ١٩٤٠ فأسدت الحكومة اليه النصح ليتخلص من الائتمان الطويل الأجل ، وطلبت اليه أن يبيع الأسهم والسندات التى يملكها فى الشركات الصناعية ، وتحويل القروض التى منحها لشركة مصر للغزل والنسج الى أسهم وسندات يبيعها فى السوق . وفى سنة ١٩٤١ أصدرت الحكومة قانونا خاصا بدعم البنك اذ أثبتت الحسابات وجود عجز فى أصوله قدره ٤٨٤ر١٩١ر٤ جنيها ساهمت الحكومة فى سده بمقدار ٤٤٣ر٢٥٧ر٢ [١] . ثم عاونت ظروف الحرب فى تحسين حالة البنك واستعادة مركزه [٢] ، وأمكنه بعد ثلاث سنوات فقط أن يرد للدولة ما سبق أن ساهمت به فى سبيل دعمه [٣].

رابعا : القروض والسلف :

تمنح البنوك قروضها وسلفياتها بمناسبة عمليات التجارة . ولتمويل التجارة فى مصر دورة موسمية ، تصل أدناها فى نهاية أغسطس وتبلغ أقصاها فى ديسمبر . فالملاحظ أن رقم القروض المصرفية يزيد ونسبة القروض إلى الودائع ترتفع فى الخريف ارتفاعا مفاجئاً يستمر إلى ديسمبر أو يناير ، ثم تنخفض تباعا إثر بيع القطن إلى الخارج وتمويل حصيلة الصادرات إلى مصر ، مما يسمح بتسديد القروض المصرفية التى سبق طلبها . وتتراوح الفائدة الممنوحة عن القروض بين ٤ ، ٦٪ تبعا لمركز العميل وأهمية الضمان .

غير انه يلاحظ أن رقم القروض وحده لا يعبر عن حركة تمويل التجارة . فكثير من تمويلها يتم فى البنوك بواسطة السحب على أرصدتها النقدية . ومن هنا نلاحظ حركة عكسية بين القروض وهذه الأرصدة . فهما يتحركان كل

---

(١) انظر تقرير مجلس إدارة بنك مصر عن سنة ١٩٤١ ، القاهرة ١٩٤٢ ص ٧، ٨ .

(٢) تبلغ محفظة الأوراق المالية فى البنك ، فى ديسمبر ١٩٥٣ ، ٤١٦ر٩٣٠ر١٠ جنيها مقابل ١٩١ر٥٢٣ر١٠ جنيها فى العام السابق ، موزعة على النحو الآتي : ٨٨١ر٢٧٦ر٤ جنيها أوراق حكومية ، ٣٤٣ر٩٠٣ر١ جنيها أوراق بنوك وشركات مختلفة ، ٥١٥ر٢٧٤ر٤ جنيها أوراق شركات مصر ، ٦٧٧ر٤٧٥ جنيها حصص تأسيس .

(٣) انظر تقرير مجلس إدارة بنك مصر عن سنة ١٩٤٤ ، القاهرة ١٩٤٥ ص ١٠ .

منهما عكس الآخر . والسبب فى هذا واضح ، هو قلة اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزى ، فهى لا تقيد خصم الكمبيالات لديه .

ومن المناسب هنا بيان العمليات التى يتطلبها تمويل تجارة القطن فى كل عام . وغالبا ما يبيع صغار المنتجين أقطانهم لتجار الداخل المنتشرين فى القرى ، بينما يتجه غيرهم من المنتجين الى الحلقات التى تعقد فى مدن الريف حيث يبيعون أقطانهم ، أو يودعونها البنوك حتى يتيسر بيعها نهائيا . ويمكن الحصول على سلف برهن هذه الأقطان تبلغ ٨٠ الى ٩٠ ٪ من قيمتها الحاضرة ؛ على أن تتم تصفية السلفة عند البيع . فإذا ما انخفض سعر الأقطان طلب البنك من عميله تغطية مركزه ، وقد يتطلب منه إيداع أقطان جديدة ، وإلا لجأ البنك إلى بيع القطن المودع واستخلاص مبلغ السلفة . بعد هذا يكون حلج القطن وكبسه . ثم يباع لتجار التصدير ، أو يرسل للإسكندرية حيث يباع . وفيها يخزن القطن فى شون مينا البصل تمهيدا لتصديره . وكان المصدر قبل الحرب العالمية الثانية يشحن قطنه نظير مستندات يمكن خصمها لدى أحد البنوك ، ثم تسلم مستندات الشحن وتحول الى الخارج . أما حاليا فيتم التصدير إما عن طريق فتح اعتمادات فى مصر لصالح المصدرين بواسطة المستوردين ، أو طبقا لاتفاقات المقاصة ، أو بالنقد . ولا يزال المصدرون يعتمدون على البنوك إما لتمويل حركة شراء الأقطان من الداخل ، وإما لخصم الحوالات المسحوبة على المستوردين . وهكذا تتدخل البنوك التجارية لتمويل القطن منذ الجنى حتى التصدير ، وقد تشارك البنوك الزراعية فى تمويل زراعته .

والجانب الأكبر من القروض المصرفية يتمثل فى حسابات جارية مدينة للعملاء . ومن هنا يظهر الوجه الآخر للقروض المصرفية وهو نشأة الودائع . فالودائع تخلق بطريقين ، أحدهما حقيقى بالإيداع ، والآخر ائتمانى بمنح القروض المصرفية . ولذلك فان الودائع كما تدل على حالة الادخار ، تدل فى نفس الوقت على حالة الائتمان . ويجب فى هذا الصدد أن نطالع إلى جانب إحصائيات الودائع إحصائيات السلف والخصم .

ولقد تبينا اتجاها واضحاً إلى ازدياد التعامل الائتمانى وتداول الشيكات عن ذى قبل . ويجب أن نوضح هنا أنه كان من بين الظروف المساعدة على هذا الاتجاه قيام غرفة المقاصة بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٢٨ والإسكندرية فى مايو ١٩٢٩ . وقد انضمت إلى هذه الغرفة البنوك الآتية : البنك الأهلى المصرى، بنك مصر ، بنك باركليز . بنك الكريدى ليونيه ، الخصم الأهلى الباريسى، البلجيكى والدولى بمصر ، اثينا ـ الأهلى اليونانى ، يونيان، العثمانى ، الإيطالى المصرى ، التجارى للشرق الأدنى ، الاستيراد والتصدير .

كان قيام غرفة المقاصة دليلا على نمو المعاملات الائتمانية وزيادة تداول الشيكات وارتباط البنوك التجارية بالسوق المصرى كما كان عاملا على زيادة هذا التطور . وتمثل بنوك المقاصة ٨ر٢ مليون جنيه من مجموع رأس مال البنوك التجارية فى مصر وهو ٦ و٦ مليون جنيه ولذلك عملت على أن تفيد البنوك الأخرى من نظام المقاصة، عن طريق الاحتفاظ بحسابات جارية مع البنوك المنضمة[1] . والمهم فى هذا كله أن التعامل بالشيكات ينتشر حتى لتتعامل بها فى مختلف الدوائر التجارية. كما أن الصلة وثيقة بين زيادة عدد الشيكات وارتفاع قيمتها ، أى بين متوسط قيمة الشيك الواحد وبين مجموع عمليات المقاصة ، فهذا المتوسط يرتفع ارتفاعا موسميا نتيجة للزيادة الموسمية من مجموع قيمة عمليات المقاصة.

والخلاصة من البنوك التجارية فى مصر أنها تمثل مؤسسات هامة تقوم أساساً بخلق الودائع المصرفية وتمويل التجارة الخارجية . وهى فى هذا تعبر عن ظواهر معينة يجب إبرازها وهى :

أولا : أن البنوك التجارية كانت فى البداية مؤسسات أجنبية تسيطر على الاقتصاد المصرى ، الزراعى التابع . بغير أن ترتبط به . ثم قامت البنوك المصرية . وبدأت البنوك الأجنبية ترتبط بها محلياً ، فاتجهت إلى الاستقرار فى مصر وعنيت بتمويل التجارة الداخلية إلى جانب التجارة الأجنبية .

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد السادس ، العدد الأول ص ٢٣ .

ثانياً : ان عمليات هذه البنوك تسير حسب دورة موسمية ، فهى تزيد فى موسم وتتناقص فى موسم آخر . ومن هنا نراعى أن موسمية الإنتاج وموسمية تمويل التجارة . وموسمية الإصدار الورقى ، تفضى جميعاً إلى موسمية عمليات البنوك التجارية . وهو ما يستلزم من جانب البنوك يقظة خاصة .

ثالثا : أن البنوك التجارية وبخاصة بنك مصر تقوم بوظيفة مالية هى تمويل الصناعة عن طريق التوصية الصناعية [١] ، والقروض المصرفية ، متمشية فى ذلك مع أحدث اتجاه للبنوك التجارية فى الخارج . مما يؤكد أن نظام الائتمان بعد أن كان مجرد عون للأفراد على تكوين رءوس الأموال ووضعها فى أيدى الرأسماليين ، سرعان ما أصبح جهازا لتجميع رءوس الأموال تحت يديه . فهو يتدخل فى المشروعات الصناعية ويسيطر عليها [٢] .

رابعاً : ان التركز واضح فى البنوك التجارية فى مصر ، ويتخذ تركز هذه البنوك صورة البنك ذى الفروع العديدة أكثرها لبنك مصر (٥٢ فرعا) ثم لبنك باركليز (٣٣ فرعا) ثم البنك العثمانى (١٢ فرعا) ومن بين ١٨ بنكا كانت تظهر فى ميزانياتها سنة ١٩٥١ ودائع تقل قليلا عن ١٠ مليون جنيه وتمثل ١٥ ٪ من مجموع ودائع البنوك التجارية ، كانت ودائع بنكين كبيرين وحدهما تبلغ ٥٦ ٪ منها [٣] . وفى هذين البنكين بلغت نسبة القروض ٤٢ ٪ من مجموع القروض الممنوحة فى الموسم [٤] . لقد نمت البنوك المصرية نموا مطرداً ، وزادت أهمية بعضها بالنسبة إلى بعض ، فتركزها يتم بالنمو الطبيعى لا بالانضمام أو الاندماج . وقد بلغ تركز رأسمال بعضها حداً كبيراً ، ففى بنك مصر يمثل من يملكون ٢٠ سهماً فأكثر فى أول مارس ١٩٤٢ وعددهم ٢٥٠٢ شخصاً . حوالى ٨٦ ٪ من رأس مال البنك [٥] .

---

(١) على هذا الأساس يمكن أن يطلق على رأس مال بنك مصر إسم رأس المال المالى المعروف.

(2) Cf. Paul Sweezy — "The Theory of Capitalist Development." London 1949 p. 255/ 266.

(٣) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد الخامس ، العدد الأول ص ٣٣ .

(٤) النشرة الاقتصادية ، المرجع السابق . ص ٣٢ .

(٥) تقرير مجلس إدارة بنك مصر عن سنة ١٩٤١ المرجع السابق . ص ٩ .

البنك المركزى .

لم يكن فى مصر بنك مركزى بالمعنى المعروف . فالبنك الأهلى المصرى قد أنشىء فى سنة ١٨٩٨ ، لا ليساعد البنوك التجارية ولكن لينافسها ويسيطر عليها [١] . ونحن نعلم أن البنك المركزى لا تقتصر مهمته على اصدار البنكنوت فتلك مهمة يسيرة . كما لا تقتصر مهمته على كونه بنك الحكومة وخبيرها المالى . وإنما أهم وظائفه أن يكون على رأس النظام المصرفى . أن يكون المقرض الأخير بعد البنوك ، وأن يكون أسبق من البنوك نفسها . مستعينا فى ذلك بوسائله من تغيير سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوح ومستعينا برقابته على الاحتياطات النقدية . وتدخله احيانا فى العمليات المصرفية مباشرة . وكان البنك الأهلى منذ البداية بنك الإصدار وبنكا للحكومة فكان يتمتع وحده بامتياز إصدار النقود الورقية . وكان يحتفظ بحسابات الحكومة فى مصر والسودان وحسابات السكك الحديدية وصندوق الدين والمحاكم المختلطة [٢] ولكنه لم يكن المقرض الأخير ولا بنك البنوك . ولذلك لم يتحمل المسئولية التى تتحملها البنوك المركزية ولم يكن موقفه فى الأزمات مشرفا . ففى أزمة ١٩٠٧ عمد إلى ضغط سلفياته بمقدار ٥٠ ٪ ، وفى أزمة ٢٩ / ١٩٣١ ترك الحكومة تتحمل العبء كله . وعندما اضطربت أحوال بنك مصر لم يسارع الى نجدته ، وتقدمت الحكومة تقوم بهذا للعمل . هذا مع أننا نعلم أن الأصل فى نشأة البنك المركزى هو أنه يكون أحد البنوك التجارية الهامة ،

(١) حدثت قبل انشاء البنك الأهلى المصرى محاولات لإنشاء بنك مركزى . كانت أولاها حين أقام محمد على مع بعض الأجانب شركة لتمويل التجارة الخارجية وتدبير النقد . لم يطلق عليها اسم البنك خوفا من رجال الدين ، ولم يتعامل فيها بالفائدة . وفى أواخر عهد اسماعيل وضع بعض المصريين نظاما لبنك مركزى نقلوه عن فرنسا . وجعلوا من أغراضه تسوية ديون الخديو . وقد عارضت انجلترا فى المشروع ، وطلبت فرنسا أن يكون البنك دوليا ؛ ففشل المشروع . أما المحاولة الأخيرة فقد جاءت من جانب الثورة العرابية : أنظر زكريا مهران — البنك المركزى فى العصور المختلفة ، ١٩٤٨ ، ص ٣٧ .

(2) Cf. M. A. Rifaat — "The Monetary System of Egypt," "op. cit", p. 87.

وبلغ من اتساع أعماله حدا صار لا يشتغل معه بمنافسة البنوك التجارية وإنما يشتغل على العكس بمساعدتها . كان فى الأصل بنكا تجاريا، استأثر بأهم عمليات الائتمان نتيجة التعامل المستقر المطرد والقدرة على الوفاء بوعوده بالدفع . لقد كانت البنوك المركزية فى الأصل بنوكا تجارية نمت وسيطرت على سوق النقد ، بمعنى أنها صارت والسوق النقدى نظاما واحداً . ومن هنا كانت عناية هذه البنوك باستقرار هذا السوق ونموه . ومن هنا أيضا كان وقوف هذه البنوك موقف (مركزيا) من البنوك التجارية الأخرى . وليس كذلك البنك الأهلى . فقد نشأ بنكا تجاريا منافسا للبنوك التجارية، لا يفرض سطوته عليها بمساعدتها وإنما بمحاولة القضاء عليها، مستعينا بنفوذه الخاص لدى الحكومة . نشأ البنك الأهلى بنكا تجاريا وبنكا يقلد البنوك المركزية منذ أول لحظة من حياته . ولذلك اتبع منذ نشأته أسلوب بنك إنجلترا من تقسيم أعماله الى قسمين، أحدهما للعمليات المصرفية والآخر للإصدار . وهو أسلوب لم يتبعه بنك إنجلترا إلا حين تطور فأصبح البنك الأساسى للإصدار .

والواقع أنه فيما عدا إصدار البنكنوت لم يكن يبدو على البنك الأهلى صفات البنك المركزى . ولقد سبق لنا أن درسنا اختصاصه النقدى فى إصدار البنكنوت . وإنما ندرس هنا تطور اختصاصاته الأخرى حتى صار بنكا مركزيا فى عام ١٩٥١ . فقد صدر المرسوم بإنشائه سنة ١٨٩٨ بامتياز مدته ٥٠ عاما . وجرت مرتين محاولة لإسباغ صفة البنوك المركزية عليه، الأولى فى سنة ١٩٠٤ والثانية عقب خروج الإسترلينى عن قاعدة السبائك الذهبية . ومع ذلك ظل البنك على حاله . ثم توصلت الحكومة معه فى سنة ١٩٤٠ إلى اتفاق سريع لمدة أربعين عاما . وأخيرا صدر قانون سنة ١٩٥١ فصار بنكا مركزيا مطالبا بمباشرة مسؤلياته . وعلى ضوء هذا التطور ندرس تطور اختصاصاته فيما يتعلق بالائتمان.

أولا – البنك عقب انشائه

كان الغرض من إنشاء البنك الأهلى هو الإشراف على تمويل التجارة الخارجية ثم ممارسة العمليات المصرفية الأخرى على اختلاف أنواعها. فهو يعلن عند تأسيسه عن استعداده لأن يمول الزراعة ويقرض على البضائع ويخصم الحوالات الأجنبية ويقدم السلفيات بضمان ويقرض لآجال قصيرة ويستثمر ودائعه[1]. والفكرة هى تمويل محصول القطن قبل تصديره، أى تزويد منتجى الأقطان بالسلفيات التى تساعد على إعادة الإنتاج، فيلجأ المنتجون إلى تخزين القطن بمخازن البنك ويحصلون على سلف بضمانه، ثم يبيعون القطن ويسددون السلفيات أو يسحبون الكمبيالات على المستوردين الأجانب وتخصم فى البنك. ومن هنا ارتبطت عملية تمويل القطن بحركة الإصدار فى مصر، وتجمعت العمليتان بين يدى بنك واحد هو البنك الاهلى[2]. وتمكن بذلك من أن ينافس البنوك التجارية، وبخاصة منذ اتباع قاعدة الاسترليني فى سنة ١٩١٦. ولقد استخدم البنك أغلب ودائعه فى استثمارات استرلينية فى صورة سندات على الخزانة البريطانية أو قروض قصيرة الأجل جدا. ومعنى هذا عدم اهتمام البنك بتنشيط التجارة الداخلية، واهتمامه بأن يكون سوقا لسندات الخزانة البريطانية، وإلى ذلك فقد كان البنك يستفيد من عملية اصدار البنكنوت إذ كان يحصل على كل ربح ناتج منها. ثم حدثت مفاوضات فى سنوات ١٩١٦، ١٩٢٧، ١٩٣١ لتعديل

---

(١) كانت المادة الرابعة من قانون البنك تنص على إقراض البنك ومنها تقديم سلفيات للزارعين برهن حيازى أو بدونه للقيام بنفقات البذور والزراعة اللازمة للمحاصيل السنوية. وخصم الكمبيالات والسندات الأذنية وعلى العموم جميع الأوراق والسندات المالية التى تدفع بمصر والتى لا يتجاوز استحقاقها سنة، وخصم وتقديم سلفيات على التعهدات المضمونة ببوالص أو إيصالات عن البضائع، فتح حسابات جارية . . . . قبول الودائع . . . . وعلى العموم مباشرة جميع الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية فى مصر أو السودان عدا الأعمال العقارية أو بأموال ثابتة أو بمشروعات أجنبية عن البلدين المذكورين.

(٢) حسين فهمى – اصلاح البنك الأهلى، المرجع السابق ص ٢٧.

توزيع أرباح الإصدار، فتراوحت أرباح الحكومة فيما بين ١٩٢٧ و١٩٣٨ بين ٦ر٧٣ ٪ و ٦ر٨٤ . والمهم فى كل هذا أن البنك كان فى هذه المرحلة الأولى بنك إصدار وودائع ، الغرض الأساسى منه هو تمويل تجارة القطن وبخاصة فى الخارج، منافسا بذلك البنوك التجارية الأخرى ، ورافضا كل اقتراح تبديه الحكومة بشأن الحد من نشاطه التجارى . وكانت إدارته فى ذلك الحين فى أيدى مجلس الإدارة ، ولجنة تمثل الرأسماليين الإنجليز تنعقد فى لندن .

وفى هذه المرحلة ظلت البنوك التجارية الأجنبية حريصة على استقلالها عن البنك الأهلى ، معتمدة فى ذلك على مراكزها الخارجية ، وكان بنك مصر يعانى من منافسة البنك الأهلى وعداوته ، وكان فى نفس الوقت يستولى على بعض اختصاصاته كالاحتفاظ بحسابات بعض الهيئات الحكومية . وبذلك كان البنك الأهلى عندئذ بنكا للإصدار أساسا . ولم يكن البنك الوحيد للحكومة . ولم يكن على الإطلاق بنكا للبنوك التجارية .

ثانياً — اتفاق عام ١٩٤٠

وظلت هذه اختصاصات البنك حتى عقد اتفاق عام ١٩٤٠ . وفى هذا الاتفاق استمر البنك يباشر عملياته التجارية القصيرة الأجل ، وإنما اشترط عليه أن يقتصر من نفسه على الصفقات الكبيرة . كما اتفق على أن يكون البنك رسمياً بنكا للحكومة ، يقرضها لأجل قصير لتغطية العجز المؤقت فى الميزانية ، وبشرط ألا يزيد المبلغ المقترض عن مليونين من الجنيهات [1].

(١) عقد الاتفاق فى ظروف مريبة فقد طلبت الحكومة من البنك قرضاً عاجلا فرفض واشترط عليها تعديل مرسوم إنشائه ومد امتيازه أربعين سنة مع أنه كان لا يزال باقيا على انتهاء امتيازه الأصلى عشر سنوات كاملة . ورضخت الحكومة لطلب البنك . فجددت امتيازه ، وتخلت عن كل محاولة لتأميمه ، وانضمت لمنطقة الإسترليني ، فيسرت للبنك سبيل المساهمة فى تمويل الحرب وتخفيف أعبائها عن عاتق بريطانيا . وكان محافظ البنك قد أشار فى خطابه سنة ١٩٣٩ إلى رغبته فى أن يصبح البنك هو البنك المركزى قانونا فقال « ان موقفنا كبنك مركزى ، وكذا امتيازاتنا ومسئولياتنا، لا تستند إلى قاعدة مقررة أو معينة . وقد يصح أننا إلى حد بعيد بنك مركزى بالفعل ولكننا لسنا كذلك فى الشكل... كما يشعر البنك من جانبه أن لا ضمان لمستقبله »

وكانت هناك رغبة فى تحقيق سيطرة البنك على البنوك التجارية ، غير أن هذا الإجراء تأجل خوفاً من تسهيل سيطرة الإنجليز على هذه البنوك عن طريق البنك الأهلى . وإنما وعدت الحكومة عندئذ بوضع قانون يمكن البنك من الإشراف على المؤسسات المالية (بالقدر الذى يباح للبنوك المركزية) .

وجاء الاتفاق فيما عدا ذلك بشروط خاصة بتمصير البنك ، فاتفق على أن يتم تحويل أغلب أسهم البنك الى أسهم اسمية قبل ٢٥ يونيه ١٩٤٨ على أن يقصر حق التصويت فى الجمعية العمومية على حملة الأسهم الاسمية . وأن تصبح أغلبية أعضاء مجلس إدارته من المصريين بإحلالهم محل الأجانب كلما خلا مكان على أن يتحقق ذلك قبل عام ١٩٤٥ ، وأن يكون رئيس مجلس الإدارة مصريا ، وألا يعين فيه سوى مصريين ، وأن يتم التخلص من رقابة أصحاب رأس المال الإنجليز الموجودين فى لندن . على أن يستعاض عن لجنة لندن بعضوين مقيمين خارج مصر اختصاصاتهما محدودة . غير أن أغلب هذه الأحكام لم ينفذ وتعلل البنك لذلك بظروف الحرب[1] .

وأخيرا فقد اشتمل اتفاق عام ١٩٤٠ على رفع نصيب الحكومة من أرباح الإصدار الى ٨٥٪ ، كما اتفق على أن يكون ارتفاع أو انخفاض القيمة الرأسمالية للغطاء من نصيب الحكومة والبنك معا ، كل بنسبة اشتراكه فى الأرباح .

ويبدو على هذا الاتفاق أن الغرض منه كان مزدوجا . فقد كان الغرض هو أولا إقرار امتياز البنك الأهلى فى إصدار النقود الورقية ، وهو الأمر الذى يتفق مع انضمام مصر فى السنة السابقة إلى منطقة الإسترلينى والذى كان الإنجليز حريصين على تأكيده . وثانيا جعل البنك الأهلى بنكا

---

(١) وإنما تدل البيانات الإحصائية فى أول مارس ١٩٥٠ على أنه قد تم تحويل ٢٥٤ و ٢٨٠ سهما من ٣٠٠ الف سهم إلى أسهم اسمية ، وأن ٥٧٪ من هذه الأسهم المحولة يملكها أفراد مقيمون فى مصر ، وأن ٩٣ و ٣٣٪ من مجموعها يملكها مصريون و ٨٢ و ٢٢٪ يملكها فرنسيون و ٠٣ و ١٣٪ يملكها بريطانيون .

للحكومة بمعنى تمصير إدارته وضمان حق الحكومة فى الاقتراض منه . وهذا هو كل ما كان البنك يعنيه عندئذ من الاتفاق . وكان الغرض الثانى فى الواقع مقابلا لتحقيق الغرض الأول .

ثالثا — اتفاق عام ١٩٥١

وفى خلال الحرب تبين المصريون أن البنك الأهلى لا يزال كما كان منذ نشأته مؤسسة نقدية فى أيدى السلطات البريطانية لتسهيل تحقيق مطالبهم فى مصر . فالبنك قد وضع النظام النقدى فى خدمة الإنجليز ، وعمل على توظيف جميع أمواله فى السندات والأذون البريطانية ، فتراكمت الأرصدة الاسترلينية لمصر ، وارتفعت الأسعار الداخلية للتوسع بغير حد فى الإصدار الورقى . كذلك تباطأ البنك فى تنفيذ أحكام اتفاقية ١٩٤٠ ، واستمر إنجليزيا فى إدارته وموظفيه ، ولم يتحرك لتحويل الأسهم إلا عند إنتهاء الحرب .

يضاف إلى ذلك أن العلاقة ظلت بين البنك الأهلى والبنوك التجارية ، على حد اعتراف البنك الأهلى نفسه « علاقة منافسة إلى حد ما فيما يختص بالأعمال المصرفية الداخلية » ، وأنه لم يكن واضحا أن البنك الأهلى هو الملجأ الأخير لتزويد البنوك الأخرى بما يلزمها من نقد . وهكذا بلغت ودائع البنوك لدى البنك ٦٠٨٫٠٠٠ جنيه فقط فى عام ١٩٣٨ . وكانت البنوك فى ذلك الحين لا تتمتع بأية تسهيلات فيما يتعلق بالاقتراض من البنك الأهلى أو الخصم لديه ، فقد كانت وسيلتها الرئيسية للحصول على ما يلزمها هو إيداع جنيهات استرلينية فى لندن تحت تصرف البنك الأهلى . وقد ظهرت خطورة هذا الوضع خلال الحرب العالمية الثانية » .

لكل ذلك طالب الكثيرون عقب الحرب بتأميم البنك الأهلى ، وطالب آخرون بإنشاء بنك مركزى مستحدث ، واقتصر البعض

على المطالبة بتركيز البنك الأهلى وتصيره تماما مؤثرا ، الاستعانة بالخبرة الواسعة والتقاليد الرفيعة التى للبنك » . وتغلب هذا الاتجاه الأخير ، وصدر به قانون سنة ١٩٥١ . وهذه أهم أحكامه :

١ — استكمال تمصير البنك الأهلى [١] ، بحيث يكون المحافظ ونائبه وأعضاء مجلس الإدارة مصريين . ولكن القانون لم يتعرض بتحديد لجنسية المساهمين ، على الرغم من أن أغلبية الأسهم موجودة فى أيدى المساهمين الأجانب .

٢ — الفصل بين إدارة البنك وبين إدارة شئون النقد والائتمان والصرف التى تتولاها لجنة عليا مشتركة بهذا الاسم ، وهى لجنة مكونة من رجال البنك والحكومة ، والأغلبية العددية فيها للأخيرة [٢] . على أن للحكومة عدا سيطرتها على البنك أن تقترض منه . وقد تقرر أن يتخذ البنك الاجراءات الكفيلة بخصم أذون الحكومة بمعرفته .

٣ — تخويل البنك جميع سلطات البنوك المركزية ، فصار بذلك البنك المركزى للدولة [٣] . ومع ذلك فقد تقرر أن يستمر البنك يزاول العمليات المصرفية الكبرى ، وله أن يزاول العمليات الصغرى بإجازة من لجنة النقد والائتمان والصرف . وفى هذه الحدود لا يزال البنك بنكا تجاريا . ولذلك

---

(١) انظر حسين فهمى وعلى الجريتلى — البنك المركزى الجديد . الاسكندرية ١٩٥١ ص ٥٨ .

(٢) لا يزال القانون يفصل كذلك بين قسم الإصدار وقسم العمليات المصرفية فى البنك .

(٣) يباشر البنك الأهلى سلطاته المركزية فى هذا الصدد وأهمها رقابته على الائتمان . ولم يعدد القانون وسائل مراقبة الائتمان والتأثير فى حجمه وفى سعر الفائدة . وإنما المفروض أن يتخذ البنك جميع الوسائل المتاحة أمامه فى ظروف مصر وهى بلد زراعى تابع . وفى هذا السبيل قدم البنك تسهيلات لتوسيع نطاق عمليات إعادة الخصم ، وذلك بتخفيض الحد الأدنى لقيمة الأوراق التجارية التى يقبلها من ٢٥٠ إلى ٥٠ جنيها وقبول كمبيالات تستحق الدفع بعد فترة تزيد عن ثلاثة أشهر

تقرر ألا يدفع البنك فائدة عن الودائع الجارية ، وقد جرى العرف على ذلك فى البنوك المركزية . كما أعطى للجنة العليا الحق فى أن تعدل سعر الفائدة التى يدفعها البنك عن الودائع ذات الآجال وأخيرا فقد حظر عليه التعامل بأرصدة البنوك المودعة لديه . ولكنه حظر صورى فهى لا بد أن تختلط مع أمواله .

٤ — تحقيق رقابة البنك على سياسة الائتمان وعلى البنوك التجارية من خلال مطالبتها بتقديم البيانات الشهرية وجميع البيانات التى يطلبها وتظهر أهميتها فى شأن البنوك الأجنبية التى لا تنشر ميزانيات مستقلة عن أعمالها فى مصر[١] ، ومن خلال التأثير على احتياطيات البنوك التجارية وإلزامها بالاحتفاظ لديه بدون فائدة برصيد دائن بنسبة ١٥٪ من مجموع ودائعها[٢] . وعن طريق قيامه بوظيفته كمقرض أخير للبنوك يستخدم سلاحى سعر الخصم وعمليات السوق المفتوح . وكانت بنوك المقاصة قد أخذت تحتفظ منذ عدد من السنين - نحو سنة ١٩٤٣ بأرصدة مع البنك(*) ، بناء على اتفاق ودى بين محافظ البنك وتلك البنوك . كما أنها كانت ترسل بانتظام وبصفة دورية إلى المحافظ ميزانياتها الخاصة . ولذا فإن أهمية القانون هى فى أنه يوسع هذه الرقابة الى تلك البنوك غير الأعضاء فى غرفة المقاصة .

خصائص النظام المصرفى

وبتركيز البنك الأهلى يتجه النظام المصرفى فى مصر إلى استكمال حلقاته. فبماذا يتميز هذا النظام فى مجموعه ؟ لقد تبينا حتى الآن جميع جزئيات هذا

---

(١) انظر حسين فهمى وعلى الجريتلى ، البنك المركزى الجديد . المرجع السابق ص . ٤

(٢) وإن كان سلاح تعديل نسب الاحتياطيات يعتبر أكثر فعالية فى الحد من التضخم عنه فى الحد من الانكماش .

(*) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد السادس ، العدد الأول بنوك المقاصة والائتمان فى مصر ، ص ١٦ .

النظام وسيرها الخاص . ولكن النظام المصرفى المصرى الذى أخذ يستكمل حلقاته لايدانى النظم المصرفية فى البلاد الصناعية النامية . فهو متأخر عنها. ويتمثل هذا التأخر فيما يلى :

أولا — تأخر العادات المصرفية . فالنقود المادية وليست الودائع هى التى تسوى أغلب المعاملات . ولذلك كانت التغيرات فى النظام المصرفى بحيث تحدث اضطراباً مباشراً فى مستوى الأسعار كلما كانت مصحوبة بتغيرات مماثلة فى عرض النقود . ومعنى هذا أن تقلبات كمية النقود الورقية هى العامل الحاكم فى النظام المصرفى كله ، وتتركز العمليات المصرفية فى عدد قليل من مراكز التجارة الكبرى كالاسكندرية والقاهرة حيث يمكن أن تنمو عادات الائتمان والتعامل مع البنوك .وإلى جانب قلة الإقبال بصفة عامة على الائتمان من البنوك يلاحظ انتشار نظم متأخرة للائتمان كمحال الرهون والاقتراض الشخصى مع مايتبع ذلك من ارتفاع مغالى فيه فى سعر الفائدة ، وقيام عدة أسواق للائتمان لا سوق واحد .

ثانياً — تأخر السوق النقدى . فالصلات بين البنوك ضعيفة ، وإذا ما تعرض بعضها لنقص فى رصيدها تهددها هذا العجز بالاستمرار لعدم اشتراك البنوك الأخرى فى معالجته [1]. وأغلب البنوك المحلية لا تحتاج إلى معونة البنك الأهلى ، وإنما لاتزال تعتمد على مواردها فى الخارج [2]. ومثل هذا الاستقلال المصرفى ينطوى فى الواقع على انعدام التكامل فى الأعمال المصرفية ، هذا التكامل الذى يعتبر شرطا ضرورياً للكلام عن وجود النظام

---

(١) فلا يوجد بين البنوك تعامل فيما يسمى (قروض من يوم ليوم) ،وهى قروض تتبادلها البنوك بصفة يومية لمواجهة بعض طلبات عملائها . حين لا ترضيها شروط البنك المركزى للإقراض أو لاعادة الخصم . انظر

L. Petit et R. De Veyrac. - "Le crédlt et l'organisation" bancaire. Paris 1938 p. 222

(٢) قد يلطف من هذا الخطر أن البنوك التجارية قد أنشأت فى سنة ١٩٢٧ فى الاسكندرية جمعية عرفت باسم (مؤتمر البنوك فى الاسكندرية) بغرض توحيد قواعد العمل وتبادل المعونة وهى جمعية قد وافق البنك الأهلى أخيراً على الحضور فيها بوصفه مراقب . انظر الكتاب التذكارى للبنك الأهلى المصرى — المرجع السابق ص ١١٤ .

المصرفى [1]. كما أن الأوراق التجارية نفسها ليست من الانتشار بحيث يمكن عن طريقها التأثير فى الائتمان بالتأثير على سعر الخصم . وقد يمكن التعامل فى السندات والأسهم ولكن سوقها ضيق لا يسمح بمباشرة عمليات السوق المفتوح .

ثالثاً — تأخر البنك المركزى . فهذا البنك حديث النشأة لم يباشر من قبل من وظائفه غير الإصدار ، أما معونة الحكومة والرقابة على البنوك ومعاونتها فلاتزال وظائف ترتجى ، وهو لايزال ينافس البنوك التجارية فى حدود . وان كان لايدفع أية فائدة على الودائع تحت الطلب لديه . ومن هنا تنحصر أهم وظائف البنك المركزى فى بلادنا ـ وسبيل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوح مغلقة أمامه ـ فى السيطرة على سوق الصرف ، وهو عمل مرتبط بعملية تمويل التجارة الخارجية .

ذلك هو النظام المصرفى فى مصر ، يتوقف تطوره على استمرار نمو الصناعة فى البلاد ، فهى وحدها التى تسمح بنمو عمليات الادخار والاستثمار ، ونمو العادات المصرفية والسوق النقدى إلى حدود لم تعرف من قبل .

— ثالثا —

النقود والبنوك فى السودان

ارتبط النظام النقدى الحديث فى السودان بالنظام النقدى المصرى منذ أيام محمد على . فقد اتجه إلى السودان باحثاً فيه عن الذهب وساعياً لعودة التجارة المصرية وتوسيع مجالاتها فيه . ومن هنا سادت فى السودان النظم المصرية المناسبة التى لم يعرف عن ظروفها هناك إلا القليل الذى لم يدوّن [2].

---

(1) Cf. R. Sayers - "Modern Banking." London 1941, p. 286.

(٢) وقد صدقنا هذه الحقيقة المؤسفة منذ البداية . ومع ذلك فقد حاولنا ، وأجهدنا أنفسنا والمعلومات التى تحت أيدينا فى سبيل استخلاص نتيجة علمية صالحة .

نقود معدنية ١٨٢١ — ١٨٨٥

وقد كان من الطبيعى أن تمتد إلى السودان عند فتحه تلك النقود المعدنية التى كانت مصر تتداولها . غير أن الحالة القبلية التى كان السودان عليها ، وكثرة مجاهله غير المكشوفة ، واستمرار الغزوات والحروب فيه ، وإنتشار تجارة الرقيق فى ربوعه ، كانت كلها ظروفاً جعلت من العسير استقرار النظم النقدية هناك . فقد كان السودانيون يتعاملون فى القليل بالنقود ، وكانت نقودهم هى النقود الأجنبية الذهبية السائدة عندئذ فى مصر . والواقع أن فترة الحكم المصرى التى امتدت فى السودان من عام ١٨٢١ إلى الانسحاب منه عام ١٨٨٥ لا يمكن اعتبارها فترة استقرار أو حياة مدنية تسمح بالمعاملات النقدية فضلا عن المصرفية . لقد كان السودان خلالها فى حالة حرب دائمة . وكان الحكم فيه بأيدى العسكريين الذين كانوا يطبقون قواعد الحرب فى التعامل والمبادلات قبل أن يراعوا نظم السلم والاستقرار .

ولهذا لا يمكن أن نعتبر السودان قد عرف عندئذ النظام النقدى بمعناه الحديث . فلم يطبق فيه نظام المعدنين المصرى ، ولا يمكن القول بأنه اتبع قاعدة الذهب فعلا كما كانت مصر تفعل . فقد كان الذهب يستخرج من مناجم السودان بغرض تمكين مصر من الشراء من أوربا . وإنما كل مايقال هو أن النقود المصرية كانت موجودة فى السودان فى تلك الحدود القليلة التى كان يتم التعامل فيها بالنقود . وهى نقود مصرية معدنية ذهبية وفضية إلى جانب النقود المعدنية الأجنبية . فلم تكن مصر قد عرفت النقود الورقية بعد .

تجربة ورقية بريطانية ١٨٨٤ — ١٨٨٥

إلى هنا وليس فى النظام النقدى بالسودان شىء يستلفت الأنظار أو يستوقف الباحث . وإنما بدأت الأمور تتغير بقيام الثورة العرابية ثم احتلال مصر بواسطة القوات البريطانية فى عام ١٨٨٢ . عندئذ بدأت الثورة

المهدية فى السودان وظهر نجاحها فسيطرت على أغلب نواحيه . وحوصرت مدينة الخرطوم وفيها حامية مصرية بقيادة غوردون . هنالك ظهرت نقود جديدة فى المدينة المحاصرة ، ظهرت نقود ورقية فى الخرطوم فيما بين عامى ١٨٨٤ و ١٨٨٥

فقد رحل غوردون إلى الخرطوم فى فبراير سنة ١٨٨٤ بأمل إنقاذ الحامية المصرية . ولكن المدينة سرعان ما حوصرت وظل الحصار مفروضا عليها عدة شهور والحامية مصرة على الدفاع . فى هذه الأثناء نفدت النقود المعدنية المصرية التى كانت فى أيدى الحامية والإدارة المصرية ، وتناقصت السلع فى المدينة وارتفت أسعارها . فأقدم غوردون على خطوة جديدة فى تاريخ النقد السودانى ، وهى أنه أصدر سندات ورقية مهورة بإمضائه أطلقها فى التداول بقيمة اسمية مرتفعة. وقد تسنى لنا الاطلاع على سند منها نحتفظ به فوجدناه عبارة عن ورقة من قطع صغير مختومة بخاتم (حكمدارية عموم السودان) ومكتوب على وجه واحد منها البيانات الآتية :

الفين وخمسماية غرش ميرى

١٢٥٩

هذا المبلغ مقبول ونجرى دفعه من خزينة الخرطوم أو مصر
بعد مضى ستة شهور من تاريخه ، ٢٥ ابريل ١٨٨٤

غوردون
باشا

ومن صيغة هذا السند نتبين مجموعة من المبادىء الهامة :

أولا — أن هذا السند مكتوب بقيمة اسمية كبيرة وهى (الفان وخمسمائة قرش) مما يدل على ارتفاع مستوى الأسعار فى الخرطوم وتدهور قيمة النقد المصرى المتداول هناك تدهورا كبيرا .

ثانيا — ان هذا السند (مقبول) أى أنه يمثل دينا صحيحا مسلما به على جهة إصداره وهى حكمدارية عموم السودان ويمثلها نائب الخديو وهو غوردون باشا . وليست جهة الإصدار بنكا من البنوك .

ثالثا — انهذا السند(يجرى دفعه) بواسطة خزينة الخرطوم أومصر أى أنه مجرد وعد بالوفاء بالمعادن ، مجرد وعد بالدفع بالمعادن .

رابعا — ان هذا السند لا يمكن طلب تحويله الى المعادن قبل مضى (ستة شهور من تاريخه) أى تاريخ اصداره وليس سندا قابلا للتحويل فى الحال .

والخلاصة أن غوردون أصدر فى الخرطوم نقودا ورقية ، وهى نقود تتمتع بسعر قانونى ، فالحكومة هى التى تصدرها وتضمن تداولها . وهى نقود لا غطاء لها على الإطلاق ولا يمكن تحويلها الى المعادن الا بعد مدة معينة من اصدارها . فهى والحالة هذه لا يمكن أن تكون نقودا ورقية نائبة ولا ائتمانية ولا الزامية ، ولا هى عملة حكومية ، ولكنها عملة ورقية بدائية ، عملة مؤقتة ، عملة طوارىء ، وجدت لها أمثلة فى تاريخ المستعمرات . فقد أدت قلة المسكوكات بحكامها الى خلق وسائل دفع ورقية كان الغرض منها تيسير التعامل فى انتظار وصول القطع المعدنية من البلد الأصلى . ففى سنة ١٦٨٥ لم يتلق حاكم منطقة (لانوڤل — فرانس) فى كندا المبالغ اللازمة لدفع مرتبات جنوده ففكر فى تقسيم أوراق اللعب ، كل ورقة إلى أربع ، وكتابة رقم على كل منها يوضح قيمة معينة لها . ووضع الحروف الأولى من اسمه وخاتمه عليها ، وحظر على الناس رفضها أو رفع الأثمان عند التعامل بها . فلما وصلت السفن حاملة المسكوكات استرد ما أصدره . ثم تكررت التجربة فى نفس البلد عام ١٧٢٩ ، وعاشت حوالى الثمانين عاما[1] . وقد ورد فى بعض الكتب الخاصة بإصدار هذه النقود أنها (تغنى عن ارسال القطع المعدنية التى يمكن الاحتفاظ بها فى البلد الأصلى — وأنها تدفع خطر وقوعها

(1) Bertrand Nogaro - "Monnaie et systèmes monétaires." Paris 1948. p. 169.

فى أيدى الأعداء) . وفى أمريكا اللاتينية وجدت خلال حروب الاستقلال مناطق كاملة بغير نقود فكان الأهالى لذلك مهيئين لتداول النقود الورقية حتى مطلع القرن التاسع عشر [١] .

تلك أمثلة لنقود ورقية صدرت فى ظروف خاصة بالمستعمرات هى ظروف عارضة تجعل تداول النقود الورقية مؤقتا . فالنقود الورقية تطور خطير فى تاريخ البشرية تدعو اليه الحياة التجارية والظروف الرأسمالية . أما الأوراق التى أصدرتها حكومات المستعمرات فكانت أقرب الى الأذون بالدفع منها الى النقود . ولهذا تمثل الأوراق التى أصدرتها حكومة السودان عندئذ مرحلة من مراحل النقود الورقية كانت فيها مجرد سند قابل للدفع بعد أجل معين ، وهى مرحلة مميزة لما يسمى بنقود المستعمرات . والجدير بالتسجيل هنا أن السودان وهو تابع عندئذ لمصر قد عرف العملة الورقية وتداولها قبل مصر نفسها التى لم تتداول هذه النقود لأول مرة الا فى سنة ١٨٩٩ بعد تأسيس البنك الأهلى .

فلما دخل المهديون مدينة الخرطوم فى يناير ١٨٨٥ ، انتهت حياة هذه النقود الورقية التى أصدرها غوردون . وانفصل النقد السودانى عن النقد المصرى . بل لقد قررت الحكومة المصرية فرض حصار تجارى على السودان ابتداء من تاريخ ١٠ اكتوبر ١٨٨٥ ، وبمقتضاه وقفت كل تجارة مع السودان [٢] . وظلت الحال كذلك يتداول السودان مافيه من نقود مصرية وغير مصرية حتى أعيد فتح السودان فى عام ١٨٩٩ ، ووضع تحت حكم ثنائى بريطانى ومصرى واتخذ بذلك وضعا منفصلا عن مصر . وأعلن فى نظام حكومة السودان الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ أنه (لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية ... الا ما يصدر بإجرائه منها اعلان من الحاكم العام) .

(1) Louis Baudin - "La monnaie et la Formation des prix." Paris 1947, p, 236.

(2) M. Sabry - "Le Soudan Egyptien." 1821 - 1898. Le Caire 1947. p. 188.

النقود فى السودان :

فى ظل الحكم الثنائى صار السودان يتداول النقود الإنجليزية والمصرية . والواقع أنه فيما عدا الجنيه والشلن الإنجليزيين فإن النقود المصرية هى السائدة[1] . قد عادت الى السودان سنة ١٨٩٩ ، وهى نفس السنة التى بدأت تصدر فيها أوراق البنك الأهلى الاتمانية . ومن هنا عرف السودان جميع النقود المصرية التى كانت تسود فى مصر . والطريف فى هذا الشأن أن السودان قد ظل حتى وقتنا هذا يتداول النقود الذهبية والفضية والورقية المصرية جنبا الى جنب ، على الرغم من انتهاء التداول الذهبى فى مصر .

اولا — النقود المعدنية :

النقود المعدنية المتداولة هى النقود الرئيسية الذهبية وقليل من النقود المساعدة الفضية والنيكلية . فالواقع أن النقود الذهبية تتداول فى السودان منذ اعادة فتحه . وهذه النقود تتكون فيما عدا الجنيه الإنجليزى من قطع خمسة الجنيهات والجنيه والخمسين قرشا والعشرين قرشا . ومنذ فرض السعر الإلزامى ومنع التعامل بالذهب فى مصر احتفظ الأفراد بالذهب فصار أداة للاكتناز أكثر منه أداة للتبادل . ولذلك فان الموجود فى السودان من العملة الذهبية قليل .

وكانت النقود الذهبية تدخل السودان عن طريق الاستيراد وتخرج منه عن طريق التصدير تبعا لمركز التجارة الخارجية وبخاصة مع مصر . وكانت البنوك المصرية ذات الفروع فى السودان تحتفظ فيه بمبالغ كبيرة لتمويل هذه التجارة النامية[2] . ومعنى هذا أن فى الامكان حصر المبالغ الذهبية فى السودان كما كانت تحصى فى مصر عن طريق إحصاء الجمارك

(1) Europa Publications Limited - "The Middle East" London 1948. p. 41.
(2) Fouad Sultan - "La monnaie égyptienne." Paris 1914, p. 126.

التى تدل على حركة الذهب . غير أن صادرات العملة الذهبية الى السودان لم تكن تسجل على الإطلاق فى الجمارك[١] .

والنقود الذهبية المصرية فى السودان نقود من طبيعة خاصة فهى نقود تسك وتصدر بعد فرض السعر الإلزامى فى مصر . ومصر هى التى تتولى سكها فى شكل معين ثم تضعها تحت تصرف السودان[٢] . وتخضع هذه النقود لأحكام القانون رقم ٢٥ بتاريخ ١٨ اكتوبر ١٩١٦ ، وهو يتضمن نفس أحكام مرسوم الإصلاح النقدى سنة ١٨٨٥ معدلة على ضوء التطورات السياسية . وتتضمن هذه النقود طبقا لمرسوم ١٩١٦ :

١ ـ قطعة الجنيه . وعيارها ٨٧٥و، ووزنها ٨و٥، جرام. وقد أصدرت الحكومة فى سنة ١٩١٦ كمية منها قدرها ١٠ آلاف جنيه . وكان المقصود منها هو تخليد ذكرى السلطان حسين كامل ولهذا تسمى جنيه السلطان حسين . وقليل منها فى التداول[٣] . وفى سنة ١٩٢٢ أصدرت الحكومة قطعا جديدة بصورة الملك فؤاد هى المتداولة .

٢ ـ قطعة الخمسين قرشا . وهى نصف القطعة الأولى ، وقد أصدرت الحكومة منها مقداراً فى سنة ١٩٢٣ وهى المتداولة .

٣ ـ قطعة العشرين قرشاً . وصدرت هذه القطعة فى سنة ١٩٢٣ . وأصدرت الحكومة معها قطعة بخمسة جنيهات بغير أن يكون لها سعر قانونى . وكانت هذه القطع تباع فى مصر بسعر مرتفع ، بسعر ٢٣ قرشاً لقطعة العشرين ، وبسعر ٦٠٠ قرشاً لقطعة الجنيهات الخمسة .

وكانت القطع الذهبية جميعاً قطعا تذكارية لم تتداول فى مصر فان السعر الإلزامى قد فرض منذ أغسطس ١٩١٤ وامتنع التداول بالذهب .

---

(1) Isaac Ancona - "Le régime monétaire égyptien," ibid, p. 39.

(٢) وكان يجب أن تحمل القطع قيمتها وتاريخ سكها باللغة الإنجليزية (تذكيراً للصلات القائمة بين مصر وإنجلترا) كما جاء فى خطاب المندوب السامى إلى السلطان بتاريخ ١٦ فبراير ١٩١٦ .

(3) Europa Publications - "The Middle East," ibid, p. 41.

وهكذا استرد البنك الأهلى جزءاً من الذهب الذى كان فى السوق . أما الجزء الآخر فقد صدر للخارج بما فيه السودان ، ولم يصدر حظر التصدير إلا فى ٧ نوفمبر ١٩١٦ ، ولكنه لم يتناول السودان . وفى هذه الظروف لا بد أن تتداول النقود الذهبيـــة فى السودان على أساس قيمتها الذاتية وليس على أساس قيمتها الاسمية .

هذا عن النقود الذهبية . أما العملة المعدنية المساعدة فتتكون من الفضة والنيكل إذ يتداول القرش الصاغ والقطع الفضية المصرية . ولا تزال مصر كما كانت فى الماضى تزود السودان بكل عملته الفضية [1] وتستفيد من وراء عملية السك . ربما تعمل حكومة السودان اليوم على توفيره بأن تتولى هى عملية السك .

ثانيا النقود الورقية والودائع

وحدة النقد فى السودان هى الجنيه الورقى . فالنقود الورقية جميعا هى أوراق البنك الأهلى الذى اتفق اصداره وتاريخ إعادة فتح السودان فدخلته أوراقه منذ يومها الأول وظلت فيـه حتى اليوم . وقد مرت هذه الأوراق بمراحل تطور النقود الورقية فى مصر . كل ما هنالك أن النقود الورقية (الإلزامية) لا تزال قابلة للتحويل نظريا إلى الذهب .

والنقود الورقية المتداولة هى أوراق العملة الحكومية [2] الى جانب أوراق البنكنوت من جميع الفئات ، وتدخل أوراق البنكنوت فى ميزان المدفوعات السودانى فى بند (المدفوعات الرأسمالية الخاصة قصيرة الأجل) . وكل أوراق البنكنوت عملة قانونية تتمتع بقوة ابراء مطلقة للديون . والبنك الأهلى

---

(1) John Todd - "Political Economy", ibid p. 299.

الذى يقدر رقم المتداول من العملة الفضية منـذ ١٨٩٩ حتى كتابته بحوالى ٨٨٥ ألف جنيه استرلينى .

(٢) وكانت هذه العملة تتداول قبل ذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى الى عام ١٩٢٧ انظر .

Louis Massignon - "Annuaire du monde musul man." Première anneé 1923. Paris, p. 132.

المصرى هو الذى يطبع الأوراق لمصر والسودان معاً فليس هناك فرع مستقل للإصدار للسودان ولذلك تختلط نقود السودان ونقود مصر فلا يعرف بالضبط مقدار المتداول منها فى السودان . فأرقام البنكنوت المتداول فى مصر تشمل فى الواقع رقم المتداول منه فى السودان ، ولا يجد البنك الأهلى نفسه بحاجة لإظهار رقم هذا التداول على حدة . ومع ذلك فقد بدأ السودان ينشر بعض البيانات عن نشاط البنوك فيه وفيها أرقام عن تجارته الخارجية . وهى بيانات وأرقام يمكن أن تدل على حالة التداول النقدى فيه ، سواء كان التعامل بالبنكنوت أو بالودائع تحت الطلب فمن البيانات التى أخذت البنوك تنشرها يظهر لنا ما يأتى :

ودائع البنوك بآلاف الجنيهات المصرية

فى آخر	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
حسابات الآجال	١٢٥	٢٨٠	٨٨٣	١ر١١٥	١ر٧٦٢	١٠ر١٧٦	٥ر٥٧٦
حسابات جارية	٤ر٩٨٠	٤ر٦٨٠	٦ر٢٨٠	٦ر٤٠٧	٦ر٣٦٧	١٥ر٩٠٥	١٣ر٠٦٣
مجموع ودائع الأفراد	٥ر١٠٥	٤ر٩٦٠	٧ر١٦٣	٧ر٥٢٢	٨ر١٢٩	٢٦ر٠٨١	١٨ر٦٣٩
ودائع الحكومة لدى البنك الأهلى فى الخرطوم	٢٧٨	١ر٠٤٥	١ر٣٥٨	٢ر٦٢٩	٥ر٤٥٦	٩ر٣٦٥	١ر٩٣٥
المجموع	٥ر٣٨٣	٦ر٠٠٥	٨ر٥٢١	١٠ر١٥١	١٣ر٥٨٥	٣٥ر٤٤٦	٢٠ر٥٧٤

المصدر .

النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد السادس . العدد الثانى ص ١٨٢ ، والعدد الثالث ص ٣٥٩ .

أولا ـ زيادة رقم الودائع بصفة مستمرة منذ نهاية الحرب حتى عام ١٩٥٢ . بما يدل على زيادة عامة فى التداول النقدى فى السودان بما فيه التداول الورقى . وزيادة رقم الودائع والتداول الورقى تكون فى العادة نتيجة للرواج الزراعى الذى يرجع إلى ارتفاع سعر القطن . فالسودان من هذه

الناحية كمصر يتوقف التداول النقدى ومستوى الأسعار فيه على تجارة الصادرات فيفضى فائض الميزان التجارى إلى زيادة مقاربة فى رقم الودائع ، فعندما زادت الصادرات من ٣٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٠ إلى ٦٤ مليون جنيه سنة ١٩٥١ . زادت الواردات من ٢٧ مليون جنيه إلى ٤٢ مليون جنيه. وقد بلغت صادرات القطن والبذرة وحدها ٥١ مليون جنيه أو ما يعادل ٨٠ ٪ من مجموع الصادرات . وترتب على الرواج الزراعى فى تلك السنة أن زاد الفائض التجارى من ٦ مليون جنية سنة ١٩٥٠ إلى ٢٢ مليون جنيه سنة ١٩٥١ . وفيما يلى جدول يظهر الصلة بين تطور رقم هذا الفائض ورقم الودائع .

	الودائع		الفائض	
	رقم الودائع	التغير فيه	رقم الفائض	التغير فيه
١٩٤٨	٨ر٥٢١		١ر٤٧١	
١٩٤٩	١٠ر١٥١	+ ١ر٦٣٠	٣ر٥٦٦	+ ٢ر٠٩٥
١٩٥١	٣٥ر٤٤٦	+ ٢١ر٨٦١	٢١ر٩٠٨	+ ١٥ر٨٥١

ثانيا — وجود ودائع للأفراد فى صورة حسابات جارية تمثل أغلبية الودائع فى البنوك . ونحن نعلم أن الودائع فى صورة الحسابات الجارية هى وحدها التى يمكن اعتبارها نقودا سهلة التداول عن طريق الشيكات . وليست لدينا بيانات إضافية عن الشيكات المتداولة ولا عن متوسط قيمة الشيك الواحد فى السودان . ولذلك لا نستطيع أن نستنتج من ضخامة رقم الحسابات الجارية نتائج هامة مثل نمو العادات المصرفية واستعمال الشيكات . وإنما يبدو من البيانات القليلة المتناثرة عن حالة السودان أن النقود السائدة هى النقود الورقية ، وأن حجمها يتوقف عادة على قيمة الصادرات السودانية

وبخاصة من القطن والحبوب والماشية والصمغ . وفى موسم القطن يزيد التداول فى السودان ويتطلب ذلك زيادة فى الإصـــدار الورقى من جانب مصر . وهذا يدل على أن حجم التداول يصيبه - كما هى الحـــال فى مصر - تقلب موسمى . ويختلف حجم التداول فى الموسم نفسه بحسب ما إذا كان المحصول وفيرا أو غير وفير . وكان سعره مرتفعا أو منخفضا .

البنوك فى السودان :

دخلت البنوك الى السودان منذ إعادة فتحه فهو حديث العهد بالبنوك والنظام المصرفى . وقد ظل حتى وقت أخير يحتكر العمليات المصرفية فيه بنوك ثلاث هى البنك العثمانى وبنك باركليز والبنك الأهلى المصرى . وأخيرا أخذ عددها يزداد باستمرار ، فان البنوك المصرية والعربية تجد اليوم فى السودان من استقرار الأحوال السياسية فيه مجالا جديدا لاستثمار أموالها[1] .

وأهم البنوك فى السودان هى بنك باركليز والبنك الأهلى . ويقوم الفرع الرئيسى لبنك باركليز فى الخرطوم ، ومع ذلك فان فروعه ممتدة فى المدن السودانيـة الرئيسية التى يتجمع فيها تمويل القطن وتجارته الداخلية وتتركز أعمال تصديره للخارج . ولذلك توجد فروعه فى أم درمان ، وواد مدنى ، وبورت سودان[2] . ويعتبر بنك باركليز فى الواقع البنك الإنجليزى الوحيد الذى يباشر أعماله فى أغلب المستعمرات أو شبه المستعمرات البريطانية[3] .

---

(١) افتتح فى عام ١٩٥٣ فرع لبنك مصر فى الخرطوم وآخر فى أم درمان . وفى عام ١٩٥٤ يفتتح البنك العربي فرعا آخر ، وكذلك بنك الكريدى ليونيه .

(2) Europa Publications - "The Middle East," ibid. p. 42.

(٣) للبنك أكثر من ٥٠٠ فرعا ومكتباً توجد فى مصر وفلسطين وإسرائيل والسودان وليبيا والصومال وجنوب افريقية وروديسيا وجنوب غرب افريقية وتنجانيقا وكينيا وأوغندة وبياسالاند وافريقيا الشرقية البرتغالية وجزر الهند الغربية البريطانية وجيانا البريطانية وغرب افريقيـــة وسيرا ليوني ونيجريا والساحل الذهبي وكامرون وجزر موريس ومالطة وجبل طارق وقبرص .

وواضح أن وظيفة بنك باركليز فى السودان أكبر من أن تكون القيام بعمليات بنك تجارى عادى ، فقد قام مع البنك الأهلى المصرى بتجميع المدخرات والسيطرة على التجارة فى السودان ، وبخاصة التجارة الخارجية مع بريطانيا .

أما البنك الأهلى المصرى فقد أنشأ فرعه الرئيسى بالخرطوم فى فبراير ١٩٠١ . ونحن نعلم أن الغرض من إنشاء هذا البنك فى مصر كان هو الرغبة فى منافسة البنوك التجارية والسيطرة على تجارة القطن. وكان القطن قد دخل السودان منذ النصف الأول من القرن الماضى على أيدى الحكام المصريين ، فانتشرت زراعته فيه . كما نعلم أن اختصاص البنك الأهلى عند انشائه كان يمتد الى تقديم السلف للزراع من أجل نفقات البذر والزراعة الضرورية للمحاصيل ، والقيام بعمليات الخصم واصدار الأسهم والسندات للهيئات المصرفية والتجارة فى المعادن النفيسة ، والقيام بكل عملية تجارية أو مالية أو صناعية فى مصر عدا العمليات العقارية ، وعمليات الأراضى والعمليات التى لها صلة بمشروعات أجنبية عن مصر . وعندما أعيد فتح السودان عدل اختصاص البنك الأهلى ليشمله ، وبذلك سمح له بتقديم القروض لحكومة السودان ومباشرة الأعمال المصرفية فى السودان . فافتتح البنك لذلك فرعه بالخرطوم وألحق به شونة فى أم درمان فى فبراير سنة ١٩٠١ . ثم عدل قانون البنك بغرض أن يقدم القروض والسلفيات لحكومة السودان والمنشئات العامة به . وافتتح فرعا فى سواكن سنة ١٩٠٣ . وفرعا فى بورت سودان سنة ١٩٠٦ ، وفى ١٩٠٤ كان البنك قد افتتح مكتبا صغيرا فى طوكر لمزاولة نشاطه فى موسم القطن وتحول المكتب الى فرع فيما بعد . وفى سنة ١٩١٢ فتح فرعا فى واد مدنى للمساهمة فى توسيع المساحة المزروعة قطنا، وفى العام التالى فرعا آخر فى الأبيض تبعا لأهمية تجارة المطاط[1] . وفى

---

(١) البنك الاهلى المصرى ١٨٩٨ـ١٩٤٨ الكتاب التذكارى. المرجع السابق ص ٢٦.

سنة ١٩٢٠ فتح البنك توكيلا فى أم درمان تحول فى سنة ١٩٣٥ الى فرع. وأخيرا فتح فرعا سنة ١٩٥٢ فى القضارف وهى مركز هام لإنتاج الغلال[١]. ومن الواضح أن البنك ينشر فروعه فى جميع نواحى السودان، سعيا وراء تمويل التجارة الداخلية والخارجية.

ولم تتعرض قوانين البنك في سنة ١٩٤٠ أو فى سنة ١٩٥١ لنشاطه كبنك تجارى فى السودان. غير أنه بدأ يقلل نشاطه التجارى هناك منذ تحول الى بنك مركزى وأخذت حكومة السودان تسمح للبنوك الأجنبية بالعمل هناك، ومع ذلك فلا يزال البنك الأهلى هو بنك الحكومة فى السودان.

ذلك هو النظام المصرفى فى السودان. وتتلخص أهم ظواهره السائدة فيما يأتى:

أولا — أن البنك الأهلى المصرى فى السودان هو بنك الحكومة ففيه ودائعها، وهو الذى يقدم لها القروض، ولكنه لا يعتبر بالنسبة للبنوك السودانية بنكا مركزيا، وإنما هو بنك تجارى. فليس فى السودان بنك مركزى وكل ما يمكن أن يقال هو أن البنك الأهلى المصرى يتولى - من مصر - مهمة الإصدار الورقى.

ثانياً — ان البنوك المتخصصة غير موجودة فى السودان مع شدة حاجة الزراع إلى بنك للتسليف الزراعى[٠]. ومطالبة رجال الصناعة الناشئة بإقامة بنك صناعى. ويبدو منذ الآن أنه لا بد أن يتأخر تنظيم الائتمان الزراعى والعقارى حتى ينهض به السودانيون انفسهم نتيجة لحظر امتلاك الأرض فى السودان على غير السودانيين.

---

(١) من تقرير البنك الأهلى المصرى لسنة ١٩٥٢ — القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٥٣

(٠) تحاول الحكومة السودانية أن تحمل البنوك العاملة فى السودان، وهى البنك الاهلى وبنك باركليز وبنك مصر وللبنك العثماني والكريدى ليونيه.

ثالثاً — أن البنوك التجارية فى السودان قليلة العدد ، وهى فروع لبنوك أجنبية عن السودان رأس مالها انجليزى أو انجليزى ومصرى ، وتعتمد على مراكزها فى الخارج لتزويدها بالسيولة اللازمة وهى بنوك تقوم على نظام البنك ذى الفروع المتعددة ، وتتولى عمليات التسليف الزراعى فضلا عن الائتمان التجارى .

رابعاً — أن البنوك وحدها لا تدل على حالة الائتمان فى السودان. فلا بد أن يكون للتجار والزراع ملجأ غير البنوك القليلة العدد التى تحصر ائتمانها فى عدد قليل من العملاء المضمونين . ولا بد أن توجد نظم للائتمان الشخصى تكمل عمل البنوك وتتمثل فى شخص التجار والمرابين العاديين .

هذه البنوك القليلة تركز أهم العمليات المصرفية . وكلها بنوك غير متخصصة تقوم بأعمال البنوك التجارية من قبول الودائع وخلقها . وتمويل التجارة الداخلية والخارجية وبخاصة تجارة القطن . مثلما تقدم القروض للزراع .

السودان فى منطقة العملة المصرية

ليس للسودان عملة سودانية ، وإنما عملته كما رأينا هى النقود المصرية[1] . فالنقود فى السودان هى جزء من النقود المصرية ، والنظام النقدى فيه جزء من النظام النقدى المصرى . ومن هنا امتد تداول الجنيه المصرى إلى خارج مصر وأصبحت هناك عدة بلاد تتعامل به . وقامت من هذه البلاد منطقة للعملة المصرية يعتبر السودان عضوا فيها .

---

(١) عرف الجنيه المصرى تداولا قانونيا فى بلاد عديدة مجاورة . فقد كان يتداول فى سوريا ولبنان بعد الحرب العالمية الأولى ، حتى ألغى هذا التداول فى عام ١٩٢٠ بصفة رسمية. وظل يتداول حتى سنة ١٩٢٧ فى كل من فلسطين وشرق الأردن ، ثم عاد الى الجزء الممثل من فلسطين خلال وعقب حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . وكان للبنك الأهلى المصرى نفوذه فى الحبشة حتى سنة ١٩٣٠ ، فقد قام فى سنة ١٩٠٥ بانشاء بنك الحبشة الذى تولى الإصدار هناك . كذلك دخلت العملة المصرية إقليم برقة فى ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية ، وظل يتداول فيه حتى وقت أخير .

والمناطق النقدية تتكون نتيجة لاعتبارات شتى أساسية وتجارية ومصرفية ونقدية . وجميع هذه الاعتبارات تتوافر فى حالة السودان . فالصلات السياسية بينه وبين مصر [١]، والصلات المصرفية والصلات النقدية من الأمور المعروفة . أما الصلات التجارية فلا تزال بحاجة إلى بيان .

فالسودان يستورد من السوق المصرى سلعاً تتناول السكر والأرز والدقيق وزيت بذرة القطن والملابس والسجاير وزيت السمسم والأقلام والصابون والورق والحديد والمنسوجات القطنية والأحذية والزجاج والآلات والسيارات والأسمنت، وأغلبيتها العظمى سلع صناعية للاستهلاك. بينما يصدر السودان إلى مصر السمك والماشية وبخاصة الجمال [٢] والخضروات والبلح والبقول والبذرة والصمغ العربى والذهب وهى فى أغلبها سلع زراعية للاستهلاك. وليست تجارة مصر مع السودان بالتجارة الهامة وإن كانت الواردات من مصر أهم من الصادرات اليها .

تجارة السودان مع مصر بآلاف الجنيهات

	واردات من مصر	إلى مجموع الواردات	صادرات إلى مصر	إلى مجموع الصادرات
١٩٥٠	٢ر٥٣٢	٩ر٤ ٪	٢ر٦٩٢	١ر٨ ٪
١٩٥١	٣ر٨٣٢	٩ر١ ٪	٣ر٩٨٣	٢ر٦ ٪

(١) هذه الصلات هى السبب المباشر فى تنازل مصر عن دينها على السودان ، الذى نشأ نتيجة سلف قدمتها مصر مدة طويلة لأغراض التنمية فى السودان . وكان المفروض أن يبدأ السداد فى ١٩٤٩

(٢) كثير من تجارة السودان مع مصر يمر عن طريق الصحراء ولا يبلغ مراكز الجمارك . وبذلك لا يمكن تسجيله . انظر

"Sudan No. 2, (1948) Report of the Governor General on the Administration, Finances and conditions of the Sudan in 1946." London. p. 41.

وكان السودان مع مصر فى منطقة الاسترلينى منذ عام ١٩٣٩ ، وكان من قبل فى كتلة الاسترلينى تبعاً لوجود مصر فيها . فلما خرجت مصر من المنطقة فى يولية ١٩٤٧ ، أعلن خروج السودان منها ، وتجمدت أرصدته الاسترلينية التى تجمعت لحسابه خلال الحرب . فالسودان باستخدامه النقد المصرى يوجد فى منطقة النقد المصرى . وقد تأكدت عضويته فى هذه المناسبة ، فلما فرضت مصر الرقابة على الصرف بالاسترلينى فى كل بلاد منطقة الاسترلينى أعفى السودان بطبيعة الحال من الخضوع لأحكام هذه الرقابة ، استثناء من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ومن القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ [١] وفى نفس الوقت فرضت الرقابة فى السودان على الصرف والواردات ، ووضعت على طراز الرقابة فى مصر [٢] . وصدر قانون رقم ٤٥ بتاريخ ١٤ يولية ١٩٤٧ يؤكد أن مصر والسودان منطقة نقدية واحدة هى (منطقة العملة المصرية) ، ويعلن أن (العملة الأجنبية عن السودان هى كل عملة لا تتمتع بالسعر القانونى فى منطقة العملة المصرية [٣]) . فمصر والسودان من هذه الناحية منطقة واحدة من حيث الصرف الخارجى . ولهذا أبيح تصدير الأذون البريدية والنقدية وشيكات المسافرين واعتمادات البنوك والكمبيالات وأوراق الاعتماد المفتوحة بالعملة المصرية والواجبة الدفع فى مصر غير أنه عند قيام حرب فلسطين ، وخوفاً من قيام بعض اليهود المقيمين فى مصر بتهريب أموالهم إلى إسرائيل عن طريق السودان ، أصدر الحاكم العسكرى أمراً رقم ٢٥ فى مايو ١٩٤٨ بفرض بعض القيود على تحويل النقود إلى السودان [٤] .

---

(١) تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٠ . مصلحة الجمارك المصرية ١٩٥١ ص ١٤٨ .

(2) Nations Unies . « Rapport économique 1945 — 47. New York 1948. p. 158

(3) Sudan government - «Laws of the Sudan» Supplement to Volume 3. p. 48.

(٤) تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٠ . المرجع السابق ص ١٤٨ .

ووجود السودان فى منطقة العملة المصرية يفيد السودان . فهو يوفر عليه كل متاعب إصدار البنكنوت وسك العملة المعدنية . وقد كانت تبعية الجنيه المصرى للاسترلينى تجعل السودان يفيد من كل الفرص المتاحة للجنيه المصرى . وكذلك الحال اليوم ، بعد الانفصال عن الاسترلينى فقد استفاد السودان من تبعيته للنقد المصرى حين خفض الجنيه فى سبتمبر ١٩٤٩ فلم يؤد التخفيض لرفع أسعار السلع المستوردة ، ولكنه نجح فى وقف التيار النزولى فى أسعار الصادرات[١] . وفيما عدا ذلك فإنه ليس من المؤكد أن يظل الجنيه المصرى عملة السودان إلى أمد طويل . ففضلا عن الرغبة الواضحة فى كل السودان فى الاستقلال عن الخارج ، فإن الجنيه الاسترلينى قد يبدوا أكثر جاذبية من الجنيه المصرى ، والواقع أن للإنجليز فى السودان مصالح ضخمة تزيد عن المصالح المصرية ، كما أن تجارة السودان مع منطقة الاسترلينى لا تزال هامة .

تجارة السودان بآلاف الجنيهات المصرية

	الواردات من		الصادرات إلى		الميزان التجارى	
	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥٣
المملكة المتحدة	١٥,٨٣٩	١٦,٩٩٧	٢٢,١٤١	١٧,٢٥٤	+ ٦,٣٠٢	— ٣,٧٤٢
مصر	٣,٠٩٣	٣,٠٩٢	٢,٥١٨	١,٧١٤	— ٥٧٥	— ١,٣٧٨

وتعمل بريطانيا على زيادة ارتباط السودان بالاسترلينى ، عن طريق دفعه فى طريق المحصول الواحد الذى يعتمد على السوق البريطانى وليس على السوق المصرى الذى ينافسه ، وهو محصول القطن[٢] . وقد وضعت

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد الثالث . العدد الأول ص ٤٥ .

(٢) كانت الأقطان السودانية فى سنة ١٩٣٩ تمثل ٦ ٪ من مجموع واردات القطن فى بريطانيا . ثم بلغت هذه النسبة ١٢ ٪ أى الضعف فى عام ١٩٤٦ .

لذلك مشروع الجزيرة منذ عام ١٩٢٠ ونفذته على نحو يزيد مساحة الأرض المزروعة قطنا باستمرار [١] . وقد أتمت أخيرا تعلية خزان سنار ، وسيترتب على ذلك ازدياد كمية المياه المخزونة . وهناك مشروع بتعلية جديدة سوف تؤدى إلى زيادة المساحة المزروعة فى الجزيرة بمقدار ١٠٠ الف فدان .

وفيما يلى بيان بتطور مساحة الأراضى المزروعة قطنا فى السودان منذ البدء فى مشروع الجزيرة [٢] .

السنة	المساحة	السنة	المساحة
١٩٢٥/٢٦	٨٠و٠٣١	١٩٣٣/٣٤	١٧١و٧٣٢
١٩٢٦/٢٧	١٠٠و٠٥٨	١٩٣٤/٣٥	١٧١و٩٧١
١٩٢٧/٢٨	١٠٠و٧٦٨	١٩٣٥/٣٦	١٨٥و٧٥٨
١٩٢٨/٢٩	١٢٦و١٨٧	١٩٣٦/٣٧	١٩٩و٧٧٠
١٩٢٩/٣٠	١٦٩و٠٥٩	١٩٣٧/٣٨	٢٠٨و٩٦٢
١٩٣٠/٣١	١٩١و٦٨٢	١٩٣٨/٣٩	٢١٠و٧٨٩
١٩٣١/٣٢	١٩٠و٥٥٤	١٩٣٩/٤٠	٢١١و٤٢٥
١٩٣٢/٣٣	١٩١و٤٠٦	١٩٤٠/٤١	٢١٤و٦٤٨

(١) دخلت زراعة القطن فى السودان خلال الحكم المصرى فيما بين عامى ١٨٥٠ — ١٨٦٠ . وقد بدأت زراعته فى طوكر . ثم توسعت الإدارة فى السودان فى إدخال الأصناف المصرية وتجربتها لاختبار موافقتها للتربة والأحوال الجوية ، فنجحت بعض الأصناف ، وان كانت أقل جودة من مثيلاتها فى مصر . وتمثل الأصناف المصرية ٩٢ ٪ من قطن السودان وتمثل الباقى أصناف أمريكية . أنظر زكى محمود شبانة : العلاقة السعرية بين القطن المصرى والأقطان العالمية الأخرى . بحوث وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الزراعى الأول ، القاهرة ، مارس سنة ١٩٥٢ . ص ١٦٩ .

(2) Europa Publications - "The Middle East," ibid, p. 43.

المساحات والإنتـــاج حاليا

	المساحات المزروعة بآلاف الأفدنة	المحصول بآلاف القناطير
متوسط ١٩٤١/٤٢ الى ١٩٥١/٥٢	٣٧٧	١و٢٣٩
١٩٥١/٥٢	٥٥٠	١و٢١١
١٩٥٢/٥٣	٥٩٣	١و٧٧٨

المصدر :
النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد السادس ، العدد الرابع ص ٣٥٩ .

ومع ذلك فإن مصر قد أخذت توسع اهتمامها بالسودان ، وامتدت إليه نظرة الرأسماليين المصريين . فتكونت شركة مصرية سودانية لاستغلال الأراضى ، وبدىء فى إنشاء مصنع للسكر فى جوبا تشترك فى إنشائه رءوس أموال مصرية . وهذه التدابير قد اتخذت لمد نشاط بنك مصر والبنك العربى ، وبنك الكريدى ليونيه فى مصر إلى السودان .

فهـــرس

تمهيـــد

الفصل الأول

الصفحة

البيئة الاقتصادية والتطور النقدى والمصرفى ١
اقتصاد البلاد العربيـة اقتصاد زراعى ٢
اقتصاد البلاد العربية اقتصاد تابع ٩
اقتصاد البلاد العربية اقتصاد متماثل ١٧
البيئة الاقتصادية ونظم النقد والائتمان ٢٢

الفصل الثانى

النقود والبنوك فى مصر والسودان ٢٦
أولا — النقود فى مصر ٢٦
النقود المعدنية ١٨٣٤ — ١٨٩٨ . . . . . ٣٨
النقود الورقية الائتمانيه ١٨٩٨ — ١٩١٣ . . . . . ٣٢
النقود الورقية الإلزامية التابعة ١٩١٤ — ١٩٤٥ . . . . . ٣٤
النقود الورقية الإلزامية المتحررة ١٩٤٥ . . . . . ٣٧
تحليل التداول النقدى ٤١
ا — العملة المساعدة ٤١
ب — العملة الرئيسية ٤٣
ج — نقود الودائع ٤٤
د — التسويات الدولية ٤٥
ثانياً — البنوك فى مصر ٤٩
معالم التطور المصرفى ٥٠
البنوك المتخصصة ٥٥

الصفحة

ا ــ البنوك العقارية ٥٥
ب ــ البنوك الزراعية ٥٧
جـ ــ البنوك الصناعية ٦٠
البنوك التجارية ٦٣
ا ــ الأرصدة النقدية ٦٦
ب ــ الحوالات المخصومة ٦٧
جـ ــ الأوراق المالية ٦٨
د ــ القروض والسلف ٦٩
البنك المركزى ٧٣
ا ــ البنك عقب إنشائه ٧٥
ب ــ اتفاق عام ١٩٥١ . . . . . ٧٦
جـ ــ اتفاق عام ١٩٥١ . . . . . ٧٨
خصائص النظام المصرفى ٨٠
ثالثاً ــ النقود والبنوك فى السودان ٨٢
نقود معدنية ١٨٢١ ــ ١٨٨٥ . . . . . ٨٣
تجربة ورقية بدائية ١٨٨٤ ــ ١٨٨٥ . . . . . ٨٣
النقود فى السودان ٨٧
ا ــ النقود المعدنية ٨٧
ب ــ النقود الورقية والودائع ٨٩
البنوك فى السودان ٩٢
السودان فى منطقة العملة المصرية ٩٥

HG
3368
A6
H42x
1955
v.1
c.1

JAN
1974
25 NOV 1987

27 APR 1987

B12658984
I14096079